الجمهوريـــــة اليمنيـــــة
اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهـــاكات حقـــــوق الإنســـــان

التقريـــر الـدوري العـاشـــر

عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكـــات حقـــوق الإنســـان في اليمـــن

للفترة من 2021/7/1م وحتى 2022/7/31م

www.nciye.org

التقريـر الـدوري العـاشــر

عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهـاكــات حقـــوق الإنســـان في اليمـــن

للفترة من للفترة من 2021/7/1م وحتى 2022/7/31م

المحتويات

أولاً: المقدمة 4
ثانياً: المنهجية: 4
ثالثاً: السياق: 5
على الصعيد السياسي: 5
على الصعيد الأمني والعسكري: 5
على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي: 6
رابعاً: التواصل مع أطراف النزاع: 7
الحكومة اليمنية 7
التحالف العربي لدعم الشرعية 8
جماعة الحوثي 8
خامساً: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير: 9
في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات: 9
في مجال التحقيق في الانتهاكات: 11
أ. النزول الميداني للمحافظات والمناطق التي تشهد وقائع انتهاكات 11
ب. جلسات الاستماع العلنية والسرية 13
سادساً: نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة: 18
القسم الأول: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني. 18
أولاً- قتل وإصابة المدنيين: 18
ثانياً :تجنيد الأطفال: 25
ثالثاً: زراعة الألغام الفردية: 27
رابعاً: الاعتداء على الأعيان الثقافية والتاريخية والدينية: 29
خامساً: استهداف الطواقم الطبية والمنشئات الصحية: 31
القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان..... 35
أولاً: القتل خارج إطار القانون: 35
ثانياً: الاعتقال والاختفاء القسري: 39
ثالثاً: التعذيب وسوء المعاملة: 45
رابعاً: تفجير المنازل: 47
خامساً: الاعتداء على حرية الرأي والتعبير: 49
القسم الثالث: الانتهاكات ضد النساء. 51
القسم الرابع: ضحايا قصف الطائرات الأمريكية 54
سابعاً التحديات والصعوبات 54
ثامناً التوصيات 55

أولا: مقدمة

تستمد اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان ولايتها للتحقيق في كافة ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب على جميع أراضي الجمهورية من جميع الأطراف من القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012م، وتعديلاته بشأن إنشاء وإعادة تشكيل اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان.

ويغطي هذا التقرير نتائج أعمال الرصد والتوثيق والتحقيق التي قامت بها اللجنة خلال الفترة الممتدة من 2021/7/1م إلى 2022/7/31م ويأتي إطلاقه في سياق حرص اللجنة على إطلاع الرأي العام المحلي والدولي على نتائج أعمالها خلال هذه الفترة.

كما يأتي هذا التقرير بعد صدور القرار الجمهوري رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢١م، والذي نص على التمديد لفترة عمل اللجنة لمدة عامين قابلة للتجديد بقرار جمهوري، ويعد هذا التقرير امتداداً للتقارير التسعة السابقة، إضافة لتقرير السجون والمعتقلات، خصوصاً فيما يتعلق بمسائل الولاية والاختصاص والمنهجية وأساليب العمل.

ثانيا: المنهجية

اعتمدت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان على منهجية واضحة في عملها قائمة على الالتزام بمعايير التحقيق الدولية المعمول بها في اللجان المماثلة، ووفقاً لمبادئ «الموضوعية والشفافية والحياد والمهنية» المنصوص عليها في قرار إنشاء اللجنة، للوصول إلى تحديد المسئولية.

وتمارس اللجنة أعمالها في الرصد والتوثيق والتحقيق في الانتهاكات طبقاً لما هو مقرر في القوانين والتشريعات الوطنية، وذلك من خلال عدد من الوسائل والإجراءات التي تكفل الوصول إلى الحقيقة، كالمقابلات المباشرة مع الضحايا وذويهم، وزيارة أماكن وقوع الانتهاكات، والاستماع ومقابلة الشهود، وتوثيق شهاداتهم، بما يضمن دقّة الشهادة، وحفظ تفاصيلها كدليل إثبات قانوني، مع مراعاة الحفاظ على السريّة، وسلامة الشهود، وضمان خصوصيتهم، إضافة إلى فحص ما يُقدم من تقارير وشهادات طبية وغيرها من الوثائق وأشرطة الفيديو والصور الفوتوغرافية وصور الأقمار الصناعية والمستندات للتأكد من صحتها، إضافة للتوجيهات والبيانات الصادرة من الأطراف، و المتاحة للجمهور ومنها ما تم الإدلاء به عبر وسائل الإعلام، كما عملت اللجنة على الاستعانة بالخبراء العسكريين الوطنيين لتحديد نوعية الأسلحة المستخدمة في استهداف الأحياء السكنية والأعيان المدنية، ومعرفة مصدر القصف وجهته ومداه، وذلك من أجل الوصول إلى قناعة في تحديد المتسبب في كل انتهاك.

وتعد منهجية النزول الميداني لمعاينة أماكن الانتهاكات، إحدى الأساليب الرئيسية التي اعتمدت عليها اللجنة للوصول إلى الحقيقة، حيث يقوم أعضاء اللجنة وفريق التحقيق المساعد وفرق البحث الميداني بالانتقال إلى أماكن وقوع الانتهاكات، خصوصاً الجسيمة منها، ويتم فيها رصد وتوثيق كل الآثار المتعلقة بالانتهاك، وذلك من خلال التقاط الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو، وكذلك فتح المحاضر وإجراء المقابلات المباشرة، والاستماع لإفادات الضحايا والشهود، والتأكد من مطابقة ما تتضمنه الإفادات لما هو ثابت من وقائع.

وقد حرصت اللجنة ضمن منهجية عملها على الاستفادة من التقارير التي تصدرها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، ومراجعة وتحليل ما يُسلم إليها من وثائق وتقارير صادرة من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات، كما قامت اللجنة بتوجيه دعوة مفتوحة لعموم المواطنين وذلك عبر

موقعها الإلكتروني وصفحتيها في «الفيس بوك» و«تويتر» لتقديم بلاغاتهم المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان إلى مقر اللجنة وموقعها الإلكتروني ومكاتبها، أو إلى أحد راصديها المتواجدين في كافة محافظات الجمهورية.

ثالثا: السياق

أخذت الأوضاع في اليمن منحنيات خطيرة وتعطلت بسببها أغلب مؤسسات الحماية القانونية والاجتماعية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، واستكمالا لما تم الإشارة إليه في تقارير اللجنة السابقة بشأن السياق العام للأوضاع التي شهدتها وتشهدها اليمن منذ العام 2011م، وسنحاول من خلال هذه الفقرة الحديث بإيجاز عن أهم المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية التي حصلت خلال الفترة التي يغطيها التقرير والتي أثرت على الوضع العام وعلى وضع حقوق الإنسان في اليمن بشكل خاص:

1- على الصعيد السياسي:

ساد بعض التفاؤل لدى الأوساط اليمنية بعد تعيين المبعوث الجديد لليمن السويدي هانس غروندبرغ خلفاً للبريطاني مارتن غريفيثس، بإمكانية إعادة الأطراف إلى طاولة الحوار، إلا أنه وبعد مضي قرابة عام على تعيينه لم يحدث أي تقدم يذكر فيما يتعلق بمفاوضات السلام التي طالما دعا إليها العديد من الأطراف والجهات المحلية والإقليمية والدولية، ومن جانب آخر وبالرغم من تعثر تنفيذ اتفاق الرياض خصوصاً فيما يتعلق بالجوانب الأمنية والعسكرية، إلا أن الحكومة تمكنت مؤخراً من العودة والعمل من العاصمة المؤقتة عدن، واستمرت في أداء مهامها منها حتى انطلاق مشاورات الرياض التي تمت خلال الفترة (29 مارس 7- أبريل 2022م) والتي شاركت فيها جميع المكونات السياسية المنضوية تحت الشرعية، والتي نتج عنها عدد من المخرجات أهمها: صدور إعلان نقل السلطة الرئاسي الصادر بتاريخ 7 أبريل2022م والذي تضمن قيام رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي بنقل كافة سلطاته وصلاحياته إلى مجلس سُمي بمجلس القيادة الرئاسي مكون من رئيس مجلس القيادة وسبعة أعضاء برئاسة الدكتور رشاد العليمي، بالإضافة إلى إنشاء هيئة التشاور والمصالحة وفريق قانوني وآخر اقتصادي، والتي ضمت تقريباً مختلف الأطياف السياسية والاجتماعية المشاركة في المشاورات، عقب ذلك عاد مجلس القيادة الرئاسي والحكومة إلى عدن، وانعقد مجلس النوإب في العاصمة المؤقتة عدن، وقام رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي بحلف اليمين الدستورية أمام مجلس النواب، وصادق البرلمان على ميزانية الدولة للعام 2022م، واستبشر كثير من اليمنيين بمختلف المناطق بإمكانية تحسن الأوضاع لاسيما وهي المرة الأولى منذ اندلاع الحرب التي تمارس فيها كافة قيادات الدولة لأعمالها من العاصمة المؤقتة عدن. من جانبها أعلنت جماعة الحوثي رفضها لإعلان نقل السلطة ومخرجات مشاورات الرياض التي رفضت المشاركة فيها منذ البداية، وذلك بالرغم من إعلان مجلس الأمن وجامعة الدول العربية ودول مجلس التعاون، وعدد من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية عن ترحيبها ومباركتها للإعلان.

2- على الصعيد الأمني والعسكري:

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير، عدداً من الأحداث والتحولات العسكرية والأمنية التي انعكس أثرها على وضع حقوق الإنسان في مختلف المحافظات، خصوصاً في محافظة مأرب والمحافظات المجاورة لها، وكذا محافظتي تعز والحديدة.

فبعد أن أكملت جماعة الحوثي السيطرة على باقي المديريات التي كانت تسيطر عليها القوات الحكومية في محافظة البيضاء، توجهت عناصر الجماعة شمالاً باتجاه محافظة مأرب، وتمكنت من السيطرة على مديريات رحبة وماهلية و الجوبة والعبدية وحريب وجبل مراد من محافظة مأرب، كما توجهت شرقاً وتمكنت من السيطرة على مديريات بيحان وعين وعسيلان في محافظة شبوة، كما استمر هجوم قوات جماعة الحوثي من الجهة الغربية في محافظة مأرب، وبالرغم من المقاومة الشرسة التي واجهتها إلا أنها تمكنت أيضاً من السيطرة على المزيد من المناطق وصولاً إلى مسافات قريبة من مدينة مأرب، والأمر نفسه فيما يتعلق بمحافظة الجوف، حيث استمر تقدم قوات جماعة الحوثي وصولاً إلى الاستيلاء على معظم المناطق والمديريات، من جهة أخرى وبتاريخ 11 نوفمبر من العام الماضي أعلنت قوات حراس الجمهورية وقوات العمالقة والمقاومة التهامية عن إعادة تموضعها وقامت بالانسحاب من مشارف مدينة الحديدة إلى مواقعها في مديريتي الخوخة وحيس، وهو الأمر الذي مكن قوات جماعة الحوثي من السيطرة على المناطق التي تم الانسحاب منها وبسط سلطتها عليها، ثم أنه وفي توقيت لاحق من شهر ديسمبر من العام 2021م قامت قوات العمالقة التي تم نقل عدد من الألوية منها من الساحل الشرقي إلى محافظة شبوة بشن هجوم على قوات جماعة الحوثي تمكنت من خلاله من استعادة مديريات عسيلان وعين وبيحان في محافظة شبوة التي تم استعادة جميع المديريات التي كانت فيها تحت سيطرة جماعة الحوثي، كما تم تحرير مدينة ومديرية حريب من محافظة مأرب، والتقدم غرباً باتجاه محافظة البيضاء وصولاً إلى مركز مديرية نعمان .

من جهة أخرى، استمر إطلاق الطائرات المسيرة والصواريخ البالستية من قبل جماعة الحوثي على عدد من المناطق خصوصاً مدينة مأرب، الأمر الذي تسبب في إلحاق الكثير من الأضرار بالمدنيين، وفي شهر يناير من العام الحالي بعد أن أعلنت جماعة الحوثي مسؤوليتها عن استهداف عدد من المطارات والأعيان المدنية في دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية، قامت قوات التحالف بشن عدد من الغارات الجوية على بعض المواقع في صنعاء والحديدة وصعدة، وبعض المحافظات الأخرى، نتج عنها سقوط عدد من القتلى والجرحى من المدنيين -حققت فيها اللجنة، فيما أعلن التحالف العربي في حينه «أنه استهدف اهدافاً استراتيجية وعسكرية مشروعة.»

أما على الصعيد الأمني : فقد استمرت القبضة الأمنية لجماعة الحوثي على المؤسسات والمرافق الأمنية في المحافظات والمناطق التي تقع تحت سيطرتها، كما استمرت حملات المضايقة والاعتقالات للناشطين والناشطات، وإغلاق عدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية، وفي سياق آخر شهدت العاصمة المؤقتة عدن خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدداً من التفجيرات التي استهدفت مدخل مطار عدن وموكب محافظ محافظة عدن، إضافة لاستهداف بعض الناشطين والصحفيين والقادة العسكريين، وقد أعلنت الجهات الأمنية في المحافظة عن توصلها من خلال التحقيقات التي قامت بها، إلى ارتباط جماعة الحوثي بهذه العمليات، ونشرت عدداً من الاعترافات لأشخاص أعلنوا فيها عن مشاركتهم في التخطيط والتنفيذ لهذه العمليات وارتباطهم بجماعة الحوثي

- الهدنة:

بتاريخ 2022/4/1 م، أعلن المبعوث الخاص للأمم المتحدة، هانز غروندبرغ عن توصله بموافقة الأطراف اليمنية إلى هدنة إنسانية لمدة شهرين، تشمل وقف كافة العمليات العسكرية الجوية والبرية والبحرية، يترافق ذلك مع فتح مطار صنعاء والسماح بدخول السفن المحملة بالنفط إلى ميناء الحديدة، والبدء بمشاورات فتح الطرق في محافظة تعز ومعابرها، إضافة إلى تسهيل حركة المواطنين عبر الطرق الرئيسية الأخرى المغلقة، ومن خلال متابعة اللجنة لفترة الهدنة من أبريل وحتى نهاية يونيو2022م، لاحظت اللجنة حدوث عدد من وقائع القنص التي استهدفت المدنيين خصوصاً في محافظة تعز، حيث وثقت اللجنة مقتل وإصابة عدد (91) مدنياً أثناء فترة الهدنة منهم (26) قتيلاً بينهم طفلين وامرأتين، وعدد (65) جريحاً بينهم (14) طفلاً و (11) إمرأة . اضافة إلى سقوط عدد (79) ضحية بسبب الالغام الفردية بينهم (34) قتيلاً منهم 12 طفلاً و 4 نساء، و 45 جريحاً بينهم 16 طفلاً و 5 نساء، وجميع الانتهاكات المتعلقة بالهدنة تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثيين، كما لم يحدث أي تقدم يذكر في المفاوضات المتعلقة بفتح الطرقات الرئيسية ورفع الحصار عن مدينة تعز، وقد أعلن مكتب المبعوث الأممي لاحقاً عن رفض جماعة الحوثي للمبادرة التي تقدم بها بشأن فتح الطرقات في محافظة تعز، فضلا عن ذلك استمرت جماعة الحوثي في ارتكاب عدد من الانتهاكات أثناء فترة سريان الهدنة سقط فيها ضحايا من المدنيين.

3- على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي:

خلال الفترة المشمولة في التقرير، كان هناك عدد من التطورات المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، التي شهدتها اليمن، والتي كان لها تأثيرها على وضع حقوق الإنسان ومن أهمها: فتح مطار صنعاء وتمكن آلاف المسافرين/ات من السفر مباشرة إلى عَمان والقاهرة، وهو الأمر الذي خفف الكثير من العناء عن كاهل المواطنين/ات، كما أن عودة الحكومة وممارستها لأعمالها من العاصمة المؤقتة عدن، والوديعة المالية التي أُعلن عن التزام المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بتقديمها إلى اليمن بمبلغ (3) مليار دولار، كان له أثر إيجابي على ارتفاع سعر العملة اليمنية مقابل العملات الأخرى، بعد أن كانت قد وصلت إلى أرقام قياسية، وترافق هذا الارتفاع في سعر الريال بانخفاض غير ملحوظ في أسعار بعض المواد الغذائية والمحروقات، خاصة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية، في حين استمرت إشكالية وجود سعرين مختلفين للعملة اليمنية في المناطق الخاضعة للحكومة الشرعية والمناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، وهذه تعتبر أحد أكبر المشاكل التي تؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي في البلاد، بالإضافة إلى استمرار عدم دفع الرواتب للموظفين في المناطق غير الخاضعة لسلطة الحكومة الشرعية، كما أن غياب الدولة وتدني وضع الخدمات الأساسية كالصحة والكهرباء والمياه، تسبب في معاناة كبيرة ومستمرة للمواطنين إضافة إلى معاناتهم بسبب الجبايات غير القانونية في العاصمة صنعاء وبقية المحافظات التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، وكذا الأتاوات غير القانونية التي يتم أخذها على سائقي القاطرات من قبل الجهات المسئولة عن الأمن في محافظات عدن ولحج وأبين وبعض المحافظات الأخرى.

رابعا: التواصل مع أطراف النزاع

عملت اللجنة على التواصل بشكل مستمر مع أطراف النزاع المسلح دون استثناء للوصول إلى حقيقة الانتهاكات المنسوب ارتكابها إلى كل طرف، وهو الأمر الذي انتهجته اللجنة منذ بدء عملها المجسد لمعايير المهنية والموضوعية والحياد.

حيث قامت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بالعديد من أنشطة التواصل مع أطراف النزاع، ومن أهمها ما يلي:

- الحكومة اليمنية والجهات المحسوبة عليها:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أخذ التواصل والتنسيق بين اللجنة والحكومة الشرعية أشكالاً مختلفة وفي مواضيع متعددة، ومنها اللقاءات المباشرة، وتحرير المذكرات التي تتعلق بطلب الرد على استفسارات اللجنة بشأن الوقائع التي تحقق فيها والمنسوبة إلى جهات وأشخاص تابعة للحكومة الشرعية، إضافة إلى قيام اللجنة بتقديم العديد من التوصيات إلى الجهات الحكومية بغية تحسين بيئة ووضع حقوق الإنسان. ومن أهم الأنشطة التي قامت بها اللجنة مع الحكومة والجهات المحسوبة عليها ما يلي :

- اللقاءات المباشرة مع الحكومة الشرعية والوزراء التابعين لها:

1. لقاء اللجنة بتاريخ2022/2/23م مع الأخ رئيس الحكومة الدكتور معين عبد الملك، والذي ناقش فيه أعضاء اللجنة ضرورة تفعيل المحاسبة الداخلية من قبل وزارتي الداخلية والدفاع عن أعمال ومخالفات منتسبيها، والتزامات الحكومة تجاه السجناء والمحتجزين وتخصيص موازنة تشغيليةمناسبةللسجنومراكزالاحتجازفيالمحافظات.
2. لقاء اللجنة مع وزير الخارجية الدكتور أحمد عوض بن مبارك في جنيف بتاريخ 2021/9/16م، أثناء مشاركة اللجنة في فعآليات الدورة (48) لمجلس حقوق الإنسان، نُوقش فيه دور وزارة الخارجية في تسهيل وإنجاح زيارة اللجنة إلى جنيف ودور الوزارة في التواصل مع البعثات الدبلوماسية للدول أعضاء مجلس حقوق الإنسان للتنسيق لاجتماعات اللجنة مع هذه البعثات.
3. لقاء اللجنة مع وزير الدفاع في مأرب بتاريخ 2022/2/17م، تم فيه استعراض عدد من قضايا حقوق الإنسان وفي مقدمتها حظر تجنيد الأطفال، وإجراءات الوزارة في تنفيذ التزامات اليمن القانونية تجاه الأطفال.
4. طلب اللجنة اللقاء مع رئيس مصلحة السجون اللواء صالح عبد الحبيب، بتاريخ 2022/1/5م، لاستفساره حول الوضع الإنساني لسجن الشبكة في الشمايتين بمدينة التربة بمحافظة تعز، ومدى التزامه بمعايير السجون ومراكز الاحتجاز من حيث السعة، وكذلك الإشارة إلى ما تم مشاهدته من سوء النظافة، وانعدام الإضاءة والتهوية لبعض المرافق.
5. لقاءات اللجنة مع محافظي محافظات وقيادات السلطة المحلية ومدراء الأمن وقادة المحاور العسكرية في محافظات عدن ولحج وتعز ومأرب وشبوة، لمناقشة عدد من وقائع انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة لهذه الجهات، ووضع حقوق الإنسان في تلك المناطق.

- مخاطبات اللجنة مع الجهات التابعة للحكومة الشرعية، لاستكمال عملية التحقيق في الوقائع المنسوبة لأفراد يتبعون عدداً من الجهات الأمنية والعسكرية:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير وجهت اللجنة عدد(29) مذكرة مكتوبة إلى الحكومة والمؤسسات والأجهزة التابعة لها منها:

1- وجهت اللجنة عدد مذكرتين لوزير الداخلية بشان أوضاع بعض السجون، ولم يتم الرد على هذه المذكرات، كما وجهت اللجنة مذكرة لوزير الدفاع حول احتجاز الصحفية هالة باضاوي من قبل الاستخبارات العسكرية في محافظة حضرموت ولم يتم الرد عليها، كما تم توجيه مذكرة لمحافظ حضرموت قائد المنطقة العسكرية الأولى خاصة باعتقال الصحفية هالة باضاوي ولم تتلق اللجنة أيضاً أي رد بشأنها، كما وجهت اللجنة عدد (3) مذكرات لمدير الأمن السياسي في مأرب متعلقة بعدد من وقائع الاعتقال التعسفي تم الرد على واحدة منها فقط، ووجهت اللجنة عدد(3) مذكرات إلى مدير شرطة عدن للاستفسار وطلب المعلومات حول عدد من وقائع تقييد الحرية التي تحقق فيها اللجنة وحصلت اللجنة على رد واحد فقط، فيما وجهت اللجنة عدد مذكرتين إلى مدير أمن تعز بشأن وقائع احتجاز حرية، وكذا طلب تسليم اللجنة نسخة من مقطع فيديو لكاميرا المراقبة الخاصة بمبنى شرطة تعز أثناء استهدافها من قبل إحدى الطائرات المسيرة، وتم الرد على المذكرة وتسليم المحتوى المطلوب، ووجهت عدد (3) مذكرات إلى محور تعز خاصة بوقائع احتجاز وتقييد حرية مواطنين، تم الرد عليها في تقرير تفصيلي مكون من 4 صفحات، كما وجهت اللجنة عدد مذكرة واحدة لكلٍ من قائد المنطقة العسكرية الخامسة وقائد المنطقة العسكرية الرابعة وقوات العاصفة في عدن وقائد ألوية الأحزمة الأمنية وقائد الحزام في عدن، وقائد اللواء خامس دعم وإسناد حول وقائع احتجاز حريات وإخفاء قسري تحقق فيها اللجنة، إلا أنه لم يتم الرد على المذكرات والاستفسارات التي تضمنتها.

- **التوصيات المباشرة من اللجنة إلى الجهات المختصة بحماية بعض الحقوق او الفئات:**

بموجب المادة (5) من قرار انشاء اللجنة، يحق للجنة توجيه التوصيات المباشرة إلى الجهات المعنية، واعمالا لذلك قامت اللجنة بتوجيه عدد من التوصيات خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بهدف تحسين بيئة حقوق الإنسان ومن أهمها:

1. توصية إلى رئيس الوزراء بشأن صرف المستحقات المالية للمعلمين النازحين بعد تلقي اللجنة شكوى من النقابة.
2. توصية إلى محافظ محافظة تعز لتوفير احتياجات نزلاء السجن المركزي وانشاء وحدة صحية في السجن.

- التحالف العربي لدعم الشرعية:

قامت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بالتواصل مع قيادة التحالف العربي لدعم الشرعية عبر ضابط الاتصال المكلف من قبلهم، حيث تم توجيه مذكرة بتاريخ 2022/6/19م إلى قيادة التحالف بشأن طلب الرد على استفسارات اللجنة حول عدد من وقائع قتل وإصابة المدنيين المنسوبة إلى طيران التحالف التي تحقق فيها اللجنة، وما تزال اللجنة في انتظار الرد حول هذه الاستفسارات حتى كتابة التقرير وتجدر الاشارة هنا إلى أن اللجنة قد تلقت في شهر يوليو الماضي ردودا من قيادة التحالف تضمنت قيام التحالف العربي بتقديم مساعدات طوعية لضحايا عدد من وقائع قصف الطيران نفذها طيران التحالف، سبق ان تم توثيق هذه الوقائع من قبل اللجنة ومخاطبة التحالف بشأنها.

كما التقت اللجنة في بداية شهر أكتوبر2021م مع فريق تقييم الحوادث المشتركة في الرياض، تم في اللقاء مناقشة المعلومات المتعلقة بعدد من وقائع الانتهاك المتعلقة بطيران التحالف التي تحقق فيها اللجنة والتي صدرت في البعض منها بيانات من الفريق.

- جماعة الحوثي

استمراراً لجهود اللجنة في التواصل مع جماعة الحوثي في العاصمة صنعاء، لتحديد ضابط اتصال يتولى عملية استلام مذكرات اللجنة المتعلقة بالاستفسارات حول وقائع انتهاكات منسوبة لجماعة الحوثي والرد عليها، تابعت اللجنة تحرير المذكرات الموجهة إلى رئيس المكتب السياسي للجماعة، وكان آخر هذه المذكرات المحررة من اللجنة المذكرة المؤرخة في 2022/5/29م، عبر راصد اللجنة في العاصمة صنعاء، إلا أنه وحتى كتابة التقرير لم تتلق اللجنة أي رد من قبل الجماعة بهذا الشأن وهو الإجراء الذي تتعامل به الجماعة مع معظم الجهات الوطنية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

- وهذا الأمر بالتأكيد لم يثنِ اللجنة عن مواصلة عملها في الرصد والتحقيق لكافة أنواع انتهاكات حقوق الإنسان، التي وقعت في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، عبر باحثيها وراصديها في محافظات أمانة العاصمة وصنعاء وحجة وصعدة وذمار وعمران والمحويت وإب والحديدة الذين يقومون بمقابلة الضحايا وذويهم والاستماع إلى شهادات الشهود في تلك المحافظات، إضافة لعملية المعاينة لأماكن وقوع الانتهاكات.

وتأمل اللجنة من قيادة جماعة الحوثي التعاون معها وتحديد ضابط اتصال للرد على استفسارات اللجنة بشأن الادعاءات المنسوبة إلى الجماعة وذلك في أقرب وقت.

خامساً: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة خلال الفترة من 2021/7/1م وحتى 2022/7/31م

خلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت اللجنة عبر كافة طواقمها ووحداتها بتنفيذ عدد من الأعمال والأنشطة الهامة التي تدخل ضمن مهامها في الرصد والتوثيق والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعاون مع المجتمع المدني لتعزيز وضع حقوق الإنسان والإحالة إلى بعض المنظمات للحد من آثار الانتهاكات على الضحايا، والعمل مع القضاء لتفعيل آليات المحاسبة وجبر الضرر وتسليم الملفات التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها إلى النيابة العامة، إضافة إلى أنشطة متعددة مع آليات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وذلك بموجب خطة اللجنة السنوية.

ومن أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة في هذا الصعيد ما يلي:

أولاً: في مجال الرصد والتوثيق

تشمل عملية الرصد والتوثيق التي يقوم بها راصدو اللجنة على: إجراء المقابلات المباشرة مع ضحايا وشهود انتهاكات حقوق الإنسان، على ضوء المبادئ الأخلاقية والمهنية الملزمة للعاملين، ومن ذلك السرية ومراعاة صحة ودقة المعلومات، بالإضافة إلى الموضوعية والحياد، ولهذا تولي اللجنة هذا المكون الاهتمام الكبير والمتابعة اليومية، كونه يحقق تواجدها المباشر في جميع المحافظات اليمنية ويضمن الوصول إلى كافة الضحايا.

وخلال الفترة المشمولة في التقرير، استمر راصدو اللجنة البالغ عددهم (40) راصداً وراصدة، في أعمال الرصد اليومي والأسبوعي والشهري لوقائع انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها الضحايا والمرتكبة من جميع الأطراف دون استثناء وفي كافة المحافظات، هذا بالإضافة إلى التعاون مع عدد من المتطوعين في المديريات النائية والبعيدة، وذلك بهدف الوصول إلى أكبر قدر من الضحايا، ورصد كافة الانتهاكات التي طالت مختلف الفئات والشرائح في المجتمع، وفي جميع المناطق والمحافظات اليمنية ومن أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة على هذا الصعيد ما يلي:

- نتائج أعمال الرصد والتوثيق خلال فترة التقرير:

تمكنت اللجنة – خلال الفترة التي يغطيها التقرير - من القيام بأعمال الرصد والتوثيق والتحقيق لما يزيد على (3609) حالة ادعاء بالانتهاك في مختلف محافظات الجمهورية موزعة على أكثر من (40) نوعاً من انتهاكات حقوق الإنسان، سقط فيها عدد(5151) ضحية من الجنسين.

- استمعت اللجنة – خلال الفترة التي يغطيها التقرير- إلى ما يزيد عن (9897) شاهداً ومبلغاً، واطلعت على حوالي (9376) وثيقة، فضلاً عن مراجعة وتحليل المئات من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو المتعلقة بالانتهاكات، والتي تم العمل عليها وحفظها ضمن قاعدة بيانات اللجنة.

وبذلك يكون قد بلغ إجمالي الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها وتوثيقها والتحقيق فيها طوال الفترة الماضية من عملها وحتى تاريخ صدور التقرير عدد (23،332) واقعة انتهاك، سقط فيها أكثر من (40،000) ضحية.

- رفع قدرات راصدي اللجنة:

حرصا من اللجنة على بناء قدرات باحثيها من الجنسين، ورفع كفائتهم المعرفية القانونية ومهاراتهم الفنية الميدانية، لضمان جودة مخرجات عملية التحقيق، تم خلال الفترة التي يغطيها التقرير تنفيذ:

1. تنفيذ ورشة تدريبة لعدد (42) راصد/ة ميداني حول «انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان وفق الاتفاقيات الدولية المصادق عليها اليمن والقوانين الوطنية خلال» الفترة 1-2021/11/3م
2. تنفيذ لقاء دوري لعدد (42) راصد/ة ميداني لمناقشة عدد من إشكآليات العمل الميداني في التوثيق «لمدة أربع أيام من الفترة 20-2022/3/23م.»

- جدول يبين اعداد أهم أنواع انتهاكات حقوق الإنسان، التي قامت اللجنة برصدها والتحقيق فيها، خلال الفترة من 2021/7/1م وحتى 2022/7/31م.

م	نوع الانتهاك	عدد الوقائع	عدد الضحايا	تصنيف الضحايا			المسئولية		
				رجل	امرأة	طفل	الحكومة	الحوثي	أخرى
1	قتل وإصابة المدنيين	905	1293	890	137	266	134	671	100
2	زراعة الألغام الفردية	171	238	183	8	47	0	171	
3	الاعتداء على الاعيان والطواقم الطبية	17	18	3	-	-	4	13	
4	الاعتداء على الاعيان الدينية والثقافية والتاريخية	21	-	-	-	-	1	21	
5	التهجير القسري	112	178(اسرة)	-	-	-	2	97	13
6	تجنيد الأطفال	114	114	-	-	114	8	106	
7	تفجير المنازل	36	-	-	-	-	0	35	1
8	التدمير والاضرار بالممتلكات العامة	20	-	-	-	-	6	14	
9	التدمير والاضرار بالممتلكات الخاصة	747	-	-	-	-	141	598	8
10	الاعتداء على السلامة الجسدية	42	45	39	5	1	6	34	2
11	الاعتقال التعسفي	833	1142	1062	5	75	157	650	26
12	الاخفاء القسري	26	39	39	-	-	9	15	2
13	القتل خارج نطاق القانون	97	113	103	3	7	23	42	32
14	التعذيب	22	24				3	18	1
15	المنع من الحركة والتنقل	12	39				3	7	2
16	الاعتداء على المدارس	40	-	-	-	-	3	33	4
17	الاعتداء على التجمعات السلمية	10	-	-	-	-	8	1	1
18	الاعتداء على الصحفيين وسائل الاعلام	10	-	-	-	-	3	6	1
19	المحاكمات الغير قانونية	24	-	-	-	-	1	23	
20	إعاقة المساعدات الإنسانية والاستيلاء عليها	8	-	-	-	-	1	7	
21	الاعتداء على المنظمات والنقابات	10	-	-	-	-	2	8	
22	التعسف الإداري	32	-	-	-	-	4	23	5
23	الاغتصاب والعنف الجنسي	2	-	-	2		1	1	
24	قصف الطائرات الامريكية من غير طيار	2	8	6	-	2	-	-	
25	إرهاب المدنيين وإثارة الرعب	162	-	-	-	-	5	146	11
26	استخدام المواطنين دروع بشرية	3	11	10	-	1	0	3	
27	المساس بحرية الرأي والمعتقد	8	8	8	-	-	1	7	
28	زراعة الغام المركبات والعبوات الناسفة	90	161	131	7	23	0	59	31
29	الوفاة تحت التعذيب	9	9	9	-	-	1	7	1
30	انتهاكات أخرى	24	-	-	-	-	3	15	6
	الإجمالي	3609	-	-	-	-	530	2832	252

ثانياً: اعمال اللجنة في مجال التحقيق في الانتهاكات

تحرص اللجنة منذ بدء عملها ووفقاً للقرار الجمهوري المنشئ لها، على إتباع آليات مختلفة لضمان جودة عملية التحقيق، والتي تهدف إلى إثبات الوقائع، وتحديد المتسببين بها، وفق القوانين الوطنية والدولية المنطبقة على كل واقعة، وبما يضمن مساءلة مرتكبي الانتهاكات وجبر ضرر الضحايا.

وفي سبيل ذلك قامت اللجنة بعدد من الأنشطة المتعلقة بالتحقيق ومنها ما يلي:

أ. النزول الميداني للمحافظات والمناطق التي تشهد وقائع انتهاكات حقوق الإنسان:

تم خلال الفترة التي يشملها التقرير، تنفيذ عدد من الزيارات الميدانية إلى عدة محافظات، بهدف تقييم وضع حقوق الإنسان والتحقيق الميداني المباشر في عدد من الوقائع الجسيمة التي شهدتها وتشهدها تلك المحافظات، ومعاينة أماكن وقوع الانتهاكات والأدلة الميدانية المتوفرة والاستماع إلى الشهود والمبلغين، إضافة إلى زيارة ومعاينة السجون ومراكز الاحتجاز وتحديد مستوى حصول السجناء والمحتجزين على حقوقهم المكفولة في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، ورصد وتوثيق أي انتهاكات قد تعرضوا لها تمهيدا للتحقيق فيها، والاستماع إلى أقوال ومطالب السجناء والمحتجزين من الجنسين والرفع باحتياجاتهم إلى الجهات المختصة، وسنشير هنا إلى أهم أعمال النزول والمعاينة والتحقيقات الميدانية التي نفذتها اللجنة خلال الفترة التي يشملها التقرير.

- النزول إلى السجن المركزي وسجن النساء ومراكز الاحتجاز في اقسام شرط في العاصمة المؤقتة عدن :

خلال الفترة المشمولة في التقرير، تم تنفيذ عدد من النزولات الميدانية شملت عدداً من السجون ومراكز الاحتجاز وأقسام الشرط، وكما عقدت عدداً من اللقاءات الموسعة مع القيادات الأمنية في العاصمة المؤقتة عدن، ومن أهم الأنشطة التي قامت بها اللجنة بهذا الشأن ما يلي:

- نفذت اللجنة الوطنية بتاريخ 2022/2/1م بمقرها في العاصمة المؤقتة عدن، لقاء موسعاً مع مدراء أقسام شرط عدن، شارك فيه عدد (20) رئيس قسم شرطة من كافة مديريات محافظة عدن، نوقشت فيه تعزيز آليات المساءلة الداخلية للحد من انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق التي يجب على منتسبي الشرطة حمايتها من الانتهاك، خاصة الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، والتزامهم بضمان الحقوق المكفولة للمواطنين في الدستور والقوانين النافذة والمواثيق الدولية.قام فريق اللجنة بتاريخ2022/3/7م بزيارة السجن المركزي بالمنصورة والذي يتواجد فيه عدد (531) سجيناً ومحتجزاً، والإطلاع على أوضاعهم القانونية، والاستماع لمطالبهم المتعلقة بالمحاكمة العادلة وسرعة البت في قضاياهم، وتوفير فرص تأهيل وتدريب.
- خلال الفترة 2/16/- 2022/2/22م، قام فريق اللجنة بمعاينة مراكز الاحتجاز التابعة لجميع المناطق الأمنية في محافظة عدن، حيث شمل النزول معاينة عدد (13) قسم شرطة: منها شرطة دار سعد، البريقة، المعلا، التواهي، كريتر، الشيخ عثمان، البساتين، خور مكسر، القلوعة، المنصورة، الشعب وبير فضل، تم خلال النزول الإطلاع على الوضع غير الإنساني للغرف وأماكن نوم المحتجزين، واستلام كشوفات لعدد(362) محتجزاً في تلك الأقسام، وفحص أوضاعهم القانونية وتلخيصها والرفع بها إلى النائب العام والسلطات القضائية، والاستماع لعينات عشوائية من النزلاء والمحتجزين.
- قام فريق اللجنة بتاريخ2022/3/7م بزيارة السجن المركزي بالمنصورة والذي يتواجد فيه عدد (531) سجيناً ومحتجزاً، والإطلاع على أوضاعهم القانونية، والاستماع لمطالبهم المتعلقة بالمحاكمة العادلة وسرعة البت في قضاياهم، وتوفير فرص تأهيل وتدريب.
- نفذ فريق اللجنة زيارة ميدانية إلى سجن بير أحمد بتاريخ 2022/2/13م، للتحقيق بواقعة محاولة الانتحار من قبل أحد المحتجزين، والإطلاع على وضع (212) محتجزاً وسجيناً، كما قامت اللجنة بمتابعة السلطات القضائية لتحريك ملف عدد (31) محتجزاً، توقف النظر في ملفهم من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة منذ عام ونصف بسبب نقل القاضي واحتجازه للملفات.

- معاينة قسم النساء في السجن المركزي ومركز احتجاز النساء في البحث الجنائي عدن:

بالتزامن مع اليوم العالمي للمرأة (8مارس)، قامت اللجنة بزيارة النساء المحتجزات في كل من سجن المنصورة، ومركز البحث الجنائي، والإطلاع على ظروف احتجازهن وأوضاعهن الصحية والنفسية، و الجلوس مع عدد (50) سجينة ومحتجزة، وتوثيق مطالبهن القانونية، والتي من أهمها: الحصول على العون القانوني وسرعة البت في القضايا وزيادة عدد أيام الزيارات، وقد تم متابعة ملفات عدد من السجينات على ذمة مبالغ مالية وتم الإفراج عنهن في وقت لاحق.

- النزول الميداني إلى محافظة تعز:

نفذت اللجنة خلال الفترة من 2021/12/25م، وحتى 2022/1/1م، زيارة ميدانية إلى محافظة تعز تم فيها إجراء عدد من التحقيقات الميدانية ومنها:

1- النزل الميداني إلى مديرية مقبنة:

تم أثناء النزول الاستماع لعشرات الشهود على وقائع قتل وإصابة المدنيين بالقصف المدفعي والرصاص والألغام الفردية، وتهجير 54 أسرة من قرى الكدمة، إضافة لجمع وحفظ أدلتها المختلفة، ومعاينة المنازل المدمرة في قرى المضابي والشقعة والقاصب والقحيفة والطوير وعزلة اليمن، والتحقيق بواقعة استهداف المركز الصحي الرئيسي للمديرية وتدميره بالكامل وحرمان الأهالي من الحق في الرعاية الصحية والعلاج.

2- النزول الميداني إلى الأحياء السكنية في منطقة الكمب في مديريتي صالة والقاهرة:

تم أثناء النزول التحقيق بأعمال القصف الذي طال عدداً من المنازل في مناطق الكمب والتشريفات وحي بازرعة، وإصابة عدد من المدنيين وتدمير منازلهم وممتلكاتهم، وكذلك الاستماع لشهود واقعة مقتل ثلاثة أطفال وإصابة آخر، وتم أخذ مقاطع فيديو لمكان الواقعة واتجاهاته وآثار سقوط المقذوف، إضافة إلى الانتقال إلى مدرسة الفاروق التي تستقبل ألفين طالب وطالبة، ومعاينة آثار التدمير والقصف الذي طالها، والذي كان آخره أثناء تواجد فريق اللجنة في المكان بتاريخ 2021/12/28م.

3- زيارة السجن المركزي وسجن البحث الجنائي وسجن الشرطة العسكرية وسجن النساء ومقر الأمن السياسي:

قام فريق اللجنة بالإطلاع على وضع السجناء والمحتجزين في سجن تعز المركزي، وفحص كشوفات عدد(782) سجيناً ومحتجزاً، واستلام نسخة منها، إضافة إلى استلام عدد من مذكرات الشكاوى والمطالبات من إدارة السجن للتدخل لدى مصلحة السجون ومحافظ المحافظة لإنقاذ وضع السجناء ومعاناتهم وعدم قدرة الإدارة على توفير احتياجات العدد الكبير الذي يصل لعدد(980) سجيناً ومحتجزاً، من الغذاء والدواء، كما تم الاستماع لعدد(15) سجينة ومحتجزة على ذمة قضايا مختلفة، وتم النزول والمعاينة لمقر الأمن السياسي والإطلاع على أوضاع المحتجزين فيه وعددهم (20) محتجزاً.

4- زيارة مركز احتجاز المعتقلين على ذمة مشاركتهم في الحرب:

وبهدف الإطلاع على وضع المحتجزين على ذمة مشاركتهم في الحرب وعددهم (92) محتجزاً، قام فريق اللجنة بالاستماع لعدد منهم والتأكد من تزويدهم بالأدوية والغذاء وأدوات النظافة، وتواصلهم مع ذويهم، والاستماع إلى مطالبهم.

5- زيارة عدد (4) مراكز احتجاز تابعة لأقسام الشرطة في مدينة تعز:

خلال الفترة 9-2022/3/11م قام فريق اللجنة بالنزول إلى مراكز الاحتجاز بأقسام شرطة البابب الكبير وبإب موسى و(26) سبتمبر والثورة، والإطلاع على مستوى تطبيق حقوق الإنسان أثناء الاحتجاز، وظروف مراكز الاحتجاز الخاصة بالنظافة والسعة.

6- زيارة سجن الشبكة في الشمايتين :

قام فريق اللجنة بزيارة السجن بتاريخ2022/1/1م، ومعاينة وضع عدد (140) محتجزاً وسجيناً بمبنى السجن المتهالك والمهدد بالسقوط، وظروف احتجازهم غير الآدمية والمخالفة لكافة الحقوق المكفولة للسجناء والمحتجزين المنصوص عليها في القانون الوطني والمواثيق الدولية، وهو الأمر الذي ناقشته اللجنة لاحقاً مع رئيس الحكومة، واستدعت بشأنه رئيس مصلحة السجون.

- النزول إلى محافظة مأرب:

نفذت اللجنة خلال الفترة من 2/12/ إلى 2022/2/17م نزولاً ميدانياً إلى محافظة مأرب، والتي شهدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد من الانتهاكات، تم فيها إجراء عدد من التحقيقات الميدانية ومنها:

1- زيارة مخيمات النازحين: قام فريق اللجنة بالإطلاع على أوضاع النازحين في مخيمات الرحمة والميل والوصل، والتي تعرضت خلال العامين 2021-2022 لعدد من عمليات الاستهداف المدفعي، والتحقيق في هذه الوقائع، كما تم في النزول إجراء عدد من المقابلات مع النازحين، وتقييم الوضع الإنساني والاحتياجات الضرورية العاجلة للمخيمات والتي من أهمها المياه النظيفة والصرف الصحي.

2- النزول إلى مديرية حريب: شهدت هذه المديرية الكثير من وقائع قتل وإصابة المدنيين، وقد تم أثناء النزول معاينة المنازل المدمرة بفعل القصف، وفحص عدد من بقايا المقذوفات، والاستماع للضحايا المتضررين، والتحقيق في عدد من وقائع استهداف المدنيين وزراعة الألغام.

3- زيـــارة الـسـجـن الـمـركـزي وسـجـن الـبـحـث الـجـنـائـي والـشـرطـة الـعـسـكـريـة وسـجـن الـنـسـاء:

قام فريق اللجنة بالإطلاع والمعاينة للسجن المركزي وسجن البحث الجنائي، وفحص كشوفات عدد (300) سجيناً ومحتجزاً، بالإضافة إلى الإطلاع على وضع عدد (17) سجينة ومحتجزة في سجن النساء، والوقوف على احتياجات نـزلاء هذه المنشئات، والاستماع إلى مطالبهم.

4- زيارة مركز احتجاز المعتقلين على ذمة مشاركتهم في الحرب:

نفذ فريق اللجنة زيارة لمركز الاحتجاز الذي يضم عدد (74) من المحتجزين على ذمة مشاركتهم في الحرب، وذلك لمعاينة أوضاعهم والتأكد من حصولهم على المعاملة الإنسانية، وحقوقهم القانونية، وقد تم خلال الزيارة الاستماع لعدد من مطالب النزلاء ومنها: زيادة مستوى التواصل مع أسرهم، والبت في أوضاعهم من قبل الجهات المعنية.

- وجهت اللجنة مذكرة إلى مدير جهاز الأمن السياسي في محافظة مأرب، لزيارة مقر الأمن السياسي والإطلاع على أوضاع وظروف المحتجزين فيه، إلا أنه لم يتم الرد على المذكرة أو السماح لفريق اللجنة بالزيارة والمعاينة.

- الـنـزول إلـى مـحـافـظـة شـبـوة:

1- زيارة السجن المركزي وسجن البحث الجنائي في محافظة شبوة:

عاين فريق اللجنة منشأة السجن المركزي والبحث الجنائي، ومدى مناسبتهم لبقاء المحتجزين والسجناء البالغ عددهم (210) محتجزاً وسجيناً على قضايا جنائية مختلفة، والاستماع لعدد منهم، وتدوين مطالبهم المتمثلة في تحسين أوضاعهم وسرعة البت في قضاياهم من قبل النيابات والمحاكم المختصة.

2- زيـــارة مـديـريـة عـسـيـلان:

شهدت هذه المديرية عدداً من وقائع انتهاكات حقوق الإنسان وسقوط ضحايا مدنيين، ولهذا حرصت اللجنة على الوصول إلى الضحايا في هذه المديرية والاستماع لعدد منهم، حيث تم التحقيق المباشر بقصف منازل عدد من المواطنين، ومعاينة الأضرار الناجمة عن ذلك، وتدوين مطالبهم المتعلقة بالمحاسبة وجبر الضرر، وكذا التحقيق في عدد من وقائع زراعة الألغام والاعتقالات التعسفية.

3- زيـــارة مـديـريـة عـيـن:

تم التحقيق الميداني من قبل اللجنة بعدد من الوقائع المختلفة التي شهدتها المديرية بسبب الحرب، ومن ذلك قصف مستشفى عين العام الذي كان يقدم خدمات صحية للمواطنين، والأضرار التي طالته، والتحقيق بواقعة استهداف مدرسة (7) يوليو الذي أدى لحرمان (70) طالباً من الحق في التعليم، كما تم القيام بعدد من إجراءات التحقيق المباشر في عدد من وقائع استهداف المدنيين.

- الـنـزول الـمـيـدانـي إلـى مـحـافـظـة لـحـج:

1. الـنـزول إلـى عـزل وقـرى مـديـريـة الـقـبـيـطـة:

نفذ فريق اللجنة خلال الفترة (20-2022/6/26) نزولاً ميدانياً إلى بعض من عزل وقرى مديرية القبيطة بمحافظة لحج المحاذية لمحافظة تعز، والواقع أغلبها على حدود التماس بين القوات التابعة للحكومة الشرعية وقوات جماعة الحوثي، تم خلال النزول القيام بعدد من إجراءات التحقيق الميداني المباشر في عدد من انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدتها المديرية، ومنها وقائع قتل وإصابة المدنيين وزراعة الألغام، والتهجير القسري، وكذا التحقيق في وقائع قصف عشرات المنازل والمجمع التربوي والمستوصف الصحي ومركز الأمومة والطفولة، ومحكمة القبيطة ومدرسة عمار بن ياسر وحرمان 900 طالباً وطالبة من أبناء المديرية من التعليم، والاستماع لإفادات الضحايا المبلغين وعشرات الشهود وفحص وثائق وأدلة الانتهاكات.

2- زيـــارة الـسـجـن الـمـركـزي والـبـحـث الـجـنـائـي ومـركـز إدارة أمـن مـديـريـة تـبـن بـمـحـافـظـة لـحـج :

قامت اللجنة خلال الفترة (10-11يونيو2022م) بالتحقيق الميداني المباشر في عدد من الشكاوى المقدمة إلى اللجنة من أهالي المحتجزين والسجناء في مديرية تبن بمحافظة لحج، وذلك من خلال تنفيذ زيارة ميدانية إلى كل من منشأة السجن المركزي ومركز الاحتجاز في البحث الجنائي وإدارة أمن المحافظة وإدارة أمن تبن، والإطلاع على ظروف الاحتجاز ومدى موائمتها مع المعايير الإنسانية والقانونية، والعدد الفعلي للمحتجزين في كل منشأة بالمقارنة مع طاقتها الاستيعابية، ومدى التزام الجهات المعنية بضمان حق المحتجزين في المحاكمات العادلة، وتمكنت اللجنة خلال النزول من فحص كشوفات عدد (300) سجيناً ومحتجزاً، والرفع بمطالبهم إلى النائب العام والسلطات القضائية المختصة.

3- زيـــارة سـجـن الـنـسـاء ومـركـز الاحـتـجـاز بـــإدارة أمـــن مـديـريـة الـحـوطـة بـمـحـافـظـة لـحـج.

نفذت اللجنة خلال الفترة (12-13يونيو2022) نزولاً ميدانياً إلى مركز الاحتجاز في إدارة أمن الحوطة وسجن النساء، والاستماع إلى شكاوى عدد (47) محتجزاً، ومطالباتهم بالإسراع في البت بقضاياهم، إضافة إلى تحسين ظروف احتجازهم وتوفير الأدوية والغذاء وأدوات النظافة.

ب. تنفيذ جلسات استماع علنية وسرية:

من ضمن أعمال التحقيق التي قامت بها اللجنة، القيام بتنفيذ عدد من جلسات الاستماع لعدد من ضحايا الانتهاكات في مختلف المناطق والمحافظات ومن أهمها ما يلي:

1- جلسة استماع لعدد من الصحفيين:

استكمالا لإجراءات التحقيق التي تم رصدها وتوثيقها من قبل اللجنة والمتعلقة بحرية الرأي والتعبير، وبمناسبة اليوم الدولي لمناهضة إفلات الجناة من العقاب في الجرائم ضد الصحفيين الموافق2/ 2021/11، نفذت اللجنة جلسة استماع لعدد 8 من الصحفيين الضحايا الذين تعرضوا لانتهاكات مختلفة منها الإصابة والاعتقال والإخفاء والمنع من الكتابة، وذلك بهدف الوصول إلى الحقيقة وتحليل أنماط الانتهاكات والمنهجيات التي أُتبعت في الإضرار بهذه الفئة والتأثير على حرية التعبير.

2- جلسة استماع لعدد من النساء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان:

حرصت اللجنة خلال فترة التقرير على عقد جلسات استماع فردية مغلقة بمكتبها في عدن وفرعها في تعز لعدد (9) من النساء ضحايا الاعتقال التعسفي و التهجير القسري في محافظات مختلفة منها صنعاء ومأرب وعدن والحديدة وتعز، تم فيها توثيق الانتهاكات التي تمت بحق النساء من جميع الأطراف والإطلاع على تجارب النساء في الحرب، ومطالبهن المتعلقة بالإنصاف وجبر الضرر.

3-جلسة الاستماع لضحايا الانتهاكات في مأرب:

خلال زيارة فريق اللجنة إلى محافظة مأرب (الفترة 12-2022/2/17م) نفذ فريق اللجنة جلسات استماع مغلقة لعدد (11) ضحية من ضحايا استهداف المدنيين ممن تعرضوا للإصابة والتشويه، وكذا ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي، قدم فيها الضحايا شهاداتهم المتعلقة بالانتهاكات التي طالتهم وأثرت على مجرى حياتهم، والسياسات التي اتبعت بارتكاب تلك الانتهاكات، ومطالبهم في المحاسبة والتعويض.

4- جلسة استماع عامة لأثر الإخفاء القسري على النساء أمهات وزوجات المخفيين قسريا:

استكمالا لإجراءات التحقيق في قضايا الإخفاء القسري، وبمناسبة اليوم العالمي للمرأة، ولتقييم أثر الإخفاء القسري على حياة النساء كضحايا غير مباشرات بسبب إخفاء أزواجهن وأبنائهن، نفذت اللجنة بتاريخ 2022/3/8م جلسة استماع جماعية علنية بمكتبها في عدن، استعرضت فيها عدد (21) أماً وزوجة الانتهاكات التي طالتهن بسبب الإخفاء القسري لأزواجهن وأبنائهن، ومطالبهن القانونية كضحايا وإنصافهن هن وأطفالهن.

ثالثاً: في مجال تفعيل المحاسبة والعمل مع القضاء

حرصاً من اللجنة على تعزيز وتفعيل آليات المساءلة وضمان عدم الإفلات من العقاب، قامت اللجنة بالعديد من الأعمال والأنشطة مع الجهات المعنية في السلطة القضائية خلال الفترة المشمولة في التقرير ومنها:

1. عقد لقاء في مكتب اللجنة مع الدكتور علي ناصر سالم رئيس مجلس القضاء الأعلى، بتاريخ 2022/3/31م، لمناقشة موضوع تنفيذ توصية اللجنة المقدمة إلى مجلس القضاء الأعلى، الخاصة بإنشاء محكمة ونيابة مختصة بالنظر في ملفات انتهاكات حقوق الإنسان، وكذا إطلاعه على مخرجات لقاءات اللجنة وزياراتها لعدد من المحافظات المتعلقة ببطء إجراءات التقاضي وتعثر نظر قضايا المحتجزين في عدد من المحافظات.
2. عقد لقاء في مبنى النيابة العامة بين أعضاء اللجنة الوطنية للتحقيق والنائب العام القاضي قاهر مصطفى علي، بتاريخ 2022/6/6م، تم الاتفاق فيه على التعاون بتفعيل دور رؤساء النيابات وتصديهم للانتهاكات المرتكبة من مأموري الضبط، وتسليم اللجنة عدد (5000) ملفاً من الملفات التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها إلى الفريق المكلف من النائب العام، إضافة إلى تسمية رئيس للفريق خلفا للقاضي شكري فرج الذي وافته المنية قبل عام ونصف، ومناقشة تصور اللجنة لنظام الإحالة الالكترونية وإدارة حركة الملفات المحالة للقضاء.
3. عقد لقاءات مع أعضاء السلطة القضائية في محافظات تعز ومأرب وشبوة ولحج وعدن، بما فيهم رؤساء نيابات ومحاكم استئناف وابتدائية في تلك المحافظات أثناء النزول الميداني لأعضاء وباحثي اللجنة إلى المحافظات المذكورة، تم فيها مناقشة ملاحظات اللجنة على زياراتها للسجون ودور القضاء في تخفيف اكتظاظ السجون وكفالة مبادئ المحاكمة العادلة.

رابعاً: في مجال تعزيز حقوق الإنسان والتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية

تؤمن اللجنة الوطنية بالدور الرئيسي الذي يقوم به المجتمع المدني النشط والقوي في حماية حقوق الإنسان، واحترام سيادة القانون و «مساءلة مرتكبي الانتهاكات» والدعوة إلى إعمال الحقوق، وأهمية التشبيك والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني، ومن هذه القناعة كثفت اللجنة من تواصلها المباشر والغير مباشر مع مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان ومناصرة الضحايا، وغيرها من المؤسسات التي تعمل على الحد من الانتهاكات وتخفيف اثرها على الضحايا، وعكست اللجنة هذه الاستراتيجية في خطتها السنوية وانشطتها خلال الفترة المشمولة في التقرير، والتي من أهمها:

- ورش العمل المباشرة: عقدت اللجنة عدد من ورش العمل المباشرة مع المنظمات الفاعلة، بالتزامن مع زيارات اللجنة

الوطنية لعدد من المحافظات، بهدف مراجعة وضع حقوق الإنسان وتبادل المعلومات، وإحالة المنظمات للضحايا إلى اللجنة لتوثيق الانتهاكات المرتكبة بحقهم، وضمان حقوقهم في المحاسبة والإنصاف وجبر الضرر، ومن ذلك :

- عقد ورشة عمل في محافظة تعز بتاريخ2021/12/29 بعنوان تفعيل آليات التبليغ والإحالة بين اللجنة الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني»، شارك فيها عدد(28) منظمة دولية عاملة في المحافظة ومنظمة محلية، كانت اهم مخرجاتها الاتفاق على إحالة المنظمات للضحايا إلى اللجنة لغرض التوثيق، واستقبال المجتمع المدني لضحايا الحرب المدنيين المحالين من اللجنة للحصول على خدمات لاحقة مختلفة تساعد في تخفيف معاناتهم والتقليل من اثر الإصابة.

- نفذت اللجنة لقاء موسع مع منظمات المجتمع المدني في محافظة مأرب بتاريخ 2022/2/17م شارك فيه عدد (26) منظمة محلية، وتم فيه الاتفاق على تبادل المعلومات الخاصة بضحايا الانتهاكات بين اللجنة ومنظمات المجتمع المدني، ومناقشة سبل تعاون المنظمات مع راصدي اللجنة في مأرب والمحافظات المجاورة بهدف رصد كافة الانتهاكات.

- بهدف مناقشة آليات رصد الانتهاكات ضد الأطفال، وبالتزامن مع اليوم الدولي للطفل عقدت اللجنة حلقة نقاش بمكتبها في العاصمة المؤقتة عدن بتاريخ 2021/11/24م، وبمشاركة عدد من الجهات العاملة بحقوق الطفل بتاريخ 2021/11/24، بعنوان «آليات حماية الطفل أثناء النزاع»، تم خلالها البحث في آليات تبادل المعلومات المتعلقة بالانتهاكات ضد الأطفال، وأهمية ابلاغ منظمات المجتمع المدني للجنة ومشاركتها عن أي انتهاكات تتم بحق الأطفال.

- عقد عدد من اللقاءات مع رؤساء وممثلي المنظمات المحلية والدولية في العاصمة المؤقتة عدن، منها اللقاء بنائب منسق الحماية في بعثة الصليب الأحمر الدولية في عدن بتاريخ 2022/6/15م والاتفاق على استقبال بعثات وفروع اللجنة الدولية للصليب الاحمر للجرحى ضحايا الحرب المدنيين المحالين من اللجنة الوطنية عبر الايميل وتقديم مساعدة مالية طارئة لهم، كما تم عقد عدد من اللقاءات مع رؤساء منظمات مختلفة منها منظمة الراصد لحقوق الإنسان، وميون للتنمية وحقوق الإنسان، وفريق اسناد امانة العاصمة، وفروع رابطة أمهات المعتقلين في عدن وتعز ومأرب، ومنظمة ديب روت في اليمن، والهلال الأحمر اليمني، و منسقيه الشئون الإنسانية.

- تم عقد حلقة نقاش بتاريخ 2021/8/2م بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة الاتجار بالبشر بعنوان «تجنيد الأطفال وزواج القاصرات صور لضحايا الاتجار بالبشر» شارك فيه عدد (32) من الخبراء والمنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، وكذلك تنفيذ لقاء موسع مع المجتمع المدني بتاريخ 2022/3/7م بالتزامن مع عقد مجلس حقوق الإنسان لدورته الاعتيادية رقم (49)، شارك فيها عدد(24) ممثل لمنظمة دولية غير حكومية ومنظمات محلية منها: فريق العقوبات التابع لمجلس الأمن، والمنظمات الدولية Amnesty وhrw و Civilians in armed conflict، إضافة إلى خبراء/ات دوليين، ونقابة الصحفيين اليمنين والاتحاد الوطني للمهمشين، ورابطة أمهات المعتقلين ومؤسسة وجود للأمن الإنساني ومركز صنعاء للدراسات ..وغيرها، والتي هدفت إلى إطلاع المجتمع المدني الدولي على مستجدات عمل اللجنة في الرصد والتحقيق والمساءلة، واستماع اللجنة لتوصيات الخبراء/ات في مجال حقوق الإنسان، وممثلي/ات المنظمات الفاعلة للجنة

- التقارير الصادرة عن المجتمع المدني: قامت اللجنة خلال الفترة التي يشملها التقرير بمراجعة التقارير الصادرة عن عدد من المؤسسات حول الانتهاكات ووضع حقوق الإنسان، وعكس المعلومات المفيدة منها إلى راصدي اللجنة في المحافظات للتأكد منها، إضافة إلى مشاركة المجتمع المدني في مناقشة تقارير اللجنة الدورية وبياناتها الصحفية.

- التعاون في مجال العدالة الانتقالية: استمر التعاون والتواصل بين اللجنة و المركز الدولي للعدالة الانتقالية بناء على مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين في أبريل2021م، للاستفادة من الخبرة المقارنة والمعرفة المؤسسية التي طوّرها المركز في مجالات دعم عمليات البحث عن الحقيقة وجبر الضرر والمساءلة الجنائية الوطنية، حيث تم بتاريخ2021/12/6م عقد ورشة تدريبية لأعضاء اللجنة الوطنية بعنوان «المحاسبة الجنائية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، آليات وإجراءات العدالة المحلية وإحالة الملفات إلى المحاكم الوطنية»، كما يتم الترتيب لتنفيذ المركز الدولي لورشة تدريبية لعدد (37) راصد وراصدة تابعين للجنة حول آليات العدالة الانتقالية والتعرف على تجارب عدد من الدول في هذا المضمار، والمزمع عقدها في بيروت في بداية شهر سبتمبر2022م، إضافة إلى مشاركة اللجنة في عرض تجربتها في الورشة الإقليمية التي نفذها المركز الدولي للعدالة الانتقالية في إسطنبول خلال الفترة 20-25 مارس2022م، بعنوان «العدالة الانتقالية في السياقات الهشة» إلى جانب تجارب دول افريقية واسيوية وعربية أخرى.

خامساً: في مجال العمل مع آليات الأمم المتحدة المعنية بوضع حقوق الإنسان في اليمن، والمجتمع الدولي:

1- فريق العقوبات التابع لمجلس الأمن

عقد لقاء بمكتب اللجنة، مع فريق لجنة العقوبات التابع لمجلس الأمن بشان اليمن ويمثله روانتيكا منسقة الفريق وماري لويز المختص بالقانون الدولي الإنساني، بتاريخ 2021/8/23م، بالتزامن مع زيارة فريق العقوبات إلى اليمن، ونوقش فيه سبل التعاون وتبادل المعلومات بين الجانبين، كما عقدت اللجنة لقاءا افتراضيا عبر تطبيق **zoom** مع فريق العقوبات التابع لمجلس الأمن بتاريخ 2021/11/17م، تم فيه الوقوف على مستجدات عمل اللجنة، وضمانات حماية بيانات اللجنة، وهو الامر الذي أوصى به فريق العقوبات في تقريره الصادر في فبراير2022م، وفي تاريخ2022/7/5م التقت اللجنة الوطنية للتحقيق بمكتبها الرئيسي في العاصمة المؤقتة عدن بالفريق الجديد للجنة العقوبات التابع لمجلس الأمن والذي تم تعيينه خلفا للفريق السابق، تم فيه مناقشة مواضيع التعاون بين اللجنة والفريق المتعلقة بوقائع انتهاكات حقوق الإنسان واهم المتغيرات على الأرض في الفترة السابقة واثرها على حماية المدنيين في اليمن.

2- المفوضية السامية لحقوق الإنسان

تحرص اللجنة على تعزيز علاقتها والتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، باعتبار المفوضية هي المعنية بتنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان والتي كان اخرها القرار رقم (A/HRC/48/L.11) والذي ينص على ان تقوم المفوضية بتقديم الدعم للجنة في مجال رفع القدرات والدعم الفني والدعم الاستشاري والقانوني، وبرغم حرص اللجنة على التعاون مع المفوضية وتفاؤلها بإمكانية قيامها بتقديم الدعم المنصوص عليه في القرارات، خصوصا بعد رفع الإجراءات الاحترازية المتعلقة بجائحة كورونا، والتي تسببت في وقف شبه كامل للدعم الذي كان من المقرر ان تقدمه المفوضية للجنة طوال العامين الماضيين، الا أنه وللأسف الشديد وبرغم مرور ما يقارب عشرة اشهر وحتى كتابة التقرير، لم تقم المفوضية بتقديم أي دعم يذكر للجنة حيث لم يتم تنفيذ سوى نشاطين من اجمالي ١٣ نشاطا تم الاتفاق عليها مع مكتب المفوضية وتتمثل في مساهمتها في تنفيذ لقاء تيسير لراصدي اللجنة في العاصمة المؤقتة عدن، لمدة ثلاثة أيام في شهر مارس2022م، بالإضافة إلى التعاقد مع اثنين مستشارين لمدة ثلاثة اشهر فقط، وهذا يعني استمرار المفوضية السامية لحقوق الإنسان في التلكؤ بالقيام بواجبها بتقديم الدعم للجنة لأسباب غير معلومة، متجاهلة الاعمال والجهود الكبيرة التي تبذلها اللجنة في الرصد والتوثيق والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وأعداد الضحايا الكبيرة التي وصلت إليهم اللجنة في عموم اليمن.

3- فريق الخبراء المعين من قبل مجلس حقوق الإنسان

ضمن برنامج زيارة اللجنة إلى جنيف أثناء انعقاد الدورة (48) لمجلس حقوق الإنسان، التقت اللجنة بفريق الخبراء البارزين، وتم خلال اللقاء مناقشة تطوير عملية التعاون بين اللجنة والفريق، وأهمية تزويد اللجنة لفريق الخبراء بالمعلومات الميدانية المتعلقة بوقائع انتهاكات حقوق الإنسان -قبل أن يقرر مجلس حقوق الإنسان عدم تمديد ولايته في اليمن في أكتوبر من العام 2021م .

4- السفارات والدول المهتمة بملف حقوق الإنسان في اليمن

بهدف إطلاع المجتمع الدولي على الجهود التي تبذلها اللجنة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات والتحقيق فيها، ورغبة من اللجنة في توسيع آليات التعاون معها بما يعزز قيامها بدورها وبحقق أهدافها، قامت اللجنة بعدد من الانشطة واللقاءات مع سفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية المهتمة بوضع حقوق الإنسان في اليمن ومنها ما يلي:

- عقد حلقة نقاش بين اللجنة الوطنية وسفراء وممثلي الدول الاعضاء في مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 2021/9/28م، عبر تطبيق الويبيكس، بتنسيق من قبل السفارة الهولندية لدى اليمن، على هامش الدورة (48) لمجلس حقوق الإنسان، تم فيه مناقشة وصول اللجنة إلى الضحايا في كل اليمن، وجهودها في التحقيق بالانتهاكات الجنسانية ضد النساء،

- عقد لقاء بتاريخ 2021/10/28 بين اللجنة ووفد الاتحاد الأوربي، ممثلا بسفراء هولندا وألمانيا وفرنسا وممثلة الاتحاد الأوربي وممثلة المبعوث السويدي لليمن، ضمن زيارتهم إلى العاصمة المؤقتة عدن.

- عقد لقاء بين اللجنة ومدراء المشاريع والتنمية في الاتحاد الأوربي، في مكتب اللجنة الوطنية الرئيسي بالعاصمة المؤقتة عدن بتاريخ 2021/11/21، تم فيه مناقشة رؤية اللجنة لاستراتيجية المساءلة ومحاسبة الجناة.

- عقد لقاء بمكتب اللجنة في العاصمة المؤقتة عدن بالوفد النرويجي الزائر إلى اليمن برئاسة المبعوث الخاص لمملكة النرويج وذلك بتاريخ2022/3/7م، تم فيه مناقشة طرق الاستفادة من بيانات اللجنة الخاصة بحقوق الإنسان في فرص السلام.

سادساً: في مجال اصدار البيانات الصحفية الشهرية والتقارير الداخلية

حرصت اللجنة منذ بداية عملها على إطلاع الرأي العام المحلي

على نتائج اعمالها اللجنة بشكل منتظم، وكان ذلك من خلال اصدار البيانات الصحفية الشهرية وكذلك البيانات الصادرة بالتزامن مع عدد من المناسبات الحقوقية العالمية، حيث أصدرت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد(14) بيان صحفي منها ما يتعلق بأعمالها الشهرية في التحقيق وكذا ما يتعلق بالنزول والمعاينة لعدد من مناطق سقوط ضحايا الانتهاكات اكدت اللجنة من خلالها على أهمية احترام حقوق الإنسان كما دعت إلى ضرورة حماية حقوق الطفل ومناهضة العنف ضد المرأة وعدم افلات الجناة في الانتهاكات ضد الصحفيين، هذا بالإضافة إلى بيان ختامي توضيحي أصدرته اللجنة يبين نتائج اعمالها خلال العام 2021م.

سابعاً: في مجال البناء المؤسسي

استمرت اللجنة في القيام بأعمال تطوير البناء المؤسسي الداخلي ومن أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال فترة التقرير في هذا المجال: تطوير وزيادة عدد الملفات التي يتم إدخالها وحفظها بشكل يومي إلى قاعدة البيانات، وتطوير نماذج إصدار الإحصائيات الدورية وحفظ وأرشفة البيانات، وكذلك التطوير المستمر لبرنامج الرصد والتوثيق، كما تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رفع أكثر من 420 GB من قاعدة البيانات للسحابة الإلكترونية بشكل منتظم (الفترة أكتوبر2021 - مايو 2022م)، وترقية غرفة السيرفر بإضافة سيرفر جديد سعة 3 TB إلى جانب السيرفر السابق لاستيعاب البيانات وحفظها، وتركيب أنظمة حماية أمنية الكترونية ويدوية، إضافة إلى زيادة عدد الكادر النسائي في وحدات الإعلام والبحث الميداني في عدن والمكلا، ورفع قدرات الكادر الإداري من خلال عقد عدد من الورش التدريبية حول الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذا في مجال تقنية المعلومات والأرشفة.

سادساً: نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة

القسم الأول: الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني

يوصف النزاع المسلح الذي يجري حالياً في اليمن بكونه نزاعاً غير دولي، وبالتالي فإن القوانين والتشريعات الوطنية فضلاً عن أحكام القانون الدولي الإنساني وتحديداً أحكام المادة (الثالثة) المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع هي الإطار القانوني الذي يجب تطبيقه والالتزام به من قبل أطراف النزاع، إضافة إلى أحكام البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس 1949م، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، كما أن كل الأطراف ملزمة أيضاً باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي المطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية، وما يتضمنه من قواعد تتعلق بمبادئ التمييز والتناسب، والإنسانية وحماية المدنيين، والأشخاص العاجزين عن القتال، والمعاملة الإنسانية، وتنظيم أساليب القتال، ووضع الأشخاص والأعيان المحميين.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تمكنت اللجنة من الانتهاء من التحقيق في عدد (3609) واقعة انتهاك شملت أكثر من (40) نوعاً من أنواع الانتهاكات وسيعرض التقرير فيما يأتي نماذجاً لعدد من وقائع الانتهاك المتعلقة بادعاءات انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي قامت اللجنة بالتحقيق فيها والمرتكبة من كافة الأطراف:

1- نماذج لأهم التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني:

تحرص اللجنة بشدة على ضمان حماية الشهود والمبلغين والضحايا، وتقدر كثيراً حساسية المعلومات المتعلقة بالانتهاكات وخصوصيتها، وتراعي ذلك عند اختيارها للقضايا التي تنشرها كنماذج في تقاريرها الدورية، وانطلاقاً من ذلك كان اختيار اللجنة لنماذج القضايا التي انتهت من التحقيق فيها في عدد من أنواع الانتهاكات والتي من أهمها ما يلي :

أولا: قتل وإصابة المدنيين

أولت اللجنة هذا الانتهاك حيزاً كبيراً من جهودها في الرصد والتوثيق والتحقيق، نظراً للعدد الكبير من الضحايا الذين سقطوا نتيجة عدم الالتزام بمبادئ التمييز والضرورة العسكرية والتناسب والإنسانية المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، ولما لهذا النوع من الانتهاكات من آثار سلبية والضرر الذي تخلفه الهجمات العشوائية والخاطئة على المدنيين والأحياء السكنية والمتمثلة في القتل والإصابات وإثارة الرعب بين المواطنين.

وقد انعكس اهتمام اللجنة بهذا النوع من الانتهاكات على نتائج الرصد والتحقيق الذي قامت به، حيث بلغ إجمالي الحالات التي تم رصدها والتحقيق فيها من قبل اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدد (905) واقعة قتل وإصابة لمدنيين، سقط فيها (432) قتيلاً منهم (32) امرأة و(72) طفلاً، و(861) جريحاً منهم (194) طفلاً و(105) امرأة، وتوزعت المسؤولية بين أطراف النزاع المسلح وفقاً للآتي:

- عدد (240) قتيلاً وقتيلة وعدد (655) جريحًا وجريحة منسوبة لجماعة الحوثي.
- عدد (151) قتيلاً وقتيلة، وعدد (134) جريحاً وجريحة سقطوا نتيجة لضربات طيران التحالف العربي والقوات الحكومية.

أ. نماذج لوقائع قتل وإصابة المدنيين التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة

1. **نماذج من وقائع قتل وإصابة المدنيين التي تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي**

1- واقعة استهداف مدنيين بمنطقة خط المطار- مديرية المدينة – محافظة مأرب، بتاريخ 26/ 1/ 2022م.

تتلخص الواقعة في أنه بتاريخ 26/ 1/ 2022م وفي تمام الساعة السادسة مساءا، تعرضت منطقة حي المطار- مديرية المدينة – محافظة مأرب للقصف بمقذوف ناري؛ مما أدى إلى مقتل وإصابة 34 ضحية من المدنيين.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادات الضحايا، وما جاء في أقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم : (م. ص .ع) و (ص. م .ن) و(م. ع. ن. ع) و (أ. م. ع. أ) فإنه بتاريخ 26/ 1/ 2022م وفي يوم الأربعاء في تمام الساعة (6.00) مساءا، تمَّ استهداف حي المطار الكائن في مديرية المدينة - محافظة مأرب؛ للقصف بمقذوف ناري وهو عبارة عن قذيفة هاون تمَّ إطلاقها من قبل جماعة الحوثي؛ لتسقط في الشارع المكتظ بالمارة محدثة انفجار قوي ومسببة خسائر في الأرواح البشرية؛ حيث ترتب على ذلك الانفجار مقتل خمسة أشخاص من المدنيين وإصابة تسعة وعشرون شخص من بينهم عدد 6 من الأطفال بجروح بليغة ومتعددة؛ تمَّ على إثرها إسعافهم إلى هيئة مستشفى مأرب العام لتلقي العلاج.

- أسماء القتلى

م	الاسم	العمر
1	نشوان أحمد عبدالله	34 عاماً
2	إصلاح أحمد محمد الحداد	26 عاماً
3	يوسف أحمد عثمان	23 عاماً
4	جلال موسى عبدالله علي	25 عاماً
5	عبدالروؤف الناتي عبدربه	25 عاماً
6	وائل علي مرعي ناصر	20 عاماً

- أسماء الجرحى:

م	الاسم	العمر
7	عبدالحميد علي علي صالح	28 عاماً
8	داوؤد أحمد أحمد علي	45 عاماً
9	مفيد أحمد صالح علي	27 عاماً
10	يحي حسن علي ناصر	26 عاماً
11	علي مقبل محمد هادي	45 عاماً
12	كامل فؤاد سالم علي	26 عاماً
13	سيف علي ناصر عبدربه	18 عاماً
14	نادر قايد هزاع قاسم	22 عاماً
15	بشار محمد صالح علي	18 عاماً
16	عبدالله سالم ناجي حسن	23 عاماً
17	الطفل / متحدي أمين ثابت القطوي	5 أعوام
18	الطفلة / لميس أحمد سلطان عبده	15 عاماً
19	الطفل/ محمد حسين علي محسن	15 عاماً
20	الطفل/ حاتم مقبل عامر علي	17 عاماً
21	الطفل/ العزي محمد علي القطوي	16 عاماً
22	الطفل/ عبدالرحمن محمد مجاهد	6 أعوام
23	عارف صالح عبدربه	24 عاماً
24	ناصر سالم ناصر عبدالله	26 عاماً
25	محمد علي محمد نهدر	26 عاماً
26	محمد علي محسن علي	23 عاماً
27	محمد أحمد حسين	34 عاماً
28	أسامة يحي علي محمد	22 عاماً
29	عبدالحق علي محمد	20 عاماً
30	أحمد صالح محمد ناصر	22 عاماً
31	محمد علي صالح الصالحي	29 عاماً
32	علي محمد صالح النجار	25 عاماً
33	سيف علي محمد ناصر	22 عاماً
34	محمد عبدالله ناصر الموسمي	30 عاماً

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات الشهود، وما احتواه ملف القضية من معلومات عن الواقعة وما تضمنه تقرير النزول ورأي الخبير العسكري المكلف من قبل اللجنة، فإن قيادة جماعة الحوثي في محافظة مأرب ممثلة بقيادة الجماعة والمحافظ المعين من قبلها علي محمد طعيمان وقائدها العسكري مبارك صالح المشن الزايدي، ووزير الدفاع المعين من الجماعة المدعو محمد ناصر العاطفي هم المسؤولون عن ارتكاب هذا الانتهاك.

2- واقعة قصف مبنى شرطة تعز ثالث أيام عيد الفطر وخلال فترة الهدنة – مديرية القاهرة – 2022/5/4م

تتلخص الواقعة،، بأنه في تمام الساعة (9:00) صباحا بتاريخ 2022/5/4م الموافق 3 شوال 1441هـ ثالث أيام عيد الفطر، تم قصف مقر إدارة شرطة محافظة تعز والشارع المجاور لها في منطقة العرضي مديرية صالة محافظة تعز ب (4) قذائف هاون تم إسقاطها من طائرة مسيرة مما أدى إلى إصابة 11 شخصا وتدمير سيارتين للمواطنين واثنين اطقم تابعة لشرطة تعز.

- أسماء الضحايا

م	الاسم	العمر
1	عمر عبد الرحمن أحمد	33 عاماً
2	توفيق عبد الرحمن درهم	42 عاماً
3	أمجد هائل عبد القادر	35 عاماً
4	رياض علي محمد الحيدري	28 عاماً
5	بحي العلوم نجيب أحمد	35 عاماً
6	محمد طاهر حمود الشرعبي	51 عاماً
7	عبد المؤمن أحمد دبوان	32 عاماً
8	بدر علي غالب سيف	33 عاماً
9	عبد الرحمن مرشد محمد	29 عاماً
10	حسن عبده قاسم	43 عاماً
11	محمد حسن محسن علي	50 عاماً

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا وذويهم، وما ورد في تقرير فريق النزول الميداني التابع للجنة، الذي باشر نزوله لمكان الواقعة فور حدوثها، وما احتوته مقاطع كاميرات المراقبة التابعة لإدارة شرطة تعز التي صورت وقت سقوط المقذوفات، وحصلت اللجنة على نسخة منها، وما جاء في شهادة الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم « «أ.أ.ع « و» ا.ع.ل» و « د. م.ع» فإنه وفي حوالي الساعة (9:00) مساءً بتاريخ 2022/5/4م، تم مشاهدة طائرة مسيرة في سماء المنطقه،

وذلك أثناء تواجد الأطفال والأمهات في حديقة جاردن سيتي المجاورة لإدارة أمن تعز وكلية الآداب ضمن احتفالهم بعيد الفطر ونزولهم إلى الحديقه بهذه المناسبة، حيث سقطت أول قذيفة من طائرة مسيرة في حوش مبنى إدارة الشرطة وتسببت بتضرر عدد من سيارات المواطنين المحجوزة في الحوش، ثم بعدها مباشرة سقطت القذيفة الثانية على طقم يتبع إدارة الشرطة تسببت باحتراقه إلى جانب طقم آخر بجواره، واشتعال الحريق في شاحنة وسيارة نوع سنتافي وصالون وهيلوكس وجميعهن يتبعن مواطنين، بعد ذلك وصل أحد وايتات الماء (شاحنة) إلى حوش المبنى وقام بإطفاء النيران الذي استمر عدة دقائق، وفي تلك اللحظات سقطت القذيفة الثالثة عند بوابة المبنى وأصيب سائق الوايت ومرافقه وعدد من رجال الأمن والمواطنون المتواجدون بجوار البوابة، تلاها مباشرة سقوط قذيفة رابعة في الشارع الذي يفصل مبنى إدارة الشرطة عن حديقة جاردن سيتي مما تسبب برعب وفزع كبير للأطفال والنساء وتدافعهم للخروج من الحديقة خوفاً من قصف آخر نظراً لازدحام الحديقة مع إجازة عيد الفطر واطمئنان الناس كون هناك هدنة إنسانية معلنة من قبل مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن، كما أدت أصوات الانفجارات إلى إثارة الهلع والرعب والصراخ بين الأطباء والمرضى في مستشفى الأمل للأمراض السرطانية، كون القصف تم في تجمع سكني هام في مدينة تعز يحوي كلية الآداب وحديقة الأطفال والنادي الأهلي ومستشفى الأورام السرطانية، وعلى إثر ذلك تم إسعاف الجرحى إلى مستشفى الثورة، وبحسب إفادة الشهود وتسجيلات كاميرات المراقبة فإن القصف تم من قبل طائرة مسيرة تم مشاهدتها في نفس الوقت، وهي من النوع نفسه من الطائرات الذي تستخدمه جماعة الحوثي في عدد من المحافظات وتزوده بقذائف الهاون لقصف عدد من الأهداف، والذي تم إسقاط بعضها من قبل الجيش الوطني في عدد من المحافظات ومنها محافظة تعز نهاية شهر أبريل2022م في منطقة عصيفرة شمال مدينة تعز.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني الذي قام بمعاينة موقع القصف وبقايا المقذوف والمكان الذي سقط فيه المقذوف وما ورد في شهادة الشهود وأقوال الضحايا، وما تضمنته مقاطع الفيديو لكاميرا المراقبة الخاصة بإدارة الأمن والتي حصلت اللجنة على نسخة منها رسميا، تبين للجنة بأن المسؤول عن الواقعة هي قيادة جماعة الحوثي وعناصرها المتواجدة في منطقة الحوبان، والذين يمتلكون الطيران المسير وتم استخدامه في أكثر من محافظة.

3- واقعة استهداف مدنيين في سوق منظر- مديريك الحوك

- أسماء القتلى

م	الاسم	العمر
1	باسل حسن يحي درهم	25 عاماً
2	عبد الله حسن وهبان	60 عاماً
3	احمد عبدالله حسن وهبان	21 عاماً
4	محمد عبد الله حسن وهبان	27 عاماً
5	محمد احمد ريمي مشعفل	1 0 أ ع و ا م

- أسماء الجرحى:

م	الاسم	العمر
1	محمد حسن شامي	50 عاماً
2	فيصل حسن يحي	17 عاماً
3	جمعان إسحاق عايش	17 عاماً
4	أحمد حسن طويل	20 عاماً
5	ملاك يعقوب عايش	7 أعوام
6	وليد حسن طويل	13 عاماً
7	وديع محمد باري	13 عاماً
8	لميس عبدالكريم وهبان	17 عاماً
9	محمد عبدالكريم وهبان	20 عاماً

– محافظة الحديدة بتاريخ 2018/8/9م

تتلخص الواقعة، أنه في الساعة (5) مساءا من يوم الخميس الموافق 2018/8/9م، تعرض سوق منظر للقصف بقذيفة هاون سقطت جوار مخبز المهدي وأدت إلى مقتل(5) مدنيين بينهم طفل، وإصابة تسعة آخرين بينهم (3) أطفال.

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا وذويهم، وما ورد في تقرير فريق النزول الميداني التابع للجنة، الذي باشر نزوله لمكان الواقعة فور حدوثها، وما وضحته مقاطع الصور والفيديو التي حصلت عليه اللجنة، وما جاء في شهادة الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (ع.ع.ق) و(ع.أ. ز.)) أنه في تمام الساعة (5:00) مساء يوم الخميس الموافق 2018/8/9م، قامت جماعة الحوثي المتمركزة في جهة مطار الحديدة شمال منظر، بقصف حي منظر بعدد من قذائف الهاون سقطت إحداهما أمام مخبز المهدي الذي يقع في وسط السوق، أثناء تواجد عدد من المواطنين، وأدى تناثر شظايا القذيفة إلى مقتل(5) مواطنين بينهم طفل، وإصابة (9) آخرين إصابات خطيرة بينهم (4) أطفال، وذلك أثناء وقوفهم أمام بإب

المخبز، وإلى جوار المنازل القريبة، وتم إسعاف الجرحى بداية إلى الخوخة ثم إلى مدينة عدن، ونقل القتلى إلى مستشفى الخوخة ومن ثم دفنهم.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني الذي قام بمعاينة موقع القصف، والمكان الذي سقط فيه المقذوف وما ورد في شهادة الشهود وأقوال الضحايا،، تبين للجنة بأن المسؤول عن الواقعة هي جماعة الحوثي التي كانت تتمركز في مطار الحديدة شمال منظر، بقيادة قائد المنطقة العسكرية الخامسة المعين من قبل الجماعة، وكذا قائد محور الحديدة.

4- واقعة استهداف مدنيين - منطقة الرميلة – المدينة- محافظة مأرب بتاريخ 2021/3/16م.

تتلخص الواقعة في أنه بتاريخ 2021/3/16م وفي تمام الساعة (4، 17)عصرا في الوادي الواقع بمنطقة الرميلة محافظة مأرب، سقط مقذوف ناري على محطة مجمع تاج سبأ (لبيع المحروقات ومغسلة للسيارات) المملوكة للضحية عبدالعزيز عوض صالح دحبيل و أخوانه؛ مما أدى إلى مقتل وإصابة عدد من المدنيين والعمال الذين كانت تعج بهم المحطة؛ بالإضافة إلى الاضرار التي لحقت بالمحطة والمركبات الآلية للمواطنين المتواجدة فيها.

- أسماء القتلى

م	الاسم	العمر
1	خليل علي مسعد أحمد	20 عاماً

- أسماء الجرحى:

م	الاسم	العمر
2	سليمان علي مسعد أحمد	18 عاماً
3	محمد عبده قائد أسعد	35 عاماً
4	وديع عبده حمود سعيد	19 عاماً
5	زيد علي عبدالله الأزمع	40 عاماً
6	بكر عبده محمد ناجي	21 عاماً
7	عبدالعزيز أحمد عوض صالح	42 عاماً
8	محمد أحمد عوض صالح	35 عاماً
9	سالم عبد الله علي حريدان	43 عاماً

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادات الضحايا، وما جاء في إفادة الخبير العسكري المكلف من قبل اللجنة لمعاينة اثار وبقايا المقذوف وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (س. ع. م) و (م. ح. س. م) و (أ. ح. ع. ظ) وما ورد في تقرير النزول المرفوع من فريق اللجنة في محافظة مارب فإنه بتاريخ 2021/3/16م وفي تمام الساعة الرابعة عصرا، سقط مقذوف ناري وهو عبارة عن صاروخ باليستي بالقرب من محطة مجمع تاج سبأ الكائنة في الوادي، بمنطقة الرميلة، محافظة مأرب. تمَّ إطلاقة من قبل جماعة الحوثي؛ مما أدى إلى مقتل المواطن خليل علي مسعد والذي كان يعمل برفقة أخوه وأقربائه في سرويس المحطة، بالإضافة إلى إصابة ثمانية أشخاص بإصابات بليغة ومتعددة تمَّ على إثرها إسعافهم إلى المستشفى وذلك أثناء وقوفهم في انتظار تعبئة سياراتهم بالوقود، بالإضافة إلى اضرار مادية للمحطة وسيارات المواطنين. علما بأن محطة البترول كانت تقدم خدماتها للمواطنين و لا تمثل أي هدف عسكري.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود وما تضمنه ملف القضية من وثائق وصور فوتوغرافية تبين أن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هم جماعة الحوثي بقيادة المدعو علي محمد طعيمان محافظ مأرب المعين من الجماعة ومبارك المشن الزايدي قائد المنطقة الثالثة.

5- واقعة قصف محطة غاز - م/ قعطبة – م/ الضالع بتاريخ 2019/05/15م

تتلخص الواقعة بحسب ما هو مبين في ملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ الموافق 2019/05/15م قصفت قوات جماعة الحوثي محطة الغاز بعدة قذائف دبابات ومدفعية (23)، مما ادى إلى مقتل شخصين أحدهما من محافظة الحديدة وتدمير المحطة بالكامل.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما جاء في

- أسماء القتلى

م	الاسم	العمر
1	خالد سعيد حسين	35 عاماً
2	محمد عبدالله يويل	28 عاماً

أقوال مصدر المعلومة وشهادة الشهود (ع عم، ز ع ق) أنه في الساعة الثانية عشر ليلاً الموافق 2019/05/15م، قصفت قوات جماعة الحوثي المتمركزة في معسكر الجب، بقذائف الدبابات ومدفعية (23)، محطة الغاز الواقعة في منطقة حجر – جبيل السلامة مديرية الضالع محافظة الضالع، مما أدى إلى تدمير

المحطة ومقتل الضحية/ محمد عبدالله يويل، وأحد عمال المحطة الضحية/ خالد سعيد حسين.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات مصدر المعلومة وشهادات الشهود، وما حواه ملف القضية من وثائق وصور وشهادات وفاة، تبين للجنة أن قيادة جماعة الحوثي وقيادة قواتها في محافظة الضالع ومعسكر الجب هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

ب. نماذج وقائع قتل وإصابة المدنيين التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة والتي تقع المسؤولية فيها على القوات الحكومية وطيران التحالف العربي

1- واقعة قصف منزل عبدالله قاسم الجنيد ومنزل فيصل رجب، أمانة العاصمة صنعاء مديرية الثورة – شارع الستين حارة طرابلس -المدينة الليبية يوم ١٧ يناير ٢٠٢١:

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملفها لدى اللجنة وبحسب الأدلة الموثقة لأقوال الشهود وبعض أقارب الضحايا ومحاضر النزول الميداني لمكان الواقعة والصور المرفقة وتقرير الرصد، أنه في الساعة التاسعة وأربعين دقيقة من مساء يوم ١٧ يناير ٢٠٢٢م، تم سماع صوت تحليق للطيران تبعه مباشرة سقوط وانفجار صاروخ على منزل الضحية عبدالله قاسم الجنيد الكائن في مديرية الثورة حي المدينة الليبية حارة طرابلس شارع الستين، والذي يسكنه الضحية مع أفراد أسرته، وذلك بعد وصوله بسيارته من خارج المنزل ودخوله الحوش بدقائق حيث سمع دوي الانفجار وشوهد اشتعال الحريق فيه مع سماع صرخات استغاثة النساء، وعلى الفور هرع جيران الضحايا علي الأهدل وأحمد شيبان وأيمن الصبري لمحاولة انقاذ أسرة الجنيد وإخماد الحريق، وأثناء ذلك سقط الصاروخ الثاني على منزل فيصل رجب المجاور لمنزل الجنيد، ما أدى إلى مقتل الثلاثة الجيران المسعفين القادمين من منزل فيصل رجب الذين حسب أقوال الشهود حاولوا إنقاذ الضحايا من بيت الجنيد قبل أن يقضوا في الصاروخ الثاني، وتم العثور على جثة الضحية عبدالله الجنيد في فناء منزل فيصل رجب في اليوم التالي كون شدة القصف قذفت بجثته إلى البيت المجاور حسب ما أورده الشهود، بالإضافة إلى جثث علي الأهدل وأحمد شيبان وأيمن الصبري، وكانت معظم الجثث بحالة سيئة والبعض مجرد أشلاء، وبلغ عدد الضحايا القتلى 13 والجرحى 7 وهم:

- أسماء القتلى

م	الاسم	العمر
1	عبدالله قاسم الجنيد	٦٧ عاما
2	ايناس ياسين السقاف	٥٨ عاما
3	ماجد عبدالله قاسم الجنيد	٤٠ عاما
4	محمد إسماعيل الجنيد	٣٧ عاما
5	مازن اسماعيل الجنيد	٣٠ عاما
6	اكرم عبدالله علي الوجيه	٣٦ عاما
7	مروة مصطفى الجنيد زوجة الابن	٣٠ عاما
8	مروة احمد قاسم الجنيد بنت اخوه	٣٩ عاما
9	صفاء احمد قاسم الجنيد بنت اخوه	٢٧ عاما
10	ايمن سعيد الصبري جار مسعف	٣٤ عاما
11	علي علي محمد الاهدل	
12	احمد شيبان	
13	غير معروف	

- أسماء الجرحى:

م	الاسم	العمر
1	سارة أحمد قاسم الجنيد بنت أخ عبدالله الجنيد	32 عاماً
2	رحمة علي صغير الحرازي	٣٣ عاما
3	طاهر محمد محمد الحرازي	5 أعوام
4	ياسين علي سعيد القباطي من حراسة منزل الجنيد	٥٠ عاما
5	علي محمد سعيد القباطي من حراسة منزل الجنيد	٣٧ عاماً
6	ناصر عبدالله مفلح مفلح من حراسة منزل الجنيد	٣٠ عاماً
7	عبدالسلام قاسم سعيد مفلح من حراسة منزل الجنيد	٣٦ عاماً

كما تسبب القصف في تضرر 8 منازل مجاورة.

النتيجة:

بناء على التحقيقات التي قامت بها اللجنة من خلال النزول الميداني المتكرر وإجراء المقابلات مع أقارب بعض الضحايا، وسماع شهود الواقعة وتوثيق أقوالهم ومقارنتها مع أقوال المبلغين وصور مكان الواقعة والتقارير المرفقة بملف الانتهاك، وتطابق كل الأدلة التي تم جمعها مع بعضها والتي تؤكد جميعها أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قوات التحالف العربي عن طريق طيرانها المستخدم في الواقعة.

2- واقعة قصف طيران التحالف لحافلة في مديرية بيحان – مفرق الدهولي – موقس – محافظة شبوة في تأريخ 2022/1/4م.

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تضمنته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه في تاريخ 2022/1/4م الساعة 4.00)) عصراً تعرضت منطقة مفرق الدهولي - موقس في مديرية بيحان محافظة شبوة للقصف بصاروخ أصاب حافلة (باص هايس) كان على متنها عمال يعملون في تشييد المباني، وقد ترتب على ذلك القصف مقتل خمسة من ركاب الحافلة وإصابة الراكب السادس، بالإضافة إلى أضرار مادية لحقت بالحافلة. وقد باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة من خلال النزول الميداني ومقابلة عددٍ من أقارب الضحايا، وكذا الاستماع إلى عدد من الشهود والمسعفين، ومنهم (م. ع. ع. أ)، و (ع. ح. ق)، حيث أكد الجميع أن طيران التحالف كان يحلق فوق سماء المنطقة في الوقت الذي كانت فيه الحافلة التي تقل الضحايا في طريق العودة من بيحان العليا إلى مقر سكن الضحايا، حيث كان الضحايا يذهبون لممارسة أعمال البناء في أحد المنازل بمدينة بيحان العليا. وعلى إثر ذلك هرع أهالي المنطقة إلى مكان الواقعة وقاموا بإسعاف المصاب وجمع أشلاء القتلى لدفنهم. كما أفاد الشهود بأنه لم يكن هناك أي ثكنة أو هدف عسكري في المنطقة التي تمَّ استهدافها.

- أسماء القتلى

م	الاسم	العمر
1	طالوت حسين صالح واكد	35 عام
2	محمد عبدالقادر صالح واكد	28عام
3	محمد أحمد جابر	30 عام
4	محمد محمد مسعد	35عام
5	ناصر أحمد	32عام

- اسم الجريح

م	الاسم	العمر
1	صلاح السعد واكد	23 عام

النتيجة:

من خلال التحقيقات الذي قامت بها اللجنة، ومن خلال تقرير الفريق الميداني، وأقوال الضحية، وشهادة شهود الواقعة والمسعفين الذين استمعت إليهم اللجنة، وكذا الإطلاع على شهادات الوفاة للضحايا، ولكون الواقعة حدثت عصراً، وسمع معظم الأهالي صوت الطيران وهو يحلق بعلو منخفض في سماء المنطقة، وأعقب ذلك قصف المكان بصاروخ، وحيث أن كافة التحقيقات التي قامت بها اللجنة تؤكد صحة وقوع الانتهاك، وأن الاستهداف تمَّ من خلال قصف الطيران، وحيث أن السيطرة على أجواء الجمهورية اليمنية خلال فترة الحرب تنفرد بها قوات التحالف العربي لدعم الشرعية، فإنه وبناء عليه يتأكد لدى اللجنة أن طيران التحالف العربي والقوات الحكومية هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

3- واقعة قصف قرية المشاريح – منطقة حجر - م/ الضالع بتاريخ 2019/06/04م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه في تمام الساعة الثامنة مساءً من يوم الثلاثاء من تاريخ 2019/06/04م، قصف طيران التحالف قرية المشاريح – منطقة حجر - م/ الضالع بصاروخ انفجر بجوار أحد المنازل في القرية وتطايرت شظاياه مسببة ثلاثة قتلى وهم كالتالي:

م	الاسم	العمر
1	فاتك محمد مسعد الحيدري	20 عاماً
2	محمد حسن محمد صالح	28 عاماً
3	رشيد علي صالح احمد الوجيه	32 عاماً

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة ومن خلال تقرير الفريق الميداني وما ورد في اقوال الضحايا وأقاربهم وشهادة شهود الواقعة الذين استمعت إليهم اللجنة وما تضمنته الصور والتقارير وشهادات الوفاة الخاصة بالضحايا المرفقة بالملف، وحيث ان الواقعة حدثت في وقت مبكر من المساء وسمع معظم اهالي القرية صوت الطيران وهو يحلق بعلو منخفض وأعقب ذلك سقوط الصاروخ واحدث انفجارا هائلا وتطايرت شظاياه وإصابة الضحايا وأدت لوفاتهم في الحال، وحيث ان السيطرة على اجواء الجمهورية اليمنية خلال فترة الحرب تنفرد بها قوات التحالف العربي لدعم الشرعية فأنه وبناء عليه يتأكد لدى اللجنة ان الجهة المسؤولة عن هذه الواقعة هي القوات الحكومية وطيران التحالف العربي.

4- واقعة قصف مزرعة الدليبي – مدينة الخوخة- محافظة الحديدة بتاريخ 2017/12/17م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة الوطنية أنه في الساعة (10) من صباح يوم الاحد الموافق 2017/12/17م قام طيران التحالف العربي بقصف مزرعة الدليبي الكائنة في قرية اليابلي بمدينة الخوخة محافظة الحديدة أثناء تواجد عدد من المزارعين بداخلها وأدى لمقتل اثنين وإصابة ثالث، وتدمير المزرعة.

- أسماء القتلى

م	الاسم	العمر
1	عبد الله عبده سالم دوبلة	47 سنة
2	علي عبد الله سليمان خلوف	25 سنة

- اسم الجريح

م	الاسم	العمر
1	محمد عوض قناعي	30 سنة

وبحسب التقرير الميداني المرفوع من الراصد، والصور المرفقة والتقارير الطبية، وما جاء في شهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ن.ح.ع) و(ن.س.ر) و(ع.ع.م) الذين أفادوا أنه : في صباح يوم الأحد الموافق 2017/12/17م خرج المزارعون من أبناء القرية كعادتهم اليومية إلى مزرعة الدليبي الكائنة في قرية اليابلي شرق مدينة الخوخة، والتي يعملون فيها بزراعة السمسم والفلفل الحار والبصل والذرة، حيث تحيط بها منازلهم، وفي الساعة العاشرة صباحاً تفاجئنا بمشاهدة طائرة تحلق فوق سماء القرية والمزرعة بالرغم من أن المكان لا يتواجد فيه أي مقاتل تابع للحوثيين أو ثكنة عسكرية، وبعد لحظات تم قصف المزرعة بصاروخ أسفر عن مقتل اثنين من المزارعين، هما المزارع عبدالله عبده سالم دوبلة والذي يقوم بالعمل لرعاية زوجته ووالدته و ثلاثة من أبنائه، والمزارع علي عبدالله سليمان خلوف وهو أب لاثنين من الأطفال، فيما أصيب المزارع محمد عوض قناعي بشظايا بالرأس والظهر، تم على إثرها نقله للمستشفى، وأقعدته الإصابة عن العمل ورعاية أسرته، كما تسبب القصف بفزع بقية المزارعين وهروبهم، وتدمير المزروعات وأنابيب الماء التي يتم بها توزيع الماء داخل المزرعة إضافة لمنظومة الطاقة الشمسية الخاصة بالبئر والمزرعة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما تضمنته التقارير الطبية والصور الفوتوغرافية المرفقة بالملف، وما جاء في أقوال الشهود الذي استمعت إليهم اللجنة الذين أفادوا بسماع ومشاهدة قصف الطيران للمزرعة وعدم وجود أي ثكنة عسكرية في المزرعة أو جوارها أو في القرية، فأنه يتأكد لدى للجنة صحة حصول الانتهاك، ومسئولية طيران قوات التحالف العربي المساند للشرعية والقوات الحكومية عنه.

5- واقعة قصف السجن الاحتياطي (مقر قوات الأمن الخاصة) سابقا في محافظة صعدة مدينة صعدة الشارع العام. يوم الجمعة الموافق ٢١يناير ٢٠٢٢الساعة الثانية والنصف صباحا:

تتلخص الوقائع حسب أقوال من استطاعت اللجنة الوصول إليهم من الناجين منهم شخصين توثيق أقوالهم وهم (م.ن.ع، وم.م.ع) تحتفظ اللجنة بإفادتهم المسجلة والمكتوبة وصورهم ووثائقهم، وأيضاً ما قامت به اللجنة من إجراءات لجمع البيانات والمعلومات وأدلة مختلفة تسجيلات صوتية ومقاطع فيديو وصور فوتوغرافية من مصادر متعددة، والتواصل مع أقارب عدد من الضحايا إلى وقت كتابة هذا التقرير، جميعها تتطابق مع بعضها ومع إفادة من قابلتهم اللجنة من الناجين، مع استمرار إبقاء اللجنة للتحقيق مفتوحاً في الواقعة ومواصلة جمع المزيد من الأدلة والمعلومات وبيانات الضحايا ومحاولة الوصول لأكبر عدد من الناجين وأقاربهم، وبحسب ما توفر للجنة وقامت بالتحقق منه وتوثيقه إلى هذه اللحظة مما سبق الإشارة إليه تتلخص الوقائع وعلى لسان أحد الضحايا الناجين وهو (م.ن.ع): أنه كان معتقلاً في سجن قحزة الاصلاحي في مدينة صعدة، وتم نقله مع عدد من السجناء إلى عنابر في معسكر القوات الخاصة سابقاً، والذي حولته جماعة الحوثي إلى سجن احتياطي وشاهد مساجين تم تجميعهم من محافظة عمران وصعدة وصنعاء، وشاهد أفارقة أوصلوهم على دينات وأدخلوهم إلى العنابر المقابلة للعنبر المسجون فيه.

وأنهم كانوا يتلقون محاضرات في السجن وكان مما ورد فيها حديث المحاضر أنه سوف يتم قصفهم وقصف العنابر المتواجدين فيها ويحثونهم على القتال معهم.

وفي يوم الجمعة الساعة ٢ ونصف فجراً تاريخ ٢١يناير ٢٠٢٢ م حدث القصف على العنبر رقم واحد ومن قوة الضربة والضغط انفتحت أبواب العنابر الأخرى، فتدافع السجناء الناجون للخروج والهروب إلى خارج المكان عبر الأسوار فتم إطلاق الرصاص عليهم من حراسة السجن. استطاعت اللجنة الحصول على عدد ٤٥ اسماً من نزلاء السجن المستهدف إلى هذه اللحظة منهم ١١ قتيلاً و١٠مصابين و١٩ ناجياً، وشخصين مفقودين.وقد تنوع ضحايا القصف ما بين معتقل مدني ومعتقل على ذمة الحرب ومهاجرين أفارقة.

والجدير بالذكر أن الإحصائية المعلن عنها من قبل جماعة الحوثي على لسان وزير الصحة التابع لهم ٩١ قتيلاً و ٢٦٣ جريحاً، لم يتم تأكيدها بأي طريقة حتى الآن، وفي ذات السياق ذكرت منظمات أخرى أن العدد ٨٢ قتيلاً و١٦٣ جريحاً من بينهم من أصيب بالذخيرة الحية التي أطلقها عليهم مسلحو جماعة الحوثي عند محاولتهم الهروب.

وفي واقع الأمر أن الجهة المسؤولة عن هذا السجن لا تسمح لأحد بالحصول على بيانات السجناء أو أعدادهم أو أسماءهم، حتى أن بعض أسر الضحايا لم تكن تعلم أن أبناءهم معتقلون في هذا السجن إلا بعد القصف، وهذا مما يصعب معه الجزم بالعدد الحقيقي للضحايا أو عدد مجموع السجناء النزلاء فيه عند قصفه.

النتيجة:

من خلال ما تم التوصل إليه من معلومات وأدلة مختلفة، وما قامت به اللجنة من تحقيق فيها وتطابق ما توفر لديها وإسقاطها على وقائع الانتهاك إلى لحظة صياغة هذا التقرير، تتحدد في أن السجن الاحتياطي -مقر قوات الأمن المركزي سابقا- في مدينة صعدة قد تعرض للقصف من قبل طيران التحالف العربي وسقط عدد من الضحايا السجناء بين قتيل ومصاب.

وفي تصريح للناطق باسم قوات التحالف العربي عند التعليق على الواقعة ذكر فيما نصه:

«أما الهدف محل الادعاء فإنه لم يتم إدراجه على قوائم عدم الاستهداف بحسب الآلية المعتمدة مع مكتب تنسيق الشئون الإنسانية في اليمن ولم يتم الإبلاغ عنه من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر...الخ».

بالإضافة إلى أن الضحايا أيضاً قد تعرضوا لإطلاق نار مباشر من قبل مسلحي جماعة الحوثي حراس السجن لمنعهم من الهروب والنجاة من القصف وسقط عدد منهم بين قتيل وجريح.

وبحسب الأدلة المتوفرة لدى اللجنة فإن المسؤولية عن هذا الانتهاك مشتركة ما بين جماعة الحوثي وكذلك قوات التحالف العربي الداعم للحكومة الشرعية.

ثانيا: تجنيد الأطفال

يعد تجنيد الأطفال من الانتهاكات الجسيمة التي تحظرها التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية المعنية بحماية الأطفال، وعلى وجه الخصوص «اتفاقية حقوق الطفل» المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، و«البرتوكول الاختياري الأول الملحق بالاتفاقية»، واللذان يحظران استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وتجنيدهم، بالإضافة إلى «قانون حقوق الطفل اليمني» المتوائم مع الاتفاقية، تجدر الإشارة هنا إلى ما ورد في تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح[1] الصادر في شهر أبريل الماضي حول التقدم الحاصل في تنفيذ خطة منع تجنيد الأطفال وكذا منع الانتهاكات الجسيمة بحقهم المنفذ من قبل الحكومة اليمنية والتحالف العربي لدعم الشرعية. ولهذا فقد اهتمت اللجنة بهذا النوع من الانتهاكات لاسيما مع توافر الكثير من صور استخدام وتجنيد الأطفال أثناء النزاع المسلح سواء بالمشاركة المباشرة في القتال أو في تقديم العون للمقاتلين، مما تسبب في تعريض أولئك الأطفال للخطر. وفي هذا الجانب فقد رصدت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (114) حالة ادعاء تجنيد أطفال ما دون سن (18) عاماً، منها عدد(106) واقعة تقع المسئولية فيها على جماعة الحوثي، وعدد (8) واقعة تقع المسئولية فيها على الحكومة والجهات المحسوبة عليها. فيما يأتي نماذج لبعض الوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها:

1- واقعة تجنيد 6 أطفال ومقتلهم - قرية المطلع - مديرية برط العنان - محافظة الجوف، بتاريخ 2021/6/30.

تتلخص الواقعة: بحسب ما ورد في ملف القضية لدى اللجنة وما جاء في إفادة المبلغ (ن، ح، م، ا) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة وهم: (ن، ح، م، ا) و (ن، ع، ص، ا) والذين افادوا بقيام جماعة الحوثي عبر احد قياداتها في المنطقة المدعو حسن بن يحيى هادي باستدراج 6 أطفال وتجنيدهم من ابناء قرية المطلع مديرية برط العنان محافظة الجوف وهم (ف، أ، ي، خ)، (ع، ن، ع، ي)، (س، ع، ي، خ)، (ع، م، م)، (ح، م، غ)، (أ، ع، ش)، (ع، ح، ي، هـ) وبعد اغرائهم بالوعود بأنه سيتم أعطاهم مال وسلاح مقابل ذهابهم معه لحضور دورة ثقافية والعودة إلى منازلهم، إلا أنهُ بعد اخذهم لتلقي دورة ثقافية لتكريس فكر الجماعة في عقولهم ولإقناعهم بأهمية القتال في صفوفها قامت الجماعة بأخذهم إلى جبهات القتال بمنطقة المزاريق بمحافظة الجوف حيث لقوا مصرعهم جميعاً

1- https://undocs.org/ar/A/HRC/49/58

هناك ولم يعودوا لأهلهم إلا جثث هامدة.

- النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة فقد تبين للجنه أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي ومشرفيها في محافظة الجوف والمدعو حسن بن يحيى هادي القيادي التابع للجماعة في مديرية برط العنان بمحافظة الجوف.

2- واقعة تجنيد الطفل (ص ع. أ. ش) (14 سنة) - بتأريخ 2016/4/1م مديرية يريم- محافظة إب

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، قيام م جماعة الحوثي بتجنيد الطفل/ نصار عبدالله صالح أحمد الرويشان من مواليد 2003م بمديرية يريم في صفوف مسلحيها في تأريخ 2016/4/1م، وتكليفه مع عدد من المجندين في أحد الحواجز الأمنية في المديرية بالمناوبات الليلية وأدى ذلك إلى مقتله في أحد الاشتباكات بين مسلحي جماعة الحوثي ومسلحين مجهولين في المديرية.

وبحسب ما ورد في إفادة أسرة الضحية وتقرير النزول الذي قام به فريق اللجنة، وشهادة الشهود الذي استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع.ص.ر) و (س.ل.أ) فإن مشرف جماعة الحوثي في المديرية في حينه المدعو أبو علي السواري قام بإقناع الطفل نصار عبدالله الرويشان الذي أنهى دراسة المرحلة الأساسية بإشراكه في المحاضرات التي يقوم بها في المنطقة، ومن ثم إغراء الطفل الضحية بالالتحاق بصفوف الجيش واللجان الشعبية التابعة للجماعة، حيث أبلغ الطفل الضحية وعداً من طلإب المنطقة على اقتصار مهامهم مع الجيش على تأمين النقاط الأمنية في المديرية، وعدم إرسالهم للجبهات وأنه سيتم مكافأتهم بترقيمهم عسكرياً ومنحهم مرتبات شهرية عند استقرار الوضع، ولم يعترض والد الطفل على تجنيده نظراً لظروفه الاقتصادية الصعبة وانقطاع راتبه، وقد بدأ الضحية مشاركته كمرافق مسلح ضمن المسلحين المرافقين لمشرف المديرية لفترات متفاوتة، ومن ثم تم تكليفه بالمناوبة العسكرية المسلحة في أحد الحواجز الأمنية في المديرية، وتم قتله بعد أربعة أشهر من تجنيده أثناء قيامه بالمناوبة الليلية في ذلك الحاجز الأمني عند تعرضه لإطلاق نار كثيف هو وزملائه من قبل عدد من المسلحين المجهولين، بعد أن أصيب بعدة أعيرة نارية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي، وتحديداً مشرفي الجماعة في محافظة إب ومديرية يريم وفي مقدمتهم المدعو أبو علي السواري.

3-واقعة تجنيد الطفل (أ، ع، م، ع) من ذوي الاحتياجات الخاصة والتسبب بمقتله - مواليد العام 2005 - مدينة المحويت - محافظة المحويت.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في إفادة المبلغ وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة وهم (م، ر، م، ي) و (ع، م، ا) بأنه بتاريخ 2016/12/5 م قامت جماعة الحوثي في مدينة المحويت - محافظة المحويت عبر مسؤولي التحشيد التابعين لها في المديرية وهم المدعو إبراهيم عامر والمدعو محمد رزق بأخذ الطفل (أ، ع، م، ع) من مواليد العام 2005م وتجنيده بعد اقناعه بتوظيفه واعطاءه راتب واعتماد سلة غذائية لأسرته نظراً لحاجة أسرته لذلك كونها تعاني من الفقر والظروف المعيشية الصعبة، وقد تم إخضاع الطفل الضحية لدوره تدريبية في صنعاء بالرغم أنه من ذوي الاحتياجات الخاصة (أصم وأبكم)، كما تم بعد ذلك إرساله للمشاركة في القتال في أكثر من جبهة منها جبهة نهم والجوف وشبوة والساحل الغربي بالدريهمي، وفي عام 2018م، أصيب الضحية في رجله بطلقة نارية في جبهة القتال بالدريهمي وفي سبتمبر 2021م، أصيب بشظية في رأسه في جبهة القتال بمحافظة مأرب، وبعد أن تماثل للشفاء تم إعادته إلى جبهات القتال في محافظة شبوة مديرية عين وقتل هناك بغارة جوية وذلك بتاريخ 2022/2/1م.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة وما احتواه ملف القضية وشهادة الشهود تأكد للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي والمدعو إبراهيم عامر والمدعو محمد رزق الذان يعدان من ضمن مسؤولي التجنيد للجماعة في مركز مدينة المحويت محافظة المحويت.

4-واقعة تجنيد الأطفال (ك. م. ع. ج) و (ح. أ. ع. ج) و (ت. أ. ص. أ) و(ن. ع. أ.أ) و (ق. ع. ث. أ) - مديرية بدبدة – منطقة الأحصون- محافظة مأرب بتاريخ 1/ 1 /2021م – 2021/4/25م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما ورد في شهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع. م. م. ج)،(ع. ع. ع.أ)، و(ب. ع.أ. م)، بأنه وخلال الفترة 1/ 1 /2021م – 2021/4/25م قامت جماعة الحوثي باستدراج الضحايا الأطفال وهم : الطفل (ك. م. ع. ج) البالغ من العمر 14 عاماً، والطفل (ح. أ. ع. ج)البالغ من العمر

16 عاماً، و الطفل (ت. أ. ص. أ) البالغ من العمر 12 عاماً، و الطفل (ن. ع. أ. أ)) البالغ من العمر 12 عاماً، والطفل (ق. ع. ث. أ)) البالغ من العمر 12 عاماً، وذلك بإغرائهم بإعطائهم السلاح واعتماد راتب شهري لهم بهدف تحفيزهم على ترك مقاعد الدراسة و ترغيبهم في الانضمام إلى القتال ودعم الأعمال العسكرية للجماعة.

وقد عمدت جماعة الحوثي لتحقيق هذا الهدف من خلال إخضاع هؤلاء الأطفال لدورات ثقافية استهدفت تلقينهم العقيدة الأيديولوجية الطائفية الخاصة بالجماعة؛ ومن ثم إرسالهم إلى معسكرات التدريب العسكرية الخاصة بها لتدريبهم ومن ثم الزج بهم في جبهات القتال المستعرة، واستخدامهم في تنفيذ مهام متعددة منها زراعة الألغام. وقد ترتب على ذلك إصابة ثلاثة من هؤلاء الأطفال بجروح متوسطة أثناء انفجار شبكة ألغام قاموا بزراعتها في منطقة رحبة، حيث تطايرت شظايا الألغام إلى أنحاء متفرقة في أجسادهم، في حين مازال الطفلان الآخران يقاتلان في صفوف مقاتلي الجماعة حتى الآن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة وما احتواه ملف القضية وشهادة الشهود، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة محافظ المحافظة المعين من قبل الجماعة/ علي محمد طعيمان، و القائد العسكري في المحافظة/ مبارك صالح المشن الزايدي.

- الحكومة الشرعية

واقعة تجنيد الطفل(أ.م. ك) العمر 13 عام - مديرية المجمع - محافظة مأرب بتاريخ 18/7/2018م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (ع. ع. ن. م) وشهادة الشهود الذي استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ص. ع.ع. م)، و(ع.م.ح. أ)، بأنه وبتاريخ 18/7/2018م تم تجنيد الطفل(أ. م. أ. ك) وعمره 13 عاماً من قبل قيادة اللواء 310 التابع للحكومة الشرعية، حيث تم استغلال حداثة سن الطفل و حاجة أهله وفقرهم لاستدراجه للقتال من خلال إغرائه بمنحه راتب شهري ورقم عسكري وسلاح شخصي. ومن ثم تم إخضاعه لدورات تدريبية عسكرية والزج به في صفوف المقاتلين، ومازال الطفل الضحية يقاتل في صفوف الشرعية حتى الآن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة اللواء 310 التابع للحكومة الشرعية.

ثالثاً: زراعة الألغام الفردية

تعتبر جريمة زرع الألغام الفردية من الانتهاكات المجرمة في القانون الدولي الإنساني، والمواثيق المرتبطة بها، ومنها «اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد»، والمصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية في العام 1998م. وقد أدرجت اللجنة جريمة زرع الألغام ضمن قوائم الانتهاكات التي تعمل على رصدها والتحقيق فيها، وبحسب الاحصائيات الصادرة برنامج «مسام» لنزع الألغام فقد بلغ عدد الألغام التي تم ازالتها 356,024 لغم منذ منتصف العام 2018م، وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير رصدت اللجنة (171) حالة زراعة ألغام فردية، زرع ألغام نتج عنها سقوط (62) قتيلاً، بينهم امرأتان و8 أطفال، إضافة إلى سقوط (176) جريحاً من بينهم 6 نساء و(39) طفلاً وجميع هذه الحالات انفردت بها جماعة الحوثي..

نماذج من التحقيقات التي قامت بها اللجنة في عدد من وقائع زراعة الألغام الفردية:

1- واقعة مقتل الضحيتين: ردمان عبدالمولى و نصر عبدالرب – قرية الدبى – الشريجة – م/ القبيطة - م/ لحج بتاريخ 2019/04/17م :

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة ذوي الضحايا وما جاء في شهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة ومنهم: (خ غ ع س) و (خ ع م س) وما بينته التقارير المرفقة بأنه في تمام الساعة الرابعة والنصف صباحاً من تاريخ 2019/04/17م، وأثناء ذهاب الضحيتين/ ردمان عبدالمولى عبدالودود عبده وعبدالجليل نصر عبدالرب احمد لأداء الصلاة في أحد مساجد قرية الدبى – الشريجة – م/ القبيطة - م/ لحج، انفجر بهما لغم أرضي قامت بزراعته جماعة الحوثي أثناء سيطرتها على المنطقة وقبل انسحابها منها، مما أدى إلى مقتلهما على الفور.

م	الاسم	العمر
1	ردمان عبدالمولى عبدالودود عبده	22 عام
2	عبدالجليل نصر عبدالرب احمد	24 عام

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة والأدلة التي حصلت عليها في الواقعة المذكورة تبين للجنة بأن المسؤول عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي التي تنفرد بممارسة هذا النوع من الانتهاكات عن باقي الأطراف المشتركة في النزاع المسلح في اليمن، كما تبين للجنة من خلال العديد من الأدلة وما تضمنته إفادات خبراء نزع الألغام الذين تم الاستماع إلى إفاداتهم من قبل اللجنة في العديد من المناطق بأن جماعة الحوثي تقوم بتصنيع الألغام الفردية بخبرات محلية وفي مصانع إنشاءاتها مستخدمة معدات ومقرات الجيش في المناطق التي سيطرت عليها وتقوم بتفريغ هذه الألغام وتخزينها في كافة المناطق، مخالفة بذلك الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، والتي تحظر صناعة ونقل وتخزين هذا النوع من الألغام.

2- واقعة انفجار لغم تسبب بمقتل الضحية (س، م، ص، ا) امرأة - قرية المدفون - مديرية نهم - محافظة صنعاء بتاريخ 2021/8/8م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما احتواه من صور، وما جاء في إفادة ذوي الضحية والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم (م، ص، أ، ح) و(ن، س، م، ا) بأنه في حوالي الساعة 10:00 صباحاً بتاريخ 2021/8/8 وبينما كانت الضحية (س، م، ص، ا) ترعى في أغنامها بالقرب من القرية التي تقيم فيها وهي قرية المدفون عزلة الحنشات في مديرية نهم محافظة صنعاء انفجر بها لغم فردي من الألغام التي زرعتها جماعة الحوثي قبل انسحابها من المنطقة وعلى الفور وبعد سماع دوي الانفجار هرع إلى المكان ابن الضحية وزوجته وشاهداها وهي تسحب نفسها من مكان الانفجار وإحدى قدميها مبتورة وكسر وجرح قدمها الأخرى فانطلق ابنها للبحث عن وسيلة نقل أو أشخاص لمساعدته في نقل والدته إلى المستشفى حيث وقد نزح معظم سكان القرية منها بسبب الحرب وبعد طول عناء لم يجد سوى شخصين قاما بمساعدته بنقل والدته إلى الخط الإسفلتي الذي يبعد عن مكان الحادث حوالي 500 متراً، بعد وضعها على ألواح خشبية ولم يتمكنوا من إسعاف الضحية فور نقلها من مكان الحادث وظلت على قارعة الطريق لما يقارب ساعة ودمائها تنزف وفقدت وعيها، بسبب عدم وجود سيارات بعدها ذهب حفيد الضحية للبحث عن سيارة من قرية مجاورة، وبعد إحضار سيارة لإسعافها تم نقلها إلى مستشفى في العاصمة صنعاء وفي منتصف الطريق توفيت الضحية متأثرة بجراحها التي أصيبت بها جراء انفجار اللغم بها، ونتيجة النزيف الشديد الذي تعرضت له بسبب التأخر في إسعافها.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وإفادات ذوي الضحية والصور المرفقة بملف القضية، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي.

3- واقعة انفجار لغم فردي بالضحية خدام علي ناصر – دير ناجي -مديرية الخوخة – محافظة الحديدة بتاريخ 2022/3/8م:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه وفي تمام الساعة (3) مساءً الموافق 2022/3/8 م انفجر لغم أرضي بالضحية خدام علي ناصر سعيد دوبلة (30سنة) أثناء قيامه برعي أغنامه في قرية دير ناجي بمديرية الخوخة محافظة الحديدة.

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحية، وما تضمنه تقرير فريق اللجنة وما جاء في شهادات الشهود الذي تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (م.ع.ع) و( ) و(م.أ.ع) أنه في الساعة (3) عصر يوم الثلاثاء الموافق 2022/3/8م كان الضحية خدام علي ناصر سعيد دوبلة يقوم برعي أغنامه في مراعي قرية دير ناجي شرق مدينة الخوخة، وهي منطقة انسحبت منها جماعة الحوثي قبل فترة، وأثناء قيامه بالسير بعد أغنامه في المرعى، انفجر به لغم أرضي مضاد للأفراد، وأدى إلى بتر ساقيه الاثنتين من تحت الركبة، كما أدى إلى إصابة أعضاءه التناسلية وفتحة الشرج بإصابات بالغة، نتج عنه استئصال خصيتيه، وأصبح يخرج فضلاته عبر قسطرتين تم زراعتهما له من قبل الأطباء.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما احتواه ملف القضية وشهادة الشهود تأكد للجنة ثبوت مسئولية قيادة جماعة الحوثي في محافظة الحديدة على زراعة الألغام والإضرار بالمدنيين.

4- واقعة انفجار لغم أرضي في منطقة ذمجير مديرية ذي ناعم محافظة البيضاء بتاريخ 2017/3/22م:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه وفي تمام الساعة 5.00 مساءً بتاريخ 2017/3/22م، انفجر لغم أرضي مضاد للأفراد بالطفل هشام موسى عبد الرب حماص و عمره 17 سنة في منطقة ذمجير مديرية ذي ناعم محافظة البيضاء وأدى إلى مقتله.

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحية، وما تضمنه تقرير فريق اللجنة وما جاء في شهادات الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (م. ن. ض)، و(ع. ع. م. ي)، فإنه في مساء يوم الأربعاء الساعة 5.00 مساءً بتاريخ 2017/3/22م، كان الضحية هشام ذاهبا إلى مزرعة الدجاج في الوادي الذي يقع قريبا من قريته ذمجير، وسلك طريقا مطلاً على القرية تتمركز فيه قوات جماعة الحوثي، وبمجرد مرور الطفل الضحية في هذا الطريق انفجر به اللغم، وتم إسعافه من قبل الأهالي على الفور إلى مستوصف العمري في مركز ذي ناعم، وبعد معاينة الطبيب المختص أبلغ ذويه بأن الطفل قد توفى جراء إصابته باللغم.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، والأدلة التي حصلت عليها، في الواقعة المذكورة أعلاه وفي غيرها من الوقائع المتعلقة بزراعة الألغام الفردية، تبيَّن للجنة بأن المسؤول عن هذه الانتهاكات هي جماعة الحوثي التي تنفرد بممارسة هذا النوع من الانتهاكات عن باقي الأطراف الأخرى المشتركة في النزاع المسلح في اليمن.

رابعاً: الاعتداء على الأعيان الثقافية والتاريخية والدينية

أولت اللجنة اهتماما كبيرا برصد وتوثيق الانتهاكات التي تطال الأعيان الثقافية المتمثلة بالآثار التاريخية والممتلكات الثقافية النفيسة التي تشكل مخزونا تاريخيا لتراث الشعب اليمني. ويعد الاعتداء أو الإضرار بها جريمة وفقا للتشريعات الوطنية، كما يعتبر مخالفة جسيمة للاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقية لاهاي المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، فضلا عن مخالفة ذلك لأحكام المادة (16) من البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقية جنيف والخاص بالنزاع المسلح غير الدولي والتي حظرت ارتكاب أي أعمال عدائية ضد الآثار التاريخية والأعمال الفنية التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب.

وفي هذا الإطار، فقد قامت اللجنة خلال الفترة الماضية من عملها برصد وتوثيق عدد (21) حالة ادعاء بالاعتداء والإضرار بأعيان وممتلكات ثقافية وتاريخية في عدد من المناطق منها الحديدة، وتعز، والمحويت، تم التحقيق فيها جميعا، منها (20) واقعة ثبت المسؤولية فيها على جماعة الحوثي، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش الوطني التابع للحكومة عن واقعة واحدة.

نماذج من التحقيقات التي أجرتها اللجنة في وقائع الاعتداء على الأعيان الثقافية والتاريخية والدينية:

1. الوقائع المنسوبة إلى جماعة الحوثي :

1- واقعة اقتحام حصن وقصر المصنعة التاريخي وتحويله إلى ثكنة عسكرية - المدينة القديمة مركز محافظة المحويت.

نبذة عن الحصن:

يقع هذا الحصن في قرية المصنعة التاريخية والأثرية بمحافظة المحويت الذي تم بنائها قبل أكثر من ٥٠٠ سنة، حيث تم بناء حصن وقصر المصنعة التاريخي قبل أكثر من ٢٠٠ سنة، وسمي بحصن وقصر المصنعة نسبة إلى القرية التي بني فيها، وقد ذكره الهمداني في كتابه صفة جزيرة العرب باسم حصن قرن تيس، نسبة إلى الجبل الذي بنيت فيه قرية المصنعة التي تم بناء الحصن فيها، ويتكون هذا الحصن من مبنى رئيسي وثلاثة مبانٍ ملحقة، ويحتوي على زخارف حميرية نادرة ذات طابع فريد وقد استخدم هذا الحصن قديماً مقراً للوالي الذي يدير شؤون الحكومة في مدينة المحويت.

وقد حكم الأتراك المدينة منه وكان يتكون من حجرات واسعة للحكم وكانت الطوابق السفلية عبارة عن خنادق للخيل والطابق الأول يتكون من عدد من المخازن والمتارس لحماية القرية القديمة، ويحتوي على أكثر من عشرين غرفة وساحة خلفية ومبانٍ ملحقة، وهو يقع بالقرب من مدخل قرية المصنعة ويتقدمها حيث لا مبتنٍ أمامه، ومباني القرية كلها تقع خلفه ويستطيع المشاهد منه أن يشاهد جميع أحياء مدينة المحويت والقرى المحيطة بالمدينة، وكان يتم حراسة قرية المصنعة منه، ويصنف في قائمة أبرز المواقع التاريخية والسياحية بمحافظة المحويت.

وفي عام 1972م، بعد إعلان المحويت محافظة تم استخدام حصن وقصر المصنعة مقر لقيادة السلطة المحلية للمحافظة، وظل كذلك حتى عام 2002م، بعد أن تعاقدت السلطة المحلية بالمحافظة مع المؤسسة الاقتصادية لإعادة ترميمه كمتحف أثري وسياحي، استكمل تجهيزه كمتحف في العام 2011م

تتلخص الواقعة: بحسب ما ورد في ملف القضية وما تضمنه من صور وتقارير وأقوال الشهود من تعرض حصن وقصر المصنعة التاريخي الكائن بالمدينة القديمة بمركز محافظة المحويت للاقتحام من قبل جماعة الحوثي وتحويله إلى ثكنة عسكرية ومقر لها، كما قامت بتحويل الأدوار الأرضية للقصر إلى أماكن للاعتقال والاحتجاز للمعارضين.

وبحسب ما جاء في شهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة وهم: (م.م.ا) و(ع.م.س) و(ع.ع.خ) بأنه بعد سيطرة جماعة الحوثي على محافظة المحويت في نهاية العام 2014م، قامت بارتكاب أكثر من اعتداء على حصن وقصر المصنعة التاريخي الكائن بالمدينة القديمة مركز محافظة المحويت، أولها عندما قام القيادي التابع للجماعة المدعو عبدالله عباس الحمزي المعين من قبل الجماعة وكيلاً أولاً لمحافظة المحويت باقتحام قلعة المصنعة ومن ثم وتحويله إلى ثكنة عسكرية وسكن خاص به وبعناصر الجماعة وتحويل أجنحة القصر إلى استراحة خاصة لعقد الاجتماعات الأمنية و العسكرية، وذلك على الرغم من أن الحصن والقصر والمباني التي بداخل قلعة المصنعة كانت مغلقة منذ العام 2011م بعد أن استكملت المؤسسة الاقتصادية ترميمها وتجهيزها كمتحف أثري وسياحي خاص بمحافظة المحويت وكانت جاهزة للافتتاح كمتحف أمام الزوار؛ إلا أنه تأخر الافتتاح بسبب الأوضاع التي مرت بها اليمن خلال تلك الفترة،

وبعد اقتحام المذكور للقلعة وبالتحديد في أواخر شهر أبريل من العام ٢٠١٨م، قام محافظ المحويت المعين من قبل جماعة الحوثي المدعو فيصل أحمد قائد حيدر بإصدار قرار بتحويل حصن وقصر المصنعة إلى مقر للأمن السياسي والأمن

الوقائي بالمحافظة، وفي الأول من شهر مايو2018م تم اقتحام هذا الحصن والقصر التاريخي وتجهيزه وتحويل حجراته الأرضية إلى معتقل وزنازين انفرادية، وإجراء استحداثات كبيرة في الدور الأرضي لتحويله لمعتقل يسع عشرات المعتقلين وبعد تجهيزه بدأ في أغسطس 2018م إيداع المعتقلين من المواطنين فيه، ولا يزال حتى اليوم يعتقل فيه الناشطون والإعلاميون والمواطنون ويمارس فيها التعذيب للمعتقلين الذين يعارضون توجهات وسياسة جماعة الحوثي.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة والصور المرفوعة لموقع الانتهاك وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، فإن قيادة جماعة الحوثي في محافظة المحويت وبالتحديد المدعو عبدالله عباس الحمزي والمدعو فيصل أحمد قائد حيدر هي الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك.

2. قوات الحكومة الشرعية:

1- الاعتداء على جامع البلخي الاثري – مديرية حيس- محافظة الحديدة بتاريخ 2021/5/20م

- نبذة عن جامع البلخي الأثري:

يعد جامع البلخي الثري أحد المعالم الدينية الأثرية في محافظة الحديدة واليمن عامة، وتنسب تسميته إلى عالمين جليلين من علماء حيس هما أبو العباس أحمد أحمد بن الحسن بن أحمد بن أبي الخل متوفي سنة 1291م، وابن عمه أبو عبد الله عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالله بن أبي الخل المتوفي سنة 1318م[5] ويقع المسجد في حي الربع الأعلى جنوب شرق مدينة حيس محافظة الحديدة، ويعود بناءه إلى عهد الدولة الرسولية(1229-1454م) والتي عرفت بتشييد المدارس والمساجد، ويتكون من مساحة مستطيلة الشكل تمتد من الشرق للغرب بطول 16 متراً ومن الشمال إلى الجنوب بطول 13 متراً وتضم مصلاً وقبة ضريحية، ويتقدمهم من جهة الشمال فنائين. وبنيت جدران المسجد بقوالب الأجر المحروق بسمك 80 سم، وكسيت بطبقة النورة البيضاء وعقود ثلاثية وكانت هناك قبتان تغطيان الضريحين، هدمت القبة الغربية بفعل عوامل التعرية الطبيعية، وتبقت القبة الشرقية.

ملخص الواقعة:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما حوته الصور والفيديوهات المرفقة، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ي.ت.ا) و(ن.س.ا)، وما أثبته الفريق الميداني التابع للجنة عند نزوله إلى مكان الانتهاك، بأنه حوالي الساعة (7) صباحاً يوم الخميس الموافق 2021/5/20م قام أفراد تابعون للواء السابع عمالقة بقيادة علي الكنيني قائد اللواء، بهدم جامع البخلي التاريخي، الذي كان يصلي فيه سكان مدينة حيس، وتقام فيه الموالد والمناسبات الدينية، وتسويته بالأرض وذلك بحجة وجود الأضرحة وبدعوى بناء جامع حديث في مكأنه، وتم الهدم في ظل رفض وامتعاض المواطنين كون المسجد أحد آثار منطقتهم، إلا أنه لم يستطع المواطنون مقاومة عملية الهدم نظرا لمنع الناس من الاقتراب من المكان بالقوة العسكرية المسلحة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم، وما جاء في تقرير الفريق المكلف بالنزول، والصور ومقاطع الفيديو الموضحة للمسجد والهدم والتدمير الذي طاله، فإن قوات الجيش الوطني التابعة للحكومة الشرعية وبالتحديد قوات اللواء السابع عمالقة الذي يقوده العميد الشيخ علي الكنيني هي الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك.

5- أ. عبدالله عبدالسلام الحداد، كتاب مدينة حيس اليمنية، من ص153 إلى ص 157

خامساً: استهداف الأعيان الطبية:

يعتبر الاعتداء على الأعيان والطواقم الطبية واستهدافها أثناء النزاعات المسلحة من الجرائم والمخالفات الجسيمة للقوانين الوطنية وللاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وبالتحديد أحكام البروتكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف والمادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت اللجنة بالرصد والتوثيق في عدد (17) حالة إدعاء باستهداف الأعيان، والطواقم الطبية في عدد من المناطق، تم التحقيق فيها جميعا، منها (13) واقعة ثبت المسؤولية فيها على جماعة الحوثي، فيما ثبتت المسؤولية لقوات الجيش الوطني التابع للحكومة الشرعية عن (4) وقائع.

- وفي ما يلي نماذج من الوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها :

- نماذج من الوقائع المنسوبة إلى جماعة الحوثي :

1- استهداف المركز الطبي في مديرية مقبنة – تعز 2017/2/1م :

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بقيام مسلحي جماعة الحوثي المتمركزين في جبل العويب في منطقة العبدلة مديرية مقبنة بتاريخ 2017/2/1م بقصف مركز الشهيد عبد الله البركاني الطبي بأسلحة الهاون والهوزر ومضاد الطيران واستمر استهداف المركز الصحي حتى نهاية العام 2019م، مما أدى إلى توقف العمل فيه وتدمير أغلب مرافقه.

وبحسب ما أثبتته الوثائق المرفقة بالملف لدى اللجنة، وما تضمنه تقرير النزول والمعاينة المرفوعة من قبل فريق اللجنة المكلف، وما أوضحته الصور ومقاطع الفيديو، وما جاء في شهادات الشهود، وإفادات عدد من أعضاء الكادر الطبي العامل في المستشفى ومنهم: (أ.ق.س) و(أ.م./) و(م.ص.ح) أنه بتاريخ 2017/2/1م بدأت جماعة الحوثي المتمركزة في جبل العويب في منطقة العبدلة مديرية مقبنة، بقصف مركز الشهيد عبدالله البركاني الطبي الذي يتكون من دور واحد مقسم إلى ثلاث شقق ومبنى سكن للأطباء، وقسم للكشافة والمختبرات، ويقدم خدماته الطبية والاسعافات الأولية والرعاية الصحية والانجابية وعمليات الولادة والتطعيم، إضافة إلى الفحوصات الطبية لكافة أبناء مناطق العبدلة والطليلة والعشملة من مديرية جبل حبشي، وأهالي قرى حراز والحصب والسويداء ومهلصة من مديرية مقبنة، واستخدمت جماعة الحوثي في قصف واستهداف المرفق الطبي الأسلحة الثقيلة ومنها الهاوزر والهاون ومضادات الطيران، بالرغم من معرفتهم أنه مرفق طبي يقع في وسط تجمع سكني وعدم وجود أي ثكنة عسكرية قريبة منه، مما أدى لأحداث أضرار كبيرة بالمبنى وتدمير الأسطح، ومبنى الكشافة والمختبرات والسكن بشكل نهائي نتيجة سقوط القذائف بشكل مباشر على المبنى، وتوقف تقديم الخدمة الطبية في المرفق.

النتيجة:

ووفقاً لما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في إفادة الكادر الطبي في مركز الأمل، وعدد من الشهود من سكان المنطقة، إضافة إلى الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو الموضحة لآثار الشظايا والقذائف المتناثرة على سطح وجدران المبنى والتي تم تحريز عدد منها من قبل اللجنة، فإن جماعة الحوثي وقيادتها العسكرية المعينة في محافظة تعز هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

2- الاعتداء على مستوصف الشجن واستخدامه في المجهود الحربي- الدريهمي- الحديدة 2017/12/17م:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في الساعة الثانية من منتصف الليل بتاريخ 2017/12/17م، جاءت جماعة مسلحة على متن أطقم محملة بالأسلحة بالدخول إلى مستوصف الوحدة الصحية في قرية الشجن بمديرية الدريهمي، ووضع تلك الأسلحة في المستوصف وتحويله لمخزن حربي، وإغلاق خدماته الصحية عن المواطنين حتى اليوم.
- وبحسب ما أثبتته الوثائق والصور المرفقة بالملف لدى اللجنة، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (د.س.ع) و (ع.ح.م) و(س.س.ي) فإنه في الساعة الثانية من فجر يوم الأحد الموافق 2017/12/17م قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي في مديرية الدريهمي بقيادة المشرف أبو حرب ونائبه أبو علي، باقتحام مستوصف الوحدة الصحية في قرية الشجن، وذلك على متن أطقم عسكرية مليئة بأسلحة مختلفة، وإنزال تلك الأسلحة ووضعها في المستوصف المكون من دور واحد يضم أربع غرف، وتحويل المرفق إلى مخزن للأسلحة وإيقاف العمل في المستوصف، الأمر الذي حرم أطفال المنطقة من الرعاية الصحية، وكذلك بقية سكان القرية الذين كان يقدم لهم الإسعافات الأولية، ولا يستطيعون الوصول إلى مركز المدينة أو السفر لمديرية أخرى.

النتيجة:

ووفقا لما تضمنه التقرير المرفوع من فريق اللجنة المكلف بالنزول وما جاء في شهادة الشهود، وما أوضحته الصور الفوتوغرافية، فإن قيادة جماعة الحوثي في محافظة الحديدة هي المسؤولة عن استخدام مستوصف الشجن كمخزن للأسلحة وإيقاف العمل فيه، وحرمان المواطنين من الحق في الرعاية

الصحية والإضرار بهم وبأطفالهم.

ب. نماذج من الوقائع المنسوبة إلى الحكومة الشرعية :

1- واقعة الاعتداء على مستشفى الثورة وإصابة أحد طاقم حراسة المستشفى – مديرية القاهرة – محافظة تعز 2021/2/25:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في الساعة (9) صباح يوم الخميس الموافق 2021/2/25م، قامت مجموعة مسلحة بمحاولة اقتحام مستشفى الثورة والدخول للمستشفى بالقوة، مما أدى لحدوث اشتباكات بين حراسة المستشفى والمسلحين، وأدى إلى إصابة الضحية حازم عبد الجليل فرحان علي الشميري (49 سنة). وبحسب ما أثبتته الوثائق والصور المرفقة بالملف لدى اللجنة، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (م.ع.أ) و(ص.أ.ع) أنه في الساعة (9) من صباح يوم الخميس الموافق 2021/2/25م حاول أفراد مسلحون تابعون للواء (179) بقيادة عرفات الصوفي اقتحام مبنى مستشفى الثورة العام في تعز، والذي يمتلئ بمئات المرضى في كافة الأقسام ومنها: قسم الغسيل الكلوي والعمليات والطوارئ، وعندما رفض طاقم الحراسة الخاص بالمستشفى دخولهم بأسلحتهم الخفيفة والمتوسطة، وحاولوا إقناعهم أن هذا مخالف للأنظمة ويجب عليهم وضع الأسلحة والدخول بدونها، قاموا بإطلاق الرصاص مباشرة على البوابة وعلى الحراسة وأصابت إحداها الحارس حازم عبدالجليل فرحات علي الشميري(49 سنة) الذي تم إسعافه إلى قسم الطوارئ في نفس المستشفى وأجريت له عملية تثبيت العظم وتم إحالته إلى مستشفى الروضة الذي أجرى له عمليات تنظيف وتركيب صفائح ومسامير، وأصدر له تقريراً طبياً بضرورة نقله للعلاج في خارج اليمن كون حالته الصحية حرجة وبحاجة إلى تركيب الصفائح وزراعة عظم.

النتيجة:

ووفقا لما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما جاء في التقارير الطبية للضحية وما ورد في إفادة المبلغ، وشهادة عدد من الشهود، فإنه ثبت لدى اللجنة مسئولية قيادة اللواء (170) التابع لقيادة محور تعز وتحديدا المدعو عرفات الصوفي عن الاعتداء على مستشفى الثورة العام بالمخالفة لمبادئ ونصوص القانون الدولي الإنساني، وكذا الضرر الذي لحق بالضحية حازم عبد الجليل الشميري.

2- واقعة قصف مستشفى المدينة التخصصي – قعطبة – الضالع بتاريخ 2019/5/12م:

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه في الساعة (10:00) صباحا الموافق 2019/5/12م تعرض مستشفى المدينة التخصصي في مديرية قعطبة محافظة الضالع لاستهداف وقصف بالأسلحة المختلفة وتسبب في إلحاق أضرار كبيرة في أقسامه.

وبحسب ما أثبتته الوثائق المرفقة بالملف لدى اللجنة، وما تضمنه تقرير النزول والمعاينة المرفوع من قبل فريق اللجنة المكلف وما جاء في شهادات الشهود، وإفادات عدد من أعضاء الكادر الطبي العامل في المستشفى الذين استمعت لهم اللجنة ومنهم: (م.ع.ر) و(ع.م.ن) و(ت.ق.م) بأنه في الساعة (10:00) صباحاً الموافق 2019/5/12م، تعرض مستشفى المدينة التخصصي الكائن في الشارع العام أمام البنك الزراعي في مديرية قعطبة محافظة الضالع؛ لقصف بمختلف أنواع الأسلحة المتوسطة والخفيفة ومنها قذائف المدفعية والهاون، وذلك من قبل قوات المقاومة الجنوبية والحزام الأمني برغم معرفتهم بأنه مرفق صحي ولا يتواجد بداخله أو بالقرب منه مقاتلون أو ثكنة عسكرية، وأدى القصف إلى إلحاق أضرار كبيرة بأجزاء من المستشفى منها : غرفة الأشعة وغرف المعاينة والمصعد الكهربائي وإتلاف الشاشات وكاميرات المراقبة، وهذا الإضرار أدى إلى توقف المرفق الصحي عن تقديم خدماته للمواطنين.

النتيجة:

ووفقا لما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في إفادة الكادر الطبي في مركز الأمل، إضافة إلى الصور الفوتوغرافية الموضحة لآثار القصف، تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة المقاومة الجنوبية والحزام الأمني في محافظة الضالع.

- التهجير القسري

- نماذج من الوقائع المنسوبة إلى جماعة الحوثي :

1- واقعة التهجير القسري لعد(54) أسرة من قرية الكدمة، مديرية مقبنة – محافظة تعز بتاريخ2018/4/25م :

تتلخص الواقعة، وفقاً لم تضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة في قيام مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي في مديرية مقبنة بمحافظة تعز بإجبار عدد (54) أسرة من أهالي قرية الكدمة على ترك منازلهم ومغادرة القرية بقوة السلاح، وذلك بتاريخ 2018/4/25م.

م	الاسم	م	الاسم	م	الاسم
1	عصام عارف عبد القوي	19	عبدالرحمن قائد زيد	37	حسن الزغير محمد
2	عميد عارف عون	20	أمين سيف عبدالمجيد	38	عبده حسن الزغير محمد
3	غالب عبدالقوي عون	21	محمد عبدالرحمن قائد	38	قائد الزغير محمد حسان
4	علي عبدالقوي عون	22	علي أحمد زيد أحمد	39	سعيد الطلاب محمد حسان
5	منصور سيف أحمد	23	منير علي محمد زيد	40	صابر سعيد الطلاب محمد
6	إبراهيم عون عبده	24	هائل محمد زيد أحمد	41	كامل سعيد الطلاب محمد
7	بشير سعيد عبدالمجيد	25	علي نصر زيد أحمد	42	علي محمد أحمد صالح
8	سعيدعبدالمجيد أحمد	26	عبده نصر زيد أحمد	43	حسن أحمد محمد الكداشي
9	بندر سعيد عبدالمجيد	27	إبراهيم نصر زيد أحمد	44	رفيق أحمد محمد الكداشي
10	هائل حسن عبدالولي	28	أحمد نصر زيد أحمد	45	عبده أحمد حسن ثابت
11	علي قائد زيد أحمد	29	سعيد نصر زيد أحمد	46	نبيل علي محمد زيد
12	شوقي علي قائد	30	محمد حسن عبدالولي	47	إبراهيم أحمد سعيد
13	قائد أحمد محمد رشاد	31	رفيق حسن عبدالولي	48	علي محمد أحمد الكداشي
14	علي أحمد محمد رشاد	32	فؤاد نصر زيد أحمد	49	عبده سيف عبدالمجيد
15	توفيق أحمد محمد رشاد	33	حسن الطلاب محمد	50	أحمد عبدالقوي عون
16	أحمد محمد رشاد غالب	34	ماجد حسن الطلاب محمد	51	شفيق محمد أحمد
17	علي حسن عبدالولي	35	عزمي حسن الطلاب	52	وليد حسن الطلاب محمد
18	هاشم حسن عبدالولي	36	محمد الطلاب حسان	53	سيف حسن الزغير محمد
				54	محمد حسان سعيد

وبحسب ما جاء في ملف القضية لدى اللجنة من وثائق وكشوفات تفصيلية لبيانات الضحايا، وما جاء في إفادات عدد من الضحايا وشهادات الشهود الذين التقت بهم اللجنة ومنهم: (ع.م.ا) و(ق.س.ع) و(ع.ق.ع.ع) فإن عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي في مديرية مقبنة بمحافظة تعز، قامت بعد صلاة عصر يوم الأربعاء الموافق 2018/4/25م بدخول مسجد قرية الكدمة في عزلة القحيفة مديرية مقبنة بمحافظة تعز، وأبلغت الأهالي بضرورة ترك منازلهم ومغادرة القرية، وهددتهم باستخدام القوة ضد كل من يتخلف عن المغادرة، كونهم سيقومون بتحويل القرية إلى ثكنة عسكرية، وعندما رفض الأهالي وبقوا في منازلهم، جاءت قوة عسكرية تابعة لجماعة الحوثي إلى جوار المنازل في القرية وأجبرت السكان وعددهم (54) أسرة مكونة من ما يزيد عن (324) فرداً أغلبهم نساء وأطفال، على الخروج تحت تهديد السلاح، واضطر الأهالي تحت وطأة الخوف والتهديد إلى ترك منازلهم دون أن تقوم الجماعة بتوفير أي سكن بديل أو ملاذ آمن لهم، ولم يحملوا معهم إلا احتياجاتهم التي يسهل حملها، وظروفهم بغاية القسوة ولا يعرف الغالبية إلى أين يذهبون، واستقر بأغلبهم الحال في أقرب منطقة وهي قرية الطفيلي فيما توزع البقية على المديريات المجاورة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في شهادة الشهود، وإفادات الضحايا، تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في مديرية مقبنة بقيادة المدعو أمين حميدان والمشرف الأمني للجماعة في محافظة تعز.

- نماذج من الوقائع المنسوبة إلى قوات الحكومة الشرعية :

1- واقعة التهجير القسري لأهالي وسكان قرى بيت يعيش والعريش وبيت قويع وفريفر واللحوج بمديرية حيس – محافظة الحديدة بتاريخ 2018/8/5م :

تتلخص الواقعة وفقاً لما جاء في ملف القضية لدى اللجنة وما تضمنته الوثائق المرفقة، وعدد(13) كشفاً، للضحايا المهجرين استلمتها اللجنة، موضح فيها اسم رب/ة الأسرة وعدد الأفراد وتصنيفهم ذكور/ إناث وفئاتهم العمرية، وبحسب ما جاء في إفادة الضحايا وشهادة الشهود الذين التقت بهم اللجنة ومنهم (ع.ط.ع)، (ع.ع.ب)،(ن. ع. ي): بأنه بتاريخ 2018/2/5م قامت القوات التابعة للواء أول زرانيق، واللواء الأول تهامة واللواء الخامس عمالقة، وبعد تقدمها إلى مواقع قريبة من مديرية العدين الواقعة شمال قرية بيت يعيش والقرى المجاورة لها، بالدخول إلى قرى القرى وطلبوا من أهلها ترك مساكنهم

ومغادرتها لأنهم يودون تحويلها إلى منطقة عسكرية دون توفير المأوى البديل للأهالي، وعندما رفض الأهالي بسبب فقرهم وعدم رغبتهم في الخروج، قام المسلحون التابعون لتلك الألوية بتهديد أهالي تلك القرى وكذلك قرى فريفر وبيت سالم والعريش واللحوج والبالغ عددهم (2210) مواطناً ومواطنة أغلبهم من الأطفال والنساء، باستخدام السلاح لإجبارهم على الخروج، وطردهم من مساكنهم، مما اضطرهم للخروج على إثر ذلك، وأكثرهم غادر القرية سيرا على الأقدام، وانتقلوا إلى مناطق مختلفة من مديرية حيس ومدينة الحديدة، كما انتقل العديد منهم لمحافظات أخرى بحثا عن مأوى.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في شهادة الشهود وإفادة الضحايا، والكشوفات التي تحتفظ بها اللجنة للضحايا، تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك القوات المشتركة التابعة للحكومة الشرعية وتحديدا قيادة اللواء الأول زرانيق واللواء الأول تهامة واللواء الخامس عمالقة.

القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

طبقا لما نص علية قرار إنشاء اللجنة، تعتبر الاتفاقيات السبع الأساسية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية وهي: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل والبرتوكولات الملحقة بها، واتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وجميع الاتفاقيات الأخرى المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، إلى جانب التشريعات الوطنية المرتبطة بتلك الحقوق، هي الأساس القانوني الذي تستند إليه اللجنة فيما يتعلق بأعمال الرصد والتوثيق والتحقيق التي تقوم بها في الانتهاكات المتعلقة بقانون حقوق الإنسان. وبناء على ذلك فقد تعددت أنواع الانتهاكات التي تقوم اللجنة برصدها وتوثيقها والتحقيق فيها والتي من أهمها الآتي:

أولاً: القتل خارج إطار القانون:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت اللجنة برصد والتحقيق في عدد (97) حالة ادعاء بالقتل خارج إطار القانون قامت بها الأطراف في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية، وثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (42) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن (23) حالة، بينما ثبتت مسؤولية جهات أخرى عن 32 حالة.

- نماذج من وقائع القتل خارج إطار القانون التي حققت فيها اللجنة:

أ. الوقائع المنسوبة إلى جماعة الحوثي:

1- واقعة قتل خارج نطاق القانون للضحية الطفل جميل شريان ناجي شمسان مواليد 2005م بني حشيش محافظة صنعاء تاريخ 2021/7/8 م.

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في 9:00 صباحا بتاريخ 2021/7/8 بقيام أفراد نقطة أمنية تابع لمعسكر الحفاء التي تسيطر عليه جماعة الحوثي بإطلاق النار على الضحية جميل شريان ناجي شمسان من أبناء قرية زجان عزلة مرمر مديرية بني حشيش محافظة صنعاء، أثناء ما كان يقود شاحنة نقل نيس كري يجلبه من محافظة صنعاء لبيعه في مناطق أخرى مما أدى إلى مقتله.

وبحسب ما تضمنته الصور والمحاضر والتقارير لمكان مسرح الجريمة التى حصلت اللجنة على نسخة منها و تحتفظ بها في ملف القضية، وما جاء في شهادة الشهود وهم (ع، ع، ا)

و(ي، ح، م) بأنه وأثناء ما مكان الضحية يقود شاحنة «قلاب» نوع فلفو لون أحمر يحمل لوحة معدنية رقم (2/130102 نقل) محمل بمادة النيس «الكري» لنقله من عدة مناطق في محافظة صنعاء وخاصة مديرية بني حشيش إلى مناطق أخرى لبيعه فيها، تم إيقافه من قبل نقطة أمنية - بشارع خولان أمام مبني تموين وزارة الداخلية أمانة العاصمة صنعاء والتابعة لما يسمي اللواء 89 حماية رئاسية التابع لجماعة الحوثي، والكائن في معسكر الحفاء الذي تسيطر عليه الجماعة - بدعوى أنه ممنوع مرور الشاحنات في ذلك الوقت فخاف الضحية لكون سنه لازال صغيرا لا يتجاوز عمره ١٧ سنة وامتنع عن التوقف واستمر في قيادة شاحنته، فاتبعه عناصر من النقطة الأمنية على متن دراجة نارية وهم المدعو مبارك أمين الغرسي وبمشاركة كل من المدعو محمد يحيى هادي العتادي وزكريا شوعى محمد زهرة، وعندما اقتربوا منه حاول أن يوقف الضحية بشاحنته على جانب الطريق على نفسه زجاج الشاحنة وأبوابها خوفاً منهم إلا أنهم قاموا بتحطيم زجاج الشاحنة وباشر أحدهم وهو المدعو مبارك الغرسي بإطلاق النار عليه من بندقيته، وكان الضحية يترجاه بأن يتركه إلا أنه أرداه قتيلاً بطلقة نارية دخلت من جهة الفك الأيسر وخرجت من مؤخرة رأسه، وقد تداعت أسرة الضحية وكثير من المناصرين والمتضامنين معهم من أبناء مديرية بني حشيش وقاموا باعتصام ونصب الخيام بالقرب من مكان النقطة الأمنية التي قام عناصرها بقتل الضحية للمطالبة بتسليم الجناة مرتكبي الانتهاك لتقديمهم للعدالة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في أقوال المبلغ وشهادات الشهود والصور الفتوغرافية ومحاضر إثبات مسرح الجريمة فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي والعناصر التابعين لها في النقطة الأمنية المباشرين في ارتكاب الانتهاك وهم مبارك أمين الغرسي والمدعو محمد يحيى هادي العتادي والمدعو زكريا شوعى محمد

2- واقعة مقتل الضحية مازن توفيق قاسم الصانع بمديرية الطفة- محافظة البيضاء، بتاريخ 10/31/ 2021م.

تتلخص الواقعة وفقا لما يتضمنه ملف القضية لدى اللجنة في قيام مجموعة من مسلحي جماعة الحوثي بالاعتداء على حياة الضحية مازن توفيق قاسم الصانع بمديرية الطفة محافظة البيضاء بتاريخ 10/31/ 2021م وذلك بإطلاق النار عليه أثناء مروره من النقطة الأمنية وأدى ذلك إلى مقتله في الحال.

وبحسب إفادة ذوي الضحية وكذلك عدد من شهود الواقعة وهم: (ع. ع. ح. ع) و (ص. ص. أ. أ) والذين أفادوا بأنه في مساء يوم الأحد بتاريخ 10/31/ 2021م قامت مجموعة من العناصر المسلحة التابعة لجماعة الحوثي في نقطة الطفة الأمنية الكائنة بمنطقة العريف، وأثناء مرور الضحية بالنقطة مستقلا سيارة (دينة) مخصصة لنقل الديزل يملكها شخص يدعى عادل عنيبان، قادمة من مدينة رداع وفي طريقها إلى مدينة البيضاء، بإطلاق النار على الضحية وأصابته الطلقة في رأسه وأردته قتيلا على الفور، وذلك دون وجود أي مسوغ قانوني.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية وما ورد في أقوال ذوي الضحية وشهادات الشهود فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة المشرف الأمني في مديرية الطفة العميد عبدالله محمد العربجي الملقب (أبو حسين العربجي).

3- واقعة مقتل الضحية إياد محمد الجحشي بمديرية دمت محافظة الضالع بتاريخ 2018/3/13م:

تتلخص الواقعة وفقًا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بقيام مجموعة مسلحة من جماعة الحوثي متمركزة في مديرية دمت محافظة الضالع بتاريخ 2018/3/13 م الساعة 12 ظهرًا وبجانب مطعم حضرموت وأثناء خروج الضحية إياد مثنى محمد الجحشي من مطعم حضرموت ومعه ابنه الذي يبلغ من العمر 5 سنوات على إطلاق الرصاص عليه وأصيب بعدة طلقات بالرأس والأيدي توفى على إثر الإصابة بجانب المطعم.

وبحسب إفادات أهالي الضحية وكذلك عدد من شهود الواقعة وممن قاموا بمعاينة جثة الضحية بعد استلامها من جماعة الحوثي ومنهم (م،م،ط،ص) و (ص، ن،ص،أ) والذين أفادوا بأن مجموعة مسلحة من جماعة الحوثي المتواجدة بجانب مطعم حضرموت بدمت قاموا بتاريخ 2018/3/13 م وأثناء خروج الضحية بصحبة ولده بإطلاق النار عليه دون وجود أي مسوغ قانوي، على الرغم من أن الضحية معروف بأنه من أبناء المنطقة وليس لديه أي نشاط سياسي معادٍ للحوثيين، ولا ينتمي لأي جهة أو تيار سياسي، وأنه بعد إطلاق النار على الضحية تم تركه ينزف حتى توفي، وأصيب ولده الطفل ذو الخمس سنوات بالخوف والهلع لمقتل والده أمامه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية وما ورد في أقوال أهالي الضحية وشهادات الشهود فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي وقيادة وأفراد جماعة الحوثي المتمركزة في مديرية دمت / الضالع.

ب- الحكومة الشرعية والجهات التابعة لها والمحسوبة عليها:

1- واقعة قتل أحمد ياسر عبدالله- حي المرور- مديرية المظفر بتاريخ2021/7/24م:

تتلخص الواقعة، وفقا لما يتضمنه ملف القضية لدى اللجنة عن قيام طقم عسكري يتبع الشرطة العسكرية في تعز باعتقال أحمد ياسر عبدالله (20) سنة من حي المرور في تاريخ 2021/7/24م وأخذه إلى مقر الشرطة العسكرية واحتجازه والاتصال بعد فترة لأسرته لاستلام جثته. وبحسب إفادات أهالي الضحية وكذلك عدد من الشهود أنه في تاريخ 2021/7/24م، في تمام الساعة (9:00) مساء كان أحمد ياسر يجلس جوار منزله في حي المرور وعند (10:00) مساء اتصل أحمد ياسر بأخيه نواف يقول أنه معتقل في الشرطة العسكرية وأن من أخذه من جوار منزله طقم يتبع الشرطة العسكرية بقيادة عمرو السروري، وفي اليوم التالي ذهب نواف لزيارة أخيه في الشرطة العسكرية لكن تم منعه، وتكرر هذا طوال فترة الاعتقال وقد تم إشعار نواف أن قضية أخيه ياسر هي لدى ضابط المباحث العسكرية محمد البريهي، والذي قال لنواف أنه تم منع الزيارة عن أحمد ياسر لأنه لم يتم التحقيق معه بعد، واستمرت أسرة أحمد ياسر تحاول زيارة ابنها وهم يرددون عليهم نفس الجملة، و يوم الخميس الموافق 2021/8/5م، حضر نواف إلى بوابة الشرطة العسكرية يسأل عن أخيه، قالوا له أنه تم أخذه بطقم عسكري إلى جهة مجهولة، وبحسب بيان محور تعز أنه تم نقله في 2021/8/4 م، إلى سجن الأمن العسكري ويوم السبت 2021/8/7 التقى نواف برئيس القلم الجنائي بالنيابة العسكرية وأخبره أن أخاه أحمد ياسر قد حاول الهرب من سجن الأمن العسكري في يوم الخميس 2021/8/5م، هو وسجين آخر وقاموا بكسر باب السجن الحديد، وقام أفراد الحراسة بإطلاق النار وأصيب أحمد ياسر فيما لم يصب الآخر، وعندما ذهبت أسرة أحمد إلى المستشفى العسكري لمشاهدة جثة أحمد لم يتعرفوا عليها بسبب أن الجثة كانت هزيلة جدا عكس ما كان عليه، وعليها إثر طلق ناري في الوجه والرقبة وآثار رضوض في الكتف والركب وشعره قد تم حلاقته من جهة واحدة، ورفضوا استلام الجثة إلى أن يتم معرفة السبب الحقيقي للقتل، والتحقيق فيها واتخاذ إجراءات قانونية ضد المسئولين عن مقتل الضحية.

النتيجة:

من خلال ما تضمنه ملف القضية من صور وتقارير طبية، وما ورد في شهادة الشهود، وإفادة ذوي الضحية، تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة الشرطة العسكرية في محافظة تعز، وقد تخاطبت اللجنة مع قيادة محور تعز بشأن الواقعة، وتم الإفادة بأن القضية أحيلت إلى النيابة العسكرية لنظرها، واللجنة بانتظار ما ستسفر عنه تحقيقات النيابة العامة العسكرية في الواقعة.

2- واقعة قتل الضحية عبد الملك أنور أحمد السنباني، في مديرية طور الباحة – محافظة لحج - بتاريخ 2022/9/10م:

تتلخص الواقعة: بأنه في تاريخ 2021/9/10م قام أفراد نقطة الجبلين - الكائنة بمديرية طور الباحة محافظة لحج - التابعة للواء التاسع صاعقه الذي يعد ضمن قوات المجلس الانتقالي بحجز واعتقال الضحية عبد الملك أنور أحمد السنباني عند وصوله النقطة أثناء ما كان متجهاً إلى مسقط رأسه في محافظة ذمار مديرية ميفعة عنس، خلال عودته من الولايات المتحدة الأمريكية وصولا إلى مطار عدن، ومن ثم اقتياده إلى مقر اللواء التاسع صاعقة حيث تعرض خلالها للاعتداء والقتل.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة من صور فوتوغرافية وتقارير و مخاطبات بين الجهات الرسمية بشأن الواقعة، وما احتوى الملف من مقاطع الفيديو المرفقة التي تحتفظ بها اللجنة، وإفادات أهالي الضحية وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ح، م، ع، ا) (ع.م.ن) بأنه بتاريخ 2021/9/8م، وصل الضحية عبد الملك أنور أحمد السنباني (30سنة)، إلى مطار عدن الدولي عائداً من الولايات المتحدة الأمريكية بعد غياب عن أسرته دام حوالي(10) سنوات، وعندما كان في طريقه إلى مسقط رأسه قرية سنبان مديرية ميفعة عنس بمحافظة ذمار لزيارة أسرته وبعد خروجه من المطار استقل سيارة أجرة متجهاً إلى ذمار، وعند وصوله نقطة الجبلين الكائنة بمديرية طور الباحة محافظة لحج تم إيقافه من قبل أفراد النقطة ومن ثم احتجازه ونقله إلى مقر قيادة اللواء الذي يتبعه أفراد النقطة وهو اللواء التاسع صاعقة وظل الضحية محتجزا في مقر قيادة اللواء لمدة يومين تعرض خلالها للاعتداء الجسدي على سلامته حتى فارق الحياة وذلك بتاريخ 2021/9/10م، كما تم نهب مقتنياته الشخصية ومصادرتها، كما أفاد بعض أهالي الضحية أنه كان على تواصل معهم حتى وصوله إلى نقطة الجبلين التي قامت باحتجاز الضحية، وأنه عند تأخر وصوله وانقطاع الاتصال به، تم التوجه إلى أفراد النقطة المذكورة، وعند سؤالهم عنه وعرض صورته عليهم، ارتبك الجنود الذين في النقطة وكان ردهم: أنه وقع من فوق السيارة وتوفى، ثم أبلغوهم أن قائد اللواء في انتظارهم لمقابلتهم في مقر اللواء، وأنه تم إسعاف الضحية قبل وفاته إلى مستشفى بيبي في مديرية البريقة محافظة عدن، وعند ذهابهم للمستشفى أخبرهم الأطباء أن الضحية

وصل إلى المستشفى وعليه آثار الضرب والاعتداء، وأن أفراد اللواء نقلوا جثته إلى مستشفى الجمهورية، وعند ذهابهم إلى مستشفى الجمهورية وجدوا جثة الضحية ملطخة بالدم في الوجه وعلي جسده آثار لطلقات نارية وبعض الكدمات المتفرقة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في أقوال أهالي الضحية ومقاطع الفيديو والصور والمحررات الصادرة من الجهات الرسمية بشأن الواقعة ثبت لدي اللجنة أن الجهة المسؤولة عن الانتهاك هي قيادة اللواء التاسع صاعقة التابع لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي وأفراد نقطة الجبلين التابعة له بمدير طور الباحة محافظة لحج.

3- واقعة قتل الضحية علي ناصر عوض الخريبي، - مديرية عتق، محافظة شبوة - بتاريخ 2018/3/20م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وتقرير الباحث الميداني التابع للجنة، بأنه وبتاريخ 2018/3/20م، وفي تمام الساعة السادسة مساءً قامت قوة أمنية تابعة للنخبة الشبوانية في مديرية عتق، محافظة شبوة، بإيقاف السيارة التي كان يستقلها الضحية علي ناصر عوض الخريبي وطلبوا من ركاب السيارة تسليم بطائقهم للتأكد من هويتهم، وعلى إثر جدال دار بين الضحية وقوات النخبة، عمدت هذه القوات إلى إطلاق النار عليه وأردته قتيلا.

وبحسب إفادات ذوي الضحية، وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وهم: (س. ع. س. أ) و (ج. س.ح. ل) فإنه في تمام الساعة (6.00) مساءً يوم الثلاثاء الموافق 2018/3/20م كان الضحية علي ناصر عوض الخريبي مستقلا سيارة المواطن محمود طالب كرموح في طريقه إلى منزله بقرية ماس مديرية عتق، محافظة شبوة، وعند وصولهم إلى منطقة الكسارة اعترضتهم قوة تابعة للنخبة الشبوانية في مدخل عتق الشرقي؛ مكونة تقريبا من عشرين جندياً، حيث طلبوا من الضحية بطاقته للتأكد من هويته، ووقع جدال حاد بين الضحية وعناصر قوات النخبة الشبوانية؛ قام على إثرها جنود النخبة بإطلاق النار على الضحية، حيث أصابت رأس الضحية ودخلت من منطقة الأذن اليسرى لتخرج من منطقة الرقبة؛ وتسبب ذلك في مقتله على الفور.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما جاء في تقرير الباحث الميداني وما ورد في شهادات الشهود، فإن الجهة المسئولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي قوات النخبة الشبوانية بقيادة المدعو محمد سالم البوحر.

4- واقعة قتل الضحية / خالد علي سالم باحكيم، شعب العيدروس مديرية كريتر محافظة عدن بتاريخ 2022/1/24م.

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه وفي تاريخ 2022/1/24م الساعة التاسعة مساءً بحي شعب العيدروس مديرية كريتر، جاءت قوة أمنية تابعة لشرطة كريتر وطلبوا من الضحية خالد علي سالم باحكيم مرافقتهم بحجة أن عليه أمر استدعاء، وكانوا يحاولون سحبه بالقوة إلى فوق السيارة وأخبرهم بأنه سوف يحضر غداً صباحا إلى الشرطة، وكان جندياً آخراً يجري مكالمة، وبعد أن أكمل مكالمته أطلق طلقة رصاص على الضحية، وأصابته في الحوض وبقي ينزف لمدة ربع ساعة وتوفي على إثر إصابته.

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية وشهادة الشهود والذين استمعت لهم اللجنة والذين قاموا بمعاينة الجثة وهم (س،ع،س،ب) و (ل،م،ح،ع) و (ع،أ، س، س)، أفادوا بأنه في تاريخ 2022/1/24م الساعة التاسعة مساءً وفي حي شعب العيدروس حضر ثلاثة أشخاص يرتدون زياً مدنياً، وشخص رابع بزي عسكري من شرطة كريتر إلى منزل الضحية/ خالد علي سالم باحيكم، وكان متواجداً بجانب بإب منزلهم، وطلبوا منه الذهاب معهم إلى الشرطة، فرد عليهم لن أذهب إلا باستدعاء رسمي، وبعدها تحدث الشخص الذي يرتدي زياً عسكرياً بالموبايل ويقول ما حصلنا الغريم وجدنا أخاه، وبعد أن أغلق التلفون وحاول سحب خالد بالقوة وسقط خالد على الأرض وأطلق عليه الشرطي الرصاص (طلقة واحدة) وبقي مشهراً السلاح عليه، والطلقة أصابته، في الحوض وبقى ينزف حتى مات ولم يتم إسعافه، وأن من تسبب في مقتله هم الجنديين علي ناصر عوض الشنب وسالم سعيد عوض باحاج.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة والأدلة والتقارير الطبية المرفقة بالملف، وما ورد في إفادة ذوي الضحية والشهود تأكد لدى اللجنة أن المتسببين بهذا الانتهاك هي إدارة قسم شرطة كريتر، والجنديان علي ناصر عوض الشنب وسالم سعيد عوض باحاج التابعين لقسم شرطة كريتر م/عدن.

ثانياً: الاعتقال والاختفاء القسري

تمكنت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير من رصد والتحقيق وتوثيق عدد (859) حالة ادعاء بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري قامت بها مختلف الأطراف في جميع مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن عدد (665) حالة انتهاك، فيما ثبتت مسؤولية القوات الحكومية والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (166) حالة. وفيما يأتي نماذج لعدد من الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

1- الوقائع المنسوبة إلى جماعة الحوثي :

1- واقعة اعتقال الضحية ليبي سالم موسى مرحبي من أبناء الأقلية اليهودية و(5) آخرين – في مارس 2016م :

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في شهر مارس من عام 2016م قامت عناصر من جماعة الحوثي باعتقال الضحية ليبي سالم موسى مرحبي من الأقلية اليهودية وعدد (5) أشخاص آخرين، ثلاثة منهم من الأقلية اليهودية بتهمة تهريب مخطوطة أثرية إلى إسرائيل مكتوب عليها سفر من التوراة.

وبحسب ما ورد في إفادة ومطالبات أقارب الضحايا ومنهم حبوب سالم مرحبي أخو الضحية ليبي وما تحكيه الوثائق والمذكرات الصادرة من جماعة الحوثي، بما فيها الأحكام التي أصدرتها المحاكم التي تسيطر عليها الجماعة بحق الضحايا، والتي تحتفظ اللجنة بنسخة منها في ملف القضية، وما ورد في شهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ص، ج، ا) و(ن، ع، ع، ا) فإن عناصر من جماعة الحوثي قامت باختطاف الضحية ليبي سالم موسى مرحبي أو ما يطلق على اسمه من قبل الأقلية اليهودية في صعدة ب ليفي سالم موسى مرهابي من أبناء صعدة – مديرية كتاف البقع – آل سالم ومعه 6 أشخاص آخرين وهم:

1. يحيى سليمان موسى مرحبي - من الأقلية اليهودية
2. ويحيى هارون زنداني – من الأقلية اليهودية
3. سليمان يحيى يعقوب – من الأقلية اليهودية
4. يحيى علي محمد العصم.
5. عمار علي مكنون قطاعي.
6. سمير عبدالله ناصر شايع.

وذلك على خلفية اتهامهم بالمشاركة مع مجموعة من الأشخاص من الأقلية اليهودية أثناء هجرتهم من اليمن إلى إسرائيل في عام 2016م - بتهريب مخطوطة أثرية نادرة من جلد الغزال عمرها تقريباً يزيد عن(800) سنة، مكتوب عليها سفر من التوراة تم تهريبها إلى إسرائيل، حيث تم احتجاز الضحايا بداية في معتقل الأمن القومي، وتعرضوا فيه للتعذيب والمعاملة القاسية، وبعد فترة من الاحتجاز غير القانوني تم تقديمهم للمحاكمة أمام محكمة الأموال العامة التي تسيطر عليها الجماعة، والحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات، وذلك بموجب حكم المحكمة المذكورة بتاريخ 3/13/ 2018م، والذي نص على حبس الضحية ليبي موسى مرحبي ويحيى علي محمد العصم لمدة سنتين، وحبس بقية الضحايا خمس سنوات، وبراءة عمار علي مكنون وسمير عبد الله شائع، وصدرت هذه الأحكام في مزعوم محاكمة غير عادلة وغير قانونية ولا تتوفر فيها أبسط مقومات المحاكمة العادلة.

وفي تاريخ 9/23/ 2019م أصدرت محكمة استئناف أمانة العاصمة المسيطر عليها من قبل الجماعة حكماً استئنافياً، قضى بإدانة جميع الضحايا بالتهمة الموجه لهم من قبل الجماعة وهي تهريب المخطوطة والاكتفاء بمده الحبس الذي قضوها في معتقل الأمن القومي والتي تزيد عن ثلاث سنوات ونصف، كما قضى ذات الحكم بسرعة الإفراج عن ليبي سالم موسى مرحبي، إلا أنه وعلى الرغم من مرور حوالي سبع سنوات من اعتقال الضحية لم تقم جماعة الحوثي بالإفراج عنه، رغم انقضاء مدة الاعتقال التي حكمت بها عليه، وعلى الرغم من الإفراج عن بقية الضحايا الذين كانوا معه، ولا يزال حتى تاريخ كتابة هذا التقرير معتقلاً لدي جهاز ما يسمى الأمن والمخابرات التابع للجماعة بطريقة تعسفية ومخالفة للقوانين الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ورغم مطالبات العديد من المنظمات الحقوقية المحلية والدولية بالإفراج عنه، بالإضافة إلى إهدار حقوقه الأخرى كمعتقل، ومن ذلك منعه من التواصل الدائم مع أسرته وكذلك منعه من التواصل مع محاميه، الذي تعرض هو الآخر للتهديد عند مطالبته بالإفراج عن الضحية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة وما احتواه ملف القضية من أدلة كتابية وشهادة الشهود، وإفادات ومطالبات أقارب الضحايا فقد ثبت للجنة أن الجهة المسؤولة عن الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي والقيادات الأمنية التابعة لها في جهازي ما يسمي الأمن القومي التي تسيطر عليه الجماعة، وجهاز الأمن والمخابرات التابع لها.

2- واقعة اعتقال عدد 100 طالب من طلاب ودعاة المركز العلمي التابع لجماعة الدعوة والتبليغ - بقرية الجرش العلياء - مديرية ميفعة عنس - محافظة ذمار - بتاريخ 2020/2/6م:

تتلخص الواقعة بحسب ما احتواه ملف القضية لدى للجنة: بأنه في حوالي الساعة (8:00) صباحا الموافق 2020/2/6،

قامت قوة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي مكونة من خمسة أطقم مسلحة باقتحام المركز العلمي التابع لجماعة الدعوة والتبليغ والاستيلاء عليه بالقوة ومصادرة مكتبته العلمية، واعتقال ما يقارب 100 شخص من الدعاة والطلاب الذين كانوا متواجدين في المركز.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (ع، ح، أ، ا) والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ح، ع، ص، م، ا) و (م، ع، م،ا) والذين أفادوا بقيام عدد كبير من المسلحين التابعين لجماعة الحوثي كانوا على متن خمسة أطقم مسلحة بقيادة المدعو عادل أحمد علي مطهر المكنى «أبو عبد الملك المطهر» - المعين من قبل جماعة الحوثي مشرفاً أمنياً بمديرية ميفعة عنس - بمداهمة المركز العلمي التابع لجماعة الدعوة والتبليغ أثناء ما كانوا مجتمعين فيه اجتماعهم النصف سنوي، ومن ثم تطويق المركز واقتحامه وإشهار أسلحتهم في وجه الدعاة والطلاب المتواجدين فيه، وتجميعهم في حوش المركز ومن ثم اعتقالهم ونقلهم على سيارة نقل «دينات» تابعة للجماعة إلى إدارة أمن المديرية، ومن ثم قاموا بتفتيش المركز والجامع التابع له والعبث بمحتوياتهم ونهب ومصادرة جميع الكتب التي في مكتبة المركز، والاستيلاء على ما فيه وإغلاقه مع المسجد التابع له لمدة يومين تم بعدها تعيين خطيب وأمام للمسجد من قبل الجماعة، أما من تم اعتقالهم فقد بلغ عددهم نحو 100 شخص من الدعاة والطلاب ينتمون إلى محافظات مختلفة، واستمر اعتقالهم لمدد متفاوتة حيث تم الإفراج عن البعض بعد حوالي 12 ساعة بعدها، فيما تم إبقاء نحو 38 ضحية في الاعتقال، ومنهم شيخ المركز والمسؤول عليه الشيخ سالم الأقمري، وقد تمكنت اللجنة من التوصل إلى أسماء عدد 21 ضحية، تحتفظ اللجنة بأسمائهم لديها، ولازالت تحاول الوصول إلى بقية أسماء الضحايا.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة، وما ورد في إفادة عدد من الضحايا، تبين للجنة أن قيادة جماعة الحوثي في محافظة ذمار ومشرفها الأمني في مديرية ميفعة عنس، المدعو عادل أحمد علي مطهر المكنى «أبو عبد الملك المطهر، هي المسئولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

3- واقعة اعتقال (20) مواطناً - منطقة الحيمة – مديرية التعزية – محافظة تعز بتاريخ 2021/1/13م:

تتلخص الواقعة: وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه بتاريخ 2021/1/13م قامت حملة أمنية تابعة لجماعة الحوثي بالوصول إلى قرية فياض في منطقة الحيمة، واقتحام عدد من المنازل واعتقال عدد(20) شخصاً من شباب المنطقة الذين كانوا متواجدين في المنازل والطرقات وأماكن عمالهم في القرية.

أسماء المعتقلين:

م	الاسم	العمر
1	أحمد عبد الرحمن عبدالله سعيد	18 سنة
2	بدر حمود عبده سعيد	17 سنة
3	صادق عبد الله أمين	29 سنة
4	صلاح عبد الله أمين	22 سنة
5	محمد عبد الرحمن محمد مارش	18 سنة
6	ريان عبدالله ناجي سعيد	18 سنة
7	أمين ناجي سعيد	35 سنة
8	ريان قاسم محمد عثمان	17 سنة
9	عمرو صادق عبدالله قائد	23 سنة
10	أمير مفضل محمد عثمان	18 سنة
11	مصطفى عبدالوهاب محمد سعيد	18 سنة
12	بشار توفيق محمد	18 سنة
13	طه ياسين عبده محمد مهيوب	18 سنة
14	رضوان عبده محمد مهيوب	34 سنة
15	عبده ناجي محمد عثمان	40 سنة
16	أمين عبدالله محمد قائد	32 سنة
17	عبده مقبل أحمد علي	22 سنة
18	عمرو سعيد ناجي	22 سنة
19	غمدان عبد الله محمد علي	21 سنة
20	رشاد أحمد محمد علي	18سنة

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا من أبناء قرية فياض وقرى المقران والدوير والأجعود، وما أدلى به شهود الواقعة ومنهم (أ.ع.س) و (ع.م.س) و(ج.ع.غ) الذين أفادوا أنه في الساعة العاشرة صباحا بتاريخ 2021/1/13، جاءت ثلاثة أطقم عسكرية مسلحة إلى عزلة فياض المجاورة لقرى الحيمة - التي تعرضت قبل ذلك لحصار واقتحامات واعتقالات عدة - وداهمت المنازل وأثارت الرعب والفزع لدى الأطفال والنساء، ثم باشرت باعتقال شباب العزلة من المنازل والطرقات وأماكن أعمالهم واقتيادهم على متن الأطقم إلى إدارة أمن مديرية التعزية، ومن ثم نقلهم إلى سجن مدينة الصالح في مدينة تعز والتحقيق معهم وتعذيبهم وإخضاعهم لدورات ثقافية، وقد استمر أهاليهم بالمتابعة لدى القيادات الأمنية والعسكرية

التابعة لجماعة الحوثي، وتم الإفراج عن بعضهم بعد قرابة شهر بعد دفع مبالغ مالية كبيرة، فيما استمر احتجاز خمسة أشخاص منهم حتى الآن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود وما تضمنه ملف القضية من وثائق تبين أن قيادة جماعة الحوثي في محافظة تعز، والمعين مدير أمن مديرية التعزية من قبل جماعة الحوثي، والمشرف الأمني في المديرية هم المسئولين عن ارتكاب هذا الانتهاك.

4- واقعة اقتحام قرية الحجلة - بمديرية ذي ناعم - محافظة البيضاء واعتقال 33 شخصا من مواطني القرية بتاريخ 6/ 12/ 2019م.

تتلخص الواقعة بأنه في يوم الجمعة بتاريخ 6/ 12/ 2019م وتحديدا الساعة (4.00) عصرا في قرية الحجلة بمديرية ذي ناعم - محافظة البيضاء، قامت قوة عسكرية تابعة لجماعة الحوثي باقتحام القرية واعتقال عدد (33) شخصاً من ضمنهم (4) أطفال لرفضهم طلب جماعة الحوثي بحماية المواقع الحوثية القريبة من القرية والمشاركة في الدفاع عنها من أي هجوم من قبل أفراد المقاومة، وذلك بعد حادثة نصب كمين لشخصين من جماعة الحوثي صباح يوم الجمعة 6/ 12/ 2019م.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة الضحايا وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (خ. ص. ط. أ) و (م. س. م. أ) فإنه وبتاريخ 6/ 12/ 2019م وفي تمام الساعة (4.00) عصرا في قرية الحجلة بمديرية ذي ناعم - محافظة البيضاء، قامت قوة عسكرية تابعة لجماعة الحوثي باقتحام القرية واعتقال عدد (33) ضحية من أبناء القرية وأخذهم بالقوة على متن أطقم عسكرية تتبع جماعة الحوثي واحتجازهم في معتقلات تتبع الجماعة في منطقة (المنقطع)، وذلك بسبب رفض شيوخ القرية الاستجابة لطلب الجماعة بحماية المواقع الحوثية من هجمات المقاومة والمشاركة معها في القتال، وقد جاءت هذه الحملة بعد كمين نصبته المقاومة لشخصين من جماعة الحوثي كانا على متن دراجة نارية في موقع يطل على قرية الحجلة. وعلى الرغم من أن الكمين بعيد عن موقع القرية ويقع في مكان تتمركز فيه قوة حوثية؛ إلا أن الحوثيين صبوا جام غضبهم على أهل القرية وقاموا بحملة اعتقالات تعسفية ضدهم شملت أطفال وشيوخ دون مراعاة لسنهم، واحتجزتهم لعدة أيام بغية إجبارهم على حماية مواقعها لكنهم رفضوا ذلك.

أسماء الضحايا:

م	الاســـــم	العمر
1	ياسر صالح محمد القرقوشي	47 سنة
2	عبده محمد القرفوشي	70 سنة
3	جمال ناصر محمد القرفوشي	60 سنة
4	معمر محمد حسين القرفوشي	27 سنة
5	سالم عبده محمد القرفوشي	74 سنة
6	عبدالله أحمد القرفوشي	60 سنة
7	علي فيصل القرفوشي	21 سنة
8	محمد صالح علي القرفوشي	20 سمة
9	محمد أحمد القرفوشي	33 سنة
10	ناصر عبده أحمد القرفوشي	33 سنة
11	عبدالله عبده القرفوشي	65 سنة
12	محمد سالم عبداللهالقرفوشي	61 سنة
13	سالم علي عبداللهالقرفوشي	50 سنة
14	عبدالله محمد حسين القرفوشي	24 سنة
15	حسين أحمد سالم القرفوشي	22 سنة
16	صالح عبدالله سالم القرفوشي	16 سنة
17	عبدالله حسين سالم القرفوشي	16 سنة
18	ناصر محمد عبده القرفوشي	33 سنة
19	ناصر عبدالله عمر القرفوشي	54 سنة
20	محمد ناصر عبداللهالقرفوشي	29 سنة
21	عبدالغني أحمد القرفوشي	28 سنة
22	أمين صالح عبداللهالقرفوشي	12 سنة
23	عبدالله حسين القرفوشي	48 سنة
24	عادل صالح ناصر القرفوشي	33 سنه
25	صالح حسين محمد البجيري	30 سنة
26	محمد حسين الخضر الداودي	14 سنة
27	محمد موسى علي الحداد	36 سنة
28	عبدالسلام علي أحمد الحداد	28 سنة
29	أحمد حسين عبده القرفوشي	29 سنة
30	مهيوب سالم علي الحداد	29 سنة
31	نادر علي عبد الله القرفوشي	26 سنة
32	ناجي حسين عبد الله القرفوشي	34 سنة
33	فضل ناصر محمد القرفوشي	42 سنة

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في أقوال الضحايا وشهادة الشهود، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هم قيادة جماعة الحوثي في محافظة البيضاء والمشرف الأمني للجماعة في مديرية ذي ناعم المدعو عبدالله محمد الريامي الملقب بـ (أبو هاشم).

2- الوقائع المنسوبة إلى الجيش الوطني والجهات الأمنية التابعة للحكومة :

1- واقعة اعتقال عدد (7) مواطنين في مطار عدن الدولي – من أبناء مديرية عنس محافظة ذمار بتاريخ 2022/3/27 م.

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في تمام الساعة 3:00 عصراً بتاريخ 2022/3/27م قام عناصر أمن مطار عدن الدولي باعتقال سبعة ضحايا من المدنيين من أبناء محافظة ذمار مديرية عنس أثناء سفرهم إلى المملكة الأردنية الهاشمية عبر مطار عدن الدولي واستمر اعتقال أربعة منهم لمدة شهر، بينما لا زال ثلاثة منهم معتقلين في سجن بير أحمد حتى كتابة التقرير.

وبحسب ما ورد في إفادة أهالي الضحايا وإفادة المبلغ (ي، م، م، ع) والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم : (س، ع، ع، ا) و (ح، ع، م، ش) والذين أفادوا بأنه بينما كان الضحايا المبينة أسماؤهم أدناه مسافرين إلى المملكة الأردنية الهاشمية عبر مطار عدن الدولي بجوازات ووثائق سفر رسمية وقانونية، وعند وصولهم إلى مطار عدن الدولي حسب موعد الرحلة تم اعتقالهم من قبل عناصر أمن المطار وبدون أن توجه إليهم أي تهمة ومن ثم تم إيداعهم في سجن بير أحمد دون إبلاغ أهاليهم لأكثر من شهر، وذلك من تاريخ 2020/3/27 م إلى تاريخ 2022/5/4 ثم بعدها تم الإفراج عن أربعة منهم فقط، بينما لازال ثلاثة منهم معتقلون في السجن دون السماح لهم بالتواصل مع ذويهم أو أسرهم أو السماح لأهاليهم بمعرفة سبب اعتقالهم كما لم يتم إحالتهم أو عرضهم على القضاء وفقا للقانون والضحايا هم:

أسماء الضحايا:

م	الاسم	حالة الضحية
1	عبد المجيد عبدالله الهاجري	لازال معتقلاً
2	أدهم عبد الرحمن عبدالله شرهان	لازال معتقلاً
3	محمد حفظه الله زيد علي صلاح	لازال معتقلاً
4	محمد جميل زيد الحصيني	مفرج عنه
5	إبراهيم علي محمد طامع	مفرج عنه
6	وليد حسين العنسي	مفرج عنه
7	هشام حفظ الله علي عزام	مفرج عنه

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية وما ورد في شهادات الشهود فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي إدارة أمن محافظة عدن بقيادة اللواء مطهر الشعيبي مدير الأمن، وقيادة أمن مطار عدن ومدير سجن بير أحمد لقبوله احتجاز أشخاص بدون أوامر قضائية وفقا للقانون.

2- واقعة اعتقال عدد 13 شخصاً من أبناء محافظة البيضاء في مديريتي سباح ورصد في محافظة أبين، بتاريخ8/ 7/ 2021م.

تتلخص الواقعة بأنه وبتاريخ 8/ 7/ 2021م في الساعة (5.00) مساءً من يوم الخميس في منطقة سباح بمحافظة يافع قامت قوة عسكرية تابعة للحزام الأمني باعتقال عدد (13) ضحية أثناء مرورهم في الطريق العام بغية التوجه إلى محافظة البيضاء دون أي مسوغ من القانون.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة الضحايا وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (م. ع. م. أ) و (م. ع. ع. أ) فإنه وبتاريخ 8/ 7/ 2021م، يوم الخميس الساعة 5.00 مساءً، بينما كان الضحايا الخمسة من مقاومة آل حميقان من البيضاء يستقلون سيارتهم وهم قادمون من مديرية لودر التابعة لمحافظة أبين باتجاه مديرية الزاهر التابعة لمحافظة البيضاء، تم إيقافهم بنقطة مستحدثة في منطقة جبلية تعرف بالسيلة البيضاء، تمتد السيلة بين محافظة البيضاء ولودر في محافظة أبين منطقة يافع، وتتبع هذه النقطة الأمنية قوات الدعم والإسناد والحزام الأمني (محور يافع). وقد قام الضحايا بمحاورة أفراد النقطة والتوضيح لهم بأنهم من أبناء مقاومة مديرية ذي ناعم م/ البيضاء، وأنهم في طريقهم إلى مسقط رأسهم، لكن دون فائدة حيث عمد أفراد النقطة إلى سحب بطائقهم وأفأدتهم بأنها إجراءات اعتيادية للتأكد من هويتهم وسيتم إطلاق سراحهم فور الانتهاء من ذلك. وصعد الضحايا في سيارتين تتبع النقطة الأمنية، وتم نقلهم إلى مركز مديرية سباح بمحافظة يافع، وهناك تم

أخذ المتعلقات الشخصية التي كان يحملونها معهم والزج بهم في مدرسة في مديرية سباح تم تحويلها إلى سجن تابع للحزام الأمني، واستخدموا فصولها كزنازين وغرف تحقيق للمحتجزين. وهناك وجدوا أيضاً عدداً من المحتجزين من أفراد المقاومة وعددهم ستة أفراد؛ من بينهم سائق السيارة الصالون التي تم استئجارها من لودر لنقلهم إلى مديرية الزاهر. وأثناء احتجازهم وصل الطقم الخاص بمقاومة البيضاء للتفاهم مع إدارة أمن المديرية على متنه شخصان، لكن الحزام الأمني قام باحتجازهم. وقد تم توجيه اتهامات مختلفة للضحايا منها أنهم ليسوا من مقاومة البيضاء بل هاربين من جبهة القتال، وتارة أخرى أنهم من تنظيم القاعدة. وفي اليوم التالي لاحتجاز الضحايا تم التحقيق معهم، وفي تلك الأثناء كانت تصل بلاغات بشأن الضحايا من العمليات تطلب الإفراج عنهم، غير أن أفراد الحزام الأمني تجاهلوا ذلك. وفي اليوم الثالث من الاعتقال الموافق الأحد بتاريخ 2021/7/11م تم نقل الضحايا إلى مديرية رصد في يافع. وفي اليوم الرابع الموافق الاثنين بتاريخ 2021/7/12م تم نقلهم مجددا إلى معسكر اللواء الرابع حزام أمني في محافظة لحج، ومن ثم جرى نقلهم إلى معسكر اللواء الخامس دعم وإسناد وإدارة أمن محافظة لحج، وهناك تم إيداع الضحايا في سجن مكافحة الإرهاب بمحافظة لحج، ليستمر سجنهم حتى تاريخ 2021/7/20م، وفي هذا اليوم الذي كان موافقا لعيد الأضحى المبارك تم إطلاق سراح ثلاثة من الضحايا فقط، في حين تم إطلاق سراح اثنين آخرين بتاريخ 26/ 8/ 2021م بعد وصول توجيهات من المحافظ وقيادات أخرى. في حين استمر اعتقال البقية حتى أخلو سبيل الجميع لاحقا بعد توجيهات من وزير الداخلية ومحافظ محافظة لحج.

والضحايا هم:

م	الاسم	العمر
1	محمد عبدالله عثمان الحميقاني	53 سنة
2	حسين صالح محمد الحميقاني	52 سنة
3	محمد الخضر عبدالقادرالحميقاني	31 سنة
4	علي صالح محمد عثمان الحميقاني	28 سنة
5	أسامه محمد عوض عبدالله العولقي	28 سنة
6	يحيى أحمد محمد الفقير	33 سنة
7	أحمد محمد عبدالله	42 سنة
8	عمر صالح صالح علي الجرهومي	26 سنة
9	صالح ناجي مسعد الجرهومي	27 سنة
10	عبدالله ناجي مسعد الجرهومي	29 سنة
11	عبدالباري محمد أحمد غرامه	28 سنة
12	أحمد محمد سالم الخولاني	35 سنة
13	حسين عمر محمد الجرهومي	32 سنة

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في أقوال الضحايا وشهادة الشهود، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي:- قوات الحزام الأمني والدعم والإسناد (محور يافع) بقيادة عبدالعزيز المنصوري، و(اللواء الخامس بلحج – تبن) بقيادة صالح السيد.

3- واقعة اعتقال محمد قائد العباسي ومجيد ثابت ياسين – في مدينة مأرب – محافظة مأرب بتاريخ 2020/8/15م:

تتلخص الواقعة أنه في الساعة (3) مساءً من يوم السبت الموافق 2020/8/15م قامت مجموعة تابعة للأمن السياسي في محافظة مأرب باعتقال كلٍ من محمد علي قائد عبده العباسي (30 سنة) ومجيد ثابت ياسين عبد الحبيب (28 سنة) من مقر عملهم في مطعم الشيباني في مدينة مأرب واعتقالهم في مبنى الأمن السياسي ومنعهم من التواصل مع أسرهم.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة ذوي الضحايا وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ب.ع.ق) و(أ.أ.م) و(ح.ع.أ) بأن أفراداً تابعين للأمن السياسي في محافظة مأرب جاؤوا إلى مبنى مطعم الشيباني الكائن في شارع الأربعين بمدينة مأرب في الساعة (3) عصرا من يوم السبت الموافق2021/8/15م وقاموا باعتقال عدد من موظفي مطعم الشيباني ومن بينهم مالك المطعم وابنه وإيداعهم في مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي، وبعد أسبوع تم الإفراج عن مدير المطعم وابنه وعدد من الموظفين، ورفض الإفراج عن كل من محمد علي قائد العباسي ومجيد ثابت دون مبرر، وبرغم متابعة والد الضحية محمد قائد لدى إدارة الأمن السياسي الذي اضطر لتحمل مشقة السفر من تعز إلى مأرب وتقديم شكوى إلى النائب العام للجمهورية الذي وجه رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة في مأرب بتحويل الملف من الأمن السياسي إلى النيابة العامة إذا وجد مسوغ قانوني للاعتقال أو الإفراج عن المحتجزين فوراً، إلا أن الأمن السياسي لم يتجاوب مع أوامر النائب العام ولا مذكرة النيابة الجزائية المتخصصة بسرعة الإفادة عن سبب الحجز وإحالة الأوليات للنيابة العامة، ولا يزال

الضحيتان محتجزان في مبنى الأمن السياسي حتى اليوم.

ولاستكمال عملية التحقيق والمتابعة من قبل اللجنة، تم تحرير مذكرة إلى مدير جهاز الأمن السياسي بمحافظة مأرب للتوضيح حول أسباب الاعتقال طيلة الفترة السابقة، وضرورة إحالة المحتجزين للقضاء أو الإفراج عنهما طبقا للقانون، إلا أن اللجنة لم تحصل على أي رد من قبل جهاز الأمن السياسي حتى الآن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود وما تضمنه ملف القضية من وثائق ومرفقات وتوجيهات النائب العام ورئيس النيابة الجزائية المتخصصة في محافظة مأرب، وامتناع فرع جهاز الأمن السياسي في مأرب عن الرد على استفسارات اللجنة، فإنه ثبت لدى اللجنة مسئولية جهاز الأمن السياسي في مأرب عن اعتقال المذكورين وتقييد حريتهما قرابة عامين وحرمأنهما من الحق في الوصول إلى العدالة وحماية القانون.

4- واقعة الإخفاء القسري لعدد (10) صيادين – مديرية الخوخة- محافظة الحديدة بتاريخ 2022/1/5:

تتلخص الواقعة بأنه في الساعة (5) من مساء يوم الأربعاء الموافق 2022/1/5م، قامت عناصر تابعة للقوات البحرية في المنطقة العسكرية الخامسة باعتقال (10) صيادين من أبناء حارة الربصة مديرية الحوك محافظة الحديدة أثناء قيامهم بعملية الصيد على قاربهم في مياه البحر الأحمر غرب مديرية اللحية، والضحايا هم:

أسماء المخفيين:

م	الاسم	العمر
1	حسين عبد الله كانون	54 سنة
2	مختار حسن عبد الله كانون	25 سنة
3	عبد الله إسماعيل مشرعي	42 سنة
4	أنور حسين عبد الله كانون	37 سنة
5	فؤاد عمر عمر علي	39 سنة
6	عيسى سالم عيسى احمد عفش	39 سنة
7	هارون صالح مجمل	44 سنة
8	علي حسن يحي	36 سنة
9	عباس أحمد	40 سنة
10	السياغي علي يحي علي	45 سنة

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة ذوي الضحايا وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع.ا.ي) و (م.ص.م) و(م.أ.ع.ع) الذين أفادوا أن (10) صيادين من أبناء حارة الربصة مديرية الحوك محافظة الحديدة خرجوا من منازلهم كعأدتهم صباح يوم الأربعاء الموافق 2022/1/5م، وذلك على قاربهم للصيد في مياة البحر الأحمر كونه مورد الرزق الوحيد لهم، وعند وصولهم في الساعة (5) مساءً إلى جزيرة السوابع الواقعة غرب مديرية اللحية محافظة الحديدة تعطل بهم القارب، وإذا بقارب تابعة للقوات البجرية في المنطقة العسكرية يقترب منهم وتقوم عناصره باعتقالهم ونقلهم إلى جهة مجهولة، ورفض السماح لهم بالتواصل مع أسرهم ومعرفة مصيرهم.

ولاستكمال عملية التحقيق ومعرفة الإجراءات التي اتبعتها قيادة المنطقة العسكرية، قامت اللجنة بتحرير مذكرة استفسار إلى قائد المنطقة العسكرية لتوضيح أسباب ومكان احتجاز الصيادين طيلة الفترة الماضية والتوجيه بإحالتهم للقضاء أو الإفراج عنهم طبقاً للقانون، إلا أن اللجنة لم تتلقَ أي رد بشأن المحتجزين حتى الآن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، فقد تأكد لدى اللجنة بأن الحكومة الشرعية ممثلة بقيادة المنطقة العسكرية الخامسة هي المسئولة عن إخفاء الصيادين المذكورين في الواقعة.

ثالثاً: التعذيب وسوء المعاملة:

خلال الفترة التي يغطيها التحقيق قامت اللجنة برصد حوالي (25) حالة ادعاء بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة قامت بها مختلف الأطراف في عدد من مناطق الجمهورية اليمنية. وقد حققت اللجنة في جميعها، وقد ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (20) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (5) حالات، وفيما يأتي نماذج لبعض الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

1- جماعة الحوثي :

1- واقعة تعذيب حتى الموت للضحية رامي حسن محمد غازي- مديرية المحابشة - محافظة حجة بتاريخ 2021/12/1.

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما احتواه من صور وتقارير، وما جاء في إفادة المبلغ (أ، م، ح، ر) وأقوال الشهود الذين استمعت لهم اللجنة ومنهم : (س، أ، أ، ر) و(ع، ح، أ ا) والذين أفادوا بأنه في حوالي الساعة 10:00 صباحاً بتاريخ 2021/12/1م قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي بقيادة المدعو خالد يحيى النعمي المشرف الأمني للجماعة بمديرية المحابشة باختطاف الضحية رامي حسن محمد غازي من سوق القات بمدينة المحابشة محافظة حجة بتهمة أنه قام بسب وشتم قائد الجماعة عبد الملك الحوثي بسبب غلاء الاسعار، وكذلك وضع صور الرئيس اليمني السابق خلفية على حسابه على الواتساب، ومن ثم قاموا بنقله إلى ما يسمي الأمن الوقائي التابع للجماعة بمحافظة حجة حيث استمر معتقلاً لديهم لمدة خمسة أشهر، تعرض خلالها للتعذيب الوحشي الذي أدى إلى وفاته وبتاريخ 2021/4/5م أبلغت جماعة الحوثي والد الضحية بالحضور لاستلام جثته من ثلاجة المستشفى، إلا أن أسرته رفضت استلامها قبل إجراء تحقيق في الواقعة، وقد أفاد ذوو الضحية والشهود الذين استمعت لهم اللجنة أنهم شاهدوا على جثة الضحية في المستشفى آثار التعذيب والضرب الذي تعرض له الضحية، و أن جماعة الحوثي تمارس وعبر وسطاء و مشائخ قبليين الضغط على أولياء دم الضحية لاستلام الجثة ودفنها رغم رفضهم ذلك ومطالبتهم بالقبض والتحقيق مع الأشخاص الذين قاموا بالتبليغ عن الضحية وكذلك الذين قاموا باختطافه وتعذيبه وتقديمهم للعدالة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية وما ورد في أقوال المبلغ وشهادات الشهود فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي ومشرفها الأمني في محافظة حجة والمدعو خالد يحيى النعمي المشرف الأمني للجماعة بمديرية المحابشة.

2- واقعة تعذيب الضحية مطلوب موسى محمد الفقير بمنطقة طيإب مديرية ذي ناعم محافظة البيضاء بتاريخ 2017/5/25م.

تتلخص الواقعة وفقا لما يتضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة الوطنية في قيام مجموعة من مسلحي جماعة الحوثي تاريخ 2017/5/25م باعتقال الضحية مطلوب موسى محمد وأخذه من بقالته التي يمارس عمله فيها دون مسوغ قانوني و نقله إلى أحد معتقلات جماعة الحوثي حيث تعرض هناك للتعذيب البدني والنفسي حتى فارق الحياة تحت وطأة التعذيب.

وبحسب إفادات ذوي الضحية وما جاء في شهادة شهود الواقعة ومنهم: (ع. أ. ع) و (ج. ع. ص) فأنه وبتاريخ 2017/5/25م أقدمت مجموعة من العناصر المسلحة التابعة لجماعة الحوثي بمداهمة بقالة الضحية مطلوب موسى محمد الفقير في قرية طيإب وأودعته أحدى السجون التي تتبع الجماعة في عمارة تدعى الرويبي، ومن ثم جرى نقله إلى سجن الأمن السياسي في مدينة البيضاء بتهمة البيع والتعامل مع المقاومة، ثم أنه وبعد نقل الضحية منع عنه الزيارة أو التواصل مع عائلته. وأثناء التحقيق مع الضحية تعرض للتعذيب الشديد وأصيب بأمراض وإصابات مزمنة استمرت معه حتى فارق الحياة بعد ثلاث سنوات من اعتقاله متأثرا بما تعرض له من تعذيب. ثم أنه وبعد وفاته أبلغت جماعة الحوثي أسرة الضحية بالوفاة وطلبت منهم الحضور لاستلام جثته وبالفعل تم استلام الجثة ودفنها من قبل الأسرة في مقبرة القرية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية وما ورد في أقوال أهالي الضحايا وشهادات الشهود وما تحكيه الصور والوثائق المرفقة بالملف، فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في مديرية ذي ناعم ومحافظة البيضاء ممثلة بالمدعو حمود شتان شميلة المشرف الأمني للجماعة في المحافظة، والمدعو وادع عبده جزيلات وغالب حفظ الله طوف المشرفين على فرع جهاز الأمن السياسي في البيضاء.

2- الحكومة الشرعية والجهات المحسوبة عليها :

1- واقعة تعذيب الضحية خالد علي مهيوب حيدر – مديرية القاهرة- محافظة تعز- بتاريخ 2018/6/8م:

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة عن قيام خمسة أطقم عسكرية تابعة للواء العصبة باعتقال وتعذيب الضحية خالد علي مهيوب حيدر (37 سنة) في الساعة (5:30) مساءً يوم الجمعة الموافق 2018/6/8م.

وبحسب ما ورد في إفادات الضحية، وما أدلى به شهود الواقعة الذين استمعت لهم اللجنة ومنهم (أ.ه.م) و (ي.ق.ل) : أنه في الساعة (5:30) من مساء يوم الجمعة الموافق 2018/6/8م ويصادف 24 رمضان المبارك، جاء قائد لواء العصبة المدعو رضوان العديني ووأخوه سامي مع خمسة أطقم واثنتين سيارات هيلوكس، وقاموا باعتقال الضحية خالد علي مهيوب من جوار مسجد السلام في حي الجمهوري بمديرية القاهرة أثناء عودته إلى منزله، واقتياده إلى زنزانة في مدرسة ناصر التي يقع فيها قيادة اللواء، وهناك تعرض خالد علي للتعذيب بحجة أنه متعاون مع اللجنة الأمنية المشكلة من قبل قيادة السلطة المحلية، واستمر احتجاز الضحية لمدة 45 يوماً تعرض خلالها للتعذيب عن طريق الضرب والركل على صدره وظهره، وإجباره على الزحف فوق الأحجار والدخول في مياة المجاري وإغراقه بالماء وتهديده بوضع السلاح فوق رأسه، وكذلك وضعه فيما يسمى الضغاطة وحبسه في زنزانة إنفرادية، وبرغم الوساطات من الوجاهات في المدينة ومنهم وكلاء المحافظة، الذين أكدوا لقائد اللواء أن الضحية شخص مدني ليس له أي علاقة بأي جهة سياسية أو حملة أمنية، إلا أنه وبعد متابعة حثيثة ثم نقله إلى سجن البحث الجنائي في حي المرور وظل هناك شهراً كاملاً، تم بعدها إطلاق سراحه بمتابعة من نشطاء وشخصيات مختلفة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية، وما ورد في أقوال الضحية وشهادات الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هو قائد لواء العصبة بمحافظة تعز المدعو رضوان العديني وأخيه سامي العديني وعناصر مشاركين في الاعتقال والتعذيب.

2- واقعة تعذيب للضحية إبراهيم سعيد محمد محسن وسليمان سعيد محمد محسن، بمديرية المدينة- محافظة مأرب، بتاريخ 2021/3/25م.

تتلخص الواقعة وفقا لما يتضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة الوطنية بتأريخ 2021/3/25م. أن الضحية إبراهيم سعيد محمد محسن وسليمان سعيد محمد محسن، قد تم اعتقالهما من قبل إدارة جهاز الأمن السياسي في محافظة مأرب بدعوى انتمائهم لخلايا حوثية دون مسوغ من القانون. وقد تعرضا خلال اعتقالهما للتعذيب لحملهما على الاعتراف بالتهمة الموجهة إليهما.

وبحسب إفادة الضحايا وما جاء في شهادة شهود الواقعة وهم : (ع. ع. ع) و (أ. ع. أ)، فإنه وبتاريخ 2021/3/25م، عمدت إدارة جهاز الأمن السياسي على اعتقال الضحية إبراهيم سعيد محمد محسن وسليمان سعيد محمد محسن المقيمان في مديرية المدينة بمحافظة مأرب على خلفية الاشتباه بارتباطهما بخلايا حوثية، وقد تعرضا خلال الاعتقال لشتي صنوف العذاب مثل التحقيق الذي يستمر لساعات طويلة من العشاء حتى الفجر فيصاب الضحايا بالإعياء الشديد، كما كان التحقيق مصحوبا بالضرب بالعصي والاسلاك الكهربائية واللطم والدكم والضرب في أماكن حساسة بجسديهما حتى يفقدان الوعي من شدة الألم، بالإضافة إلى الصعق بالكهرباء وتعليقهما في سيارة رافعة (ونش) حتى تمزقت عضلات يديهما وأنهك جسداهما فلم يعد يقويان على الحركة واستمرا على هذه الحال من التعذيب لمدة أسبوع، وكان زملائهما من المسجونين يتولون إطعامهما وقيأدتهما إلى الحمام. وتم الإفراج عن الضحايا بعد ثلاثة أشهر من الاعتقال.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية وما ورد في أقوال الضحية وشهادة الشهود والتقارير الطبية المرفقة بالملف؛ فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك إدارة جهاز الأمن السياسي في محافظة مأرب بقيادة مدير عام الجهاز العقيد ناجي حطروم ونائب مدير الجهاز أحمد حنشل.

رابعاً: تفجير المنازل

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت اللجنة بالرصد والتحقيق في حوالي (36) حالة ادعاء بتفجير المنازل.ويجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من الانتهاكات تنفرد به جماعة الحوثي فقط، وعلى نحو ما هو مبين في نتيجة التحقيقات الخاصة بالنماذج التي أوردتها اللجنة في هذا التقرير.

1- واقعة تفجير وقصف عدد من المنازل في منطقة الظفرين - مديرية الطفة بمحافظة البيضاء بتاريخ 2020/9/20م.

ملخص الواقعة: تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة؛ وبحسب ما تحكيه الصور والتقارير المرفقة وما ورد في إفادات الضحايا وما جاء في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع. ع. م)، (ع. م. أ)، بأنه في يوم الأحد وفي تمام الساعة السابعة صباحاً بتاريخ 2020/9/20م، أقدمت عناصر مسلحة من جماعة الحوثي على اقتحام قرية المساوعة، منطقة الظفرين، مديرية الطفة بسبعة أطقم محملة بمسلحين حوثيين ودبابة BMPوسيارات مدنية محملة بكل أنواع السلاح الثقيل والخفيف بهدف اعتقال أحد مواطني القرية ويدعى ناجي علوي المسوع ؛ بحجة أنه يعمل في صفوف الشرعية؛ على الرغم من أنه عاد إلى قريته التي تقع تحت سيطرة الحوثيين قبل عام، ومنذ ذلك الحين وهو معتكف في منزله ولا يمارس أي نشاط سياسي. وعند مداهمة جماعة الحوثي لمنزل الضحية ناجي علوي المسوع لاحتجازه، رفض الضحية في البداية تسليم نفسه؛ فعمدت عناصر جماعة الحوثيين إلى محاصرة منزله وقصفه بصورة عشوائية حتى الساعة الحادية عشر صباحاً، وتم القصف باستخدام المدفعية الثقيلة ومدرعة BMPومن مسافة قريبة.

بعد ذلك قام الضحية ناجي علوي المسوع بتسليم نفسه بعد إصابة زوجته في عدة أماكن في جسدها. وتدمير جزء من منزله، إلا أن عناصر الجماعة لم تكتفِ بذلك حيث قامت بنهب وإحراق الجزء الآخر من المنزل بمادة البترول والديزل ومن ثم تفجيره، بعد أن تم نهب محتوياته ومنها سلاحه الآلي نوع (كلاشينكوف) وجنبية تقدر بعشرة ألف ريال سعودي. كما تم قصف منزل أخو الضحية علي علوي المسوع باستخدام سلاح ال آ ر بي جي؛ مما أدى إلى تصدع الجهة الغربية للمنزل، ثم عمدوا إلى إحراق المنزل بالكامل بما يحتويه من أثاث ومقتنيات، واعطاب سيارة الضحية علي علوي نوع يارس موديل 2011م. كما قامت الجماعة أيضا بإحراق سيارة جديدة للضحية سيف علوي المسوع نوع اكسنت موديل 2012م؛ على الرغم من أن الضحية متواجد خارج الأراضي اليمنية كونه مغترب في المملكة العربية السعودية.

واستمرت جماعة الحوثي في اقتحام منازل أخرى في القرية ونهب محتوياتها حيث قامت بنهب سلاح آلي نوع (كلاشنكوف) يملكه الضحية صالح علوي المسوع. ونهب سيارة الضحية محمد صالح علوي المسوع نوع النتراء 2014م، واقتحام منزله والعبث بأغراضه الخاصة، ثم قصف المنزل وتدميره جزئيا.

كما أدى تواصل قصف جماعة الحوثي بشكل عشوائي إلى تدمير جزئي لمنازل كلٍ من محمد علوي المسوع وعبدربه صالح علوي المسوع وصلاح ناصر علوي محمد المسوع وعثمان أحمد عبدالله المسوع وناصر علوي محمد المسوع، وبالإضافة إلى ذلك قامت جماعة الحوثي باعتقال عشرة أشخاص من أهالي القرية.

أسماء الضحايا:-

م	الاســـــم	العمر	الحالة
1	صالح علوي محمد المسوع	51	معتقل + تدمير جزئي أضرار مادية
2	محمد علوي محمد المسوع	55	معتقل + تدمير جزئي وأضرار مادية
3	ناجي علوي محمد المسوع	50	معتقل + تدمير واحراق منزل وأضرار مادية
4	عثمان علي أحمد المسوع	31	معتقل + أضرار مادية
5	علي علوي محمد المسوع	32	معتقل + أضرار مادية
6	محمد صالح علوي المسوع	25	معتقل + أضرار مادية
7	صلاح ناصر علوي المسوع	20	معتقل + أضرار مادية
8	عبدربه صالح علوي المسوع	18	معتقل
9	فاطمة عبد الرب عبدالله المسوع	40	إصابة
10	سيف علوي محمد المسوع	35	أضرار مادية
11	ناصر علوي المسوع	39	أضرار مادية
12	علي عبد الله عبد القوي	20	معتقل
13	عبدالله علي صالح المسوع	17	معتقل

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما جاء في إفادات الضحايا وما ورد في شهادة الشهود وما تضمنته الصور المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي ومشرفها الأمني في المحافظة المدعو حمود محمد شتان شميلة و عبدالله محمد العربجي وعبدالله محمد الريامي المشرفين الأمنيين للجماعة في مديرية الطفه بمحافظة البيضاء.

2- واقعة تفجير منزل الضحية (ع، ع، أ، ف) - قرية طلان - مركز كشر - مديرية كشر - محافظة حجة - بتاريخ 2019/3/19.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في إفادة المبلغ (ع، ع، أ،ف) وما جاء في شهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ج، م، م، ا) و(م، ص، أ،ج) و(ع، أ، م، ا) بأنه وبتاريخ 2019/3/19 قامت مجموعة مسلحة من عناصر جماعة الحوثي بقيادة كل من المدعو حميد القديمي والمدعو خالد دغشر اليزيدي والمدعو خالد القاضي والمدعو عبد المنعم العزي وعدد كبير من المسلحين بمداهمات قرية طلان بمركز كشر مديرية كشر محافظة حجة، بعد انسحاب مقاومة حجور منها، ثم أنه وبعد وصول عناصر الجماعة إلى القرية طوقت منزل الضحية (ع، ع، أ،ف) وأمرت أفراد أسرته بمغادرة المنزل ولم تسمح لهم بأخذ أي شيء من أثاث المنزل ومحتوياته عدى مقتنياتهم الشخصية «الملابس» ثم قامت بنهب محتويات المنزل، وبعد أن نهبت محتوياته قامت بزراعته بالعبوات الناسفة والمتفجرة، ومن ثم تفجيره وتدميره تدميراً كلياً، والمنزل مكون من ثلاثة أدوار مسلح مبنى بالحجر، وقد تسبب تفجيره بالحاق أضرار في منازل عدد من المواطنين المجاورين له.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما جاء في إفادة المبلغ، وما ورد في شهادة الشهود تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن الانتهاك قيادة جماعة الحوثي ومسؤولوها الأمنيون والعسكريون في محافظة حجة، ومنهم المدعو حميد القديمي أبو خالد دغشر اليزيدي والمدعو خالد القاضي والمدعو عبد المنعم العزي.

3- تفجير منزل الضحية علي محمد عبد الله غالب – منطقة الشقب – مديرية صبر الموادم – محافظة تعز بتاريخ 2021/4/28م :

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في إفادة الضحية، وما جاء في شهادة الشهود ومنهم: (ع.م.أ) و(ع.أ.ه.) بأنه في تمام الساعة (9:00) مساءً من يوم الأربعاء الموافق 2021/4/28، قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي بتفخيخ منزل المواطن علي محمد عبدالله الكائن بمنطقة الشقب بمدير صبر الموادم، والذي اقتحمته الجماعة وسيطرت عليه منذ 5 سنوات، والمكون من دور واحد يحوي ثلاث شقق تم زراعتها بالمتفجرات والعبوات الناسفة، حيث كان المنزل في ذلك الوقت خالياً من السكان، ومن ثم قاموا بتفجيره بكل محتوياته، كما أدت الشظايا الناتجة من التفجير إلى إصابة الطفلين محمد عبدالوهاب سعيد عبده (14) سنة و ياسر عبدالوهاب سعيد عبده(15 سنة) بسبب تطاير الأحجار لمنزلهما المجاور لمنزل الضحية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات وما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في شهادة الشهود والصور المرفقة بالملف، ثبت لدى اللجنة ثبوت حصول الانتهاك، وأن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي وقائد محور تعز المعين من الجماعة المدعو عبد الله الذهبان وقائد اللواء « 22» ميكا العميد حمود دهمش.

4- واقعة تفجير منازل الضحية حسين صالح البرماني الحميقاني منطقة آل برمان - الصلب مديرية الزاهر- بمحافظة البيضاء بتاريخ 2021/7/25م :

ملخص الواقعة: تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة؛ وبحسب ما تحكيه الصور والتقارير المرفقة وما ورد في إفادات الضحايا وما جاء في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (م. ح. ع. أ)، (ع. ح. م. أ)، فإنه وبتاريخ 2021/7/25م وتحديداً الساعة التاسعة صباحاً من يوم الأحد، فقد أقدمت جماعة الحوثي على تفجير منزل الضحية حسين صالح البرماني الحميقاني بواسطة عبوات ناسفة ومتفجرات أدت إلى تدمير المنزل المكون من دورين مسلح مع ملحقاته وبكل موجوداته ليصبح ركاما. وقد تسبب هذا التفجير في تدمير المنزل المجاور لمنزل الضحية والذي يمتلكه الضحية صالح حسين صالح البرماني، وكذلك تحطيم سيارة الضحية أحمد صالح حسين البرماني بشكل كامل.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما جاء في إفادات الضحايا وما ورد في شهادة الشهود وما تضمنته الصور المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي ممثلة بمشرف الجماعة في المحافظة/ المدعو حمود محمد شتان شميلة.

خامساً: الاعتداء على حرية الرأي والتعبير

تمهيد:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، انتهت اللجنة من التحقيق في عدد (18) حالة اعتداء على حرية الرأي والتعبير، قامت بها مختلف الأطراف في عدد من مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (13) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (5) حالات، وفيما يأتي نماذج لبعض الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

1. وقائع منسوبة إلأى جماعة الحوثي:

1- اعتقال الصحفيين حمزة الجبيحي ويحيى عبد الرقيب الجبيحي– الحصبة – مديرية شعوب- أمانة العاصمة بتاريخ 2016/8/31م:

تتلخص الواقعة، أنه في الساعة 10:30 من يوم الأربعاء الموافق 2016/8/31م وأثناء خروج الصحفي حمزة الجبيحي(38 سنة)، من منزله الكائن بالحصبة بالشارع العام، قامت مجموعة مسلحة باعتقاله واقتياده إلى مبنى الأمن القومي في أمانة العاصمة.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادات الضحايا، وما جاء في أقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ذ.ي.ا) و(و.ص.ع) و(أ.ص.ي) فإنه وأثناء خروج الصحفي حمزة الجبيحي من منزله الكائن بالحصب في الساعة العاشرة والنصف صباحاً بتاريخ 31/ 8/ 2016م، راكبا على متن دراجة نارية في الشارع العام، جاءت (5) سيارات مليئة بمسلحين ملثمين يرتدون الزي المدني وعلى أسلحتهم شعار الصرخة، حيث تم استيقاف الضحية واعتقاله واقتياده إلى مبنى الأمن القومي الذي يديره المكلف من قبل الجماعة المدعو عبد الرب جرفان (أبو طه) والكائن بمنطقة صرف طريق مأرب، حيث تم وضع الضحية في زنزانة انفرادية لمدة عشر أيام، والتحقيق معه بأوقات متأخرة بتهمة التعاون مع ما يسمونه المرتزقة والعدوان، والقيام بتعذيبه وهو مغمض العينين ومقيد الأيدي وضربه وشتمه وحرمانه من النوم، ثم الصعق بالكهرباء والضرب بالكايبلات والأسلاك وتعليقه لفترات طويلة أفقدته وعيه، كل ذلك بإشراف وكيل الأمن القومي مطلق المراني (أبو عماد)، ثم بعد ذلك تم نقله إلى مبنى الأمن السياسي، ووضعه بعنبر مع آخرين، وبتاريخ 2016/9/6م، أي بعد ستة أيام من اعتقاله قاموا باعتقال والده الصحفي يحيى عبد الرقيب الجبيحي، الذي يعمل مستشاراً إعلامياً لرئاسة الوزراء، وعضو الاتحاد الدولي للصحفيين، ووضعه بمبنى الأمن القومي دون معرفة ابنه بوجوده إلا بعد أرلعة أيام، واستمر احتجاز الصحفي حمرة في مبنى الأمن السياسي مدة 4 سنوات ولم يسمح له بالزيارة والتواصل مع أسرته إلا بعد ثلاث أشهر، أما والده الصحفي يحيى الجبيحي والذي أعتقل بسبب كتاباته في مواقع مأرب برس والتغيير نت عن الإمامة وعودة الحوثي، فقد تم احتجازه لمدة عام وحرمانه من العلاج وتعرضه لمرض الربو بسبب رداءة المكان ونقله للمستشفى، وتم الإفراج عنه بعد ضغط من الاتحاد الدولي للصحفيين والمبعوث الأممي.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات الضحايا و الشهود، وما احتواه ملف القضية من معلومات عن الواقعة، فإن قيادة جماعة الحوثي ممثلة بالمدعو عبد الرب جرفان (أبو طه) المعين من جماعة الحوثي مديراً للأمن القومي – والذي يعمل حاليا مشرفاً أمنياً في محافظة اب- والمعين من جماعة الحوثي وكيلاً للأمن القومي المدعو مطلق المراني (أبو عماد) هي المسؤولة عن احتجاز وتقييد حرية الصحفي حمزة الجبيحي ووالده الصحفي يحيى عبد الرقيب الجبيحي وتعرضهما للتعذيب.

2- واقعة قتل الإعلامي عبدالله حسن مبارك القادري وإصابة عدد من زملائه – منطقة قانية - مديرية العبدية- محافظة مأرب – بتاريخ 13 / 4/ 2018م.

تتلخص الواقعة: في أنه يوم الجمعة بتاريخ 13 / 2018/4م، وفي تمام الساعة (10.30) صباحا استهدفت جماعة الحوثي فريقاً إعلامياً مكوناً من أربعة أشخاص أثناء قيامهم بالتغطية الإعلامية ونقل تطورات الأحداث في مديرية قانية التي شهدت اشتباكات عنيفة بين جماعة الحوثي من جهة وقوات الحكومة الشرعية من جهة أخرى.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وتقرير الباحث الميداني التابع للجنة، والصور الفوتوغرافية والتقرير الطبي المرفق بملف القضية وما ورد في إفادة ذوي الضحية وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم : (و. ع. م) و (ع.ع. ن)، فإن فريقاً إعلامياً ممثلا بالإعلامي عبدالله حسن مبارك القادري الذي كان يعمل مراسلا في قناة بلقيس الفضائية وبرفقته زميله خليل الطويل الذي كان يعمل أيضا مراسلا لقناة بلقيس، والإعلامي ذيب الشاطر، الذي كان يعمل مراسلا لقناة يمن شباب الفضائية، ووليد الجعوري، الذي كان يعمل مصوراً لقناة يمن شباب الفضائية، قد تحركوا من مدينة مأرب إلى مديرية قانية التي تقع في الحدود بين محافظة مأرب ومحافظة البيضاء بهدف تغطية أحداث المعارك القتالية الدائرة في هذه المنطقة بين قوات الحكومة الشرعية

وجماعة الحوثي. وفور وصولهم إلى منطقة قانية عمد الفريق إلى تصوير المنطقة وخط المرور، ومن ثم دخلوا إلى سوق قانية وقاموا بتصوير السوق وحركة الناس فيه، كما أجروا لقاءات صحفية سريعة مع المارة ومرتادي السوق، ثم تقدم الفريق للسير في الطريق الذي يصل قانية بمحافظة البيضاء وهو طريق خالٍ من أي اشتباكات، وفجأة سقط صاروخ أطلق من مناطق العر و مسعودة التي كانت تسيطر عليها جماعة الحوثي، وهي أماكن تطل على منطقة قانية، حيث استهدف هذا الصاروخ الإعلاميين. وعندما سمع الأهالي صوت انفجار الصاروخ هرعوا إلى مكان الحادث لإسعاف المصابين بنقلهم إلى مستشفى مأرب. وترتب على هذا الاستهداف إصابة الاعلامي عبد الله القادري بإصابة بالغة في العنق؛ مما أدى إلى إصابته بنزيف حاد توفي على أثره قبل أن يصل إلى المستشفى. في حين أصيب ذيأب الشاطر، مراسل قناة يمن شباب الفضائية، في رأسه، ونقل إلى المستشفى حيث خضع للعلاج، بينما كانت إصابة الصحفي خليل الطويل والصحفي وليد الجعوري، خفيفة.

اسم القتيل:

م	الاســـــم	العمر
1	عبد الله حسن مبارك القادري	32 سنة

أسماء الجرحى

م	الاســـــم	العمر
2	ذيأب جابر علي الشاطر	33 سنة
3	وليد علي محمد الجعوري	32 سنة
4	خليل الطويل	33سنة

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما جاء في تقرير الباحث الميداني وإفادة الضحايا وذويهم وما ورد في شهادات الشهود، وما تضمنته التقارير الطبية المرفقة بالملف، فإن الجهة المسئولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي ومسؤوليها العسكريين في محافظتي مأرب والبيضاء.

2- وقائع منسوبة إلى القوات الأمنية والعسكرية التابعة للحكومة الشرعية :

1- واقعة اعتقال الضحية الصحفي زبين عايض مبارك عطيه، مديرية عتق - محافظة شبوة بتاريخ 17/ 7 / 2020م.

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف التحقيقات لدى اللجنة الوطنية وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية وشهادة الشهود ومنهم: (ح ج س) (ن. م. س ج) بأنه وفي تمام الساعة (3.00) عصراً بتاريخ 17/ 7 / 2020م في سوق الوحدة بمنطقة عتق محافظة شبوة أثناء ما كان الضحية زبين عاض مبارك عطية، الذي يعمل صحفيا ومراسلا لقناة اليمن اليوم يسير في الشارع العام، أقدم مجموعة من جنود من شرطة الدوريات وأمن الطرق الذي يتبعون قوات النجدة في شبوة على أخذ الضحية ووضعه في زنزانة داخل معسكر النجدة دون مسوغ من القانون و تم إخلاء سبيله لاحقا.

النتيجة:

من خلال التحقيقات والمتابعات التي أجرتها اللجنة وما ورد في شهادة الشهود وإفادات الجهات المعنية فقد تأكد لدى اللجنة، بأن قوات شرطة الدوريات (النجدة) التابعة للحكومة الشرعية بقيادة قائد القوات العقيد عبداللطيف ظيفير وركن العمليات جحانة الهديبي هم المسؤولون عن ارتكاب هذا الانتهاك.

2- واقعة اعتقال الصحفية هالة فؤاد باضاوي – مديرية المكلا- محافظة حضرموت – بتاريخ 2021/12/30م

تتلخص الواقعة، أنه في الساعة (1:00) ظهرا الموافق 2021/12/30م قامت عناصر تابعة للاستخبارات العسكرية في حضرموت باعتقال الصحفية هالة فؤاد باضاوي أثناء خروجها من قيادة المنطقة العسكرية الثانية في منطقة خلف بمديرية المكلا محافظة حضرموت، واقتيادها إلى مقر مركز الاستخبارات واعتقالها هناك لمدة ستة أيام ومن ثم نقلها إلى السجن المركزي في المكلا.

وبحسب ما اثبتته الوثائق المرفقة بالملف لدى اللجنة، وما جاء في إفادة ذوي الضحية، وشهادات الشهود الذين استمعت لهم اللجنة ومنهم: (م س ج) و(ه ف ب) و(ز ا م) فإنه في تمام الساعة (1:00) ظهرا الموافق 2021/1/30م وأثناء خروج الصحفية هالة فؤاد باضاوي من مقر المنطقة العسكرية الثانية في منطقة خلف بمديرية المكلا بعد الانتهاء من زيارة عمل للعميد الركن عويضان سالم عويضان، قامت عناصر تابعة للاستخبارات العسكرية بمداهمة سيارتها والصعود فيها وإجبارها بالقوة على التوجه إلى مقر قيادة الاستخبارات في منطقة خلف الذي يبعد مسافة نصف ساعة عن مبنى قيادة المنطقة العسكرية الثانية، وعند الوصول إلى المقر وخروج العناصر المسلحة من سيارة الصحفية أقفلت أبواب السيارة على نفسها وتواصلت بزوجها، كما قامت بنشر منشور في الفيس بوك عن تعرضها للاعتقال، وجاءت أسرتها إلى مركز الاستخبارات في الساعة(4) عصرا حيث كانت تجلس بغرفة غير صالحة للاحتجاز، وكانت قد رفضت أي طعام أو شراب وطالبتهم بمعرفة سبب احتجازها بعد أن تعرضت أيضا للعنف اللفظي والسب والتهديد من قبل الأفراد الذين أجبروها على الوصول لمركز الاستخبارات، ثم تم إجبارها على فتح أجهزة التلفون الخاصة ومن ثم مصادرتها، واستمرت في

سجن الاستخبارات العسكرية ستة أيام، تتعرض خلالها للعنف النفسي وتهم التخابر مع دول خارجية، ثم تم نقلها إلى السجن المركزي بعد ضغوطات شعبية ووقفات احتجاجية نفذتها عدد من المؤسسات الإعلامية والمنظمات النسوية، وتم وضعها بزنزانة إنفرادية في السجن المركزي فترة من الوقت، وهناك تم إبلاغها وأسرتها أن ملفها لدى النيابة الجزائية المتخصصة، وهو الأمر الذي أنكرته النيابة، وردت على أسرة الضحية، أن الملف ما يزال لدى البحث الجنائي، وبعد أن استمرت المناشدات والوقفات الاحتجاجية وبيانات عدد من الجهات ومنها نقابة الصحفيين اليمنيين، تم تحديد يوم2022/1/21م جلسة المحاكمة، إلا أنه تم تأجيلها تحت مبرر غياب عضو النيابة، وقد حررت اللجنة الوطنية للتحقيق مذكرة استفسار إلى وزارة الدفاع عن مسببات تقييد حرية الصحفية إلا أن اللجنة لم تتلق الرد، وفي تاريخ 2022/4/24م تم إطلاق سراح هالة باضاوي.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة وما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما جاء في إفادات ذوي الضحية وشهادة الشهود تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هو فرع الاستخبارات العسكرية في محافظة حضرموت بقيادة المدعو حسين العليلي

القسم الثالث: الانتهاكات المتعلقة بالنساء

تمهيد:

أوضحت اللجنة في تقاريرها السابقة الإطار القانوني الذي تعمل من خلاله بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، ومنها ما هو متعلق بحقوق النساء وحمايتهن والتي يأتي من ضمنها التشريعات الوطنية، بالإضافة إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي صادقت عليها اليمن، إضافة إلى قرار مجلس الأمن رقم 1325 والقرارات اللاحقة به الخاص بحماية حقوق النساء أثناء النزاع المسلح خصوصا الحماية من العنف الجنساني، ونظرا لخطورة الوضع الذي تعيشه النساء، في ظل ضعف سلطة الدولة واشتعال الحرب في كثير من المناطق اليمنية، وما صاحب ذلك من انتهاكات طالت كافة فئات المجتمع اليمني،خصوصا الفئات الأكثر ضعفا وفي مقدمتها النساء، ونتيجة لتوسع ظاهرة الاعتداء على النساء، وزيادة عدد الانتهاكات المرتكبة بحقهن في كثير من المحافظات، فقد أولت اللجنة هذا الجانب كثيراً من الاهتمام. وتأكيدا لذلك وبالإضافة إلى تناول موضوع انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء ضمن أنواع الانتهاكات الأخرى المختلفة التي تعرضها اللجنة في تقاريرها، تفرد اللجنة فيما يلي بعض النماذج المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء لتوضيح مستوى وأشكال الانتهاكات التي تمارس ضدهن في كافة المناطق ومن جميع الأطراف.

1- واقعة اختطاف وتقييد حرية الضحية مريم قايد الأدبعي – مدينة حجة – محافظة حجة بتاريخ 2018/1/4م :

تتلخص الواقعة: بقيام مسلحين تابعين لجماعة الحوثي في مدينة حجة باقتحام منزل الضحية مريم قايد الأدبعي (65 سنة) في الساعة (10) صباحا، يوم الثلاثاء الموافق 2018/1/4م واختطافها بالقوة من داخل منزلها، وإجبارها على الصعود على متن السيارة التابعة لهم، ونقلها إلى سجن الحديدة.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم (أ.ق.ح) و (أ.ع.ه) والذي أفادوا: أن جماعة الحوثي في مدينة حجة بقيادة محمد المحطوري ومحمد صغير سلبة، ومجاهد ذهبان جاؤوا في الساعة (10) من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2018/1/4م إلى حي الحسوي، وقاموا باقتحام منزل الضحية أحمد علي قائد الحداد، الذي كان معتقلاً لدى جماعة الحوثي وتم الإفراج عنه بعد عام من اعتقاله، وهرب إلى مدنية مأرب خوفا من احتجازه وتعذيبه مرة أخرى، ومن ثم قام المسلحون بتفتيش المنزل والعبث فيه ولم يكن متواجداً في المنزل، إلا والدته المسنة مريم

قائد الأدبعي التي قالت لهم أنه غير موجود بالمنزل، لكنهم لم يستجيبوا لرجائها برحيلهم وتركهم المنزل بل قاموا باختطافها وإجبارها على الصعود على متن السيارة التابعة لهم وبمرافقة طقم عسكري تم نقلها إلى سجن الحديدة، قاطعين مسافات جبلية بعشرات الكيلومترات دون أن تعلم أسرتها، وفي ظل رفض واستهجان أهالي الحي، ودون مبالاة بصراخها وبكائها، ومن ثم تم إيداعها في سجن الحديدة المركزي، بعد التحقيق معها وتعرضها للتعذيب والشتم، وإجبارها على التوقيع على ورقة لا تعلم محتواها، علمت بعد ذلك أن الورقة هي التزام بإحضار ابنها الوحيد والمعيل لها، مالم سيتم إعادتها للسجن، بعد ذلك تم الإفراج عنها بعد أسبوع وبعد تدخل عدد كبير من الوساطات، وبعد أن اخذوا منها مبلغ (120.000) ريال يمني وحلي ذهب بقيمة (400.000) ريال يمني.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود وما تضمنه ملف القضية من وثائق، فإنه ثبت لدى اللجنة مسئولية قيادة جماعة الحوثي في مدينة حجة وتحديدا كلا من : محمد المحطوري ومحمد صغير سلبة ومجاهد وهبان عن اختطاف واعتقال الضحية مريم قايد الادبعي، ووضعها في سجن الحديدة المركزي الذي يعد مديره مسؤولاً إلى جانب المذكورين عن كل ما لحق بالضحية من انتهاكات بما في ذلك حرمأنها من حريتها، وما رافقه من انتهاكات ماسة بحقها وإضرار بسلامتها الجسدية والنفسية والتعرض للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة.

2- واقعة اعتقال الضحيتين زايدة حسن الحيمي وسوسن علي الحرازي – أمانة العاصمة – 2018/5/4م :

تتلخص الواقعة: بأنه في الساعة (3) مساءً من يوم الجمعة الموافق 2018/5/4م قامت مجموعة مسلحة تابعة لإدارة أمن العاصمة المسيطر عليها من قبل جماعة الحوثي باعتقال الضحيتين زايدة حسن علي الحيمي وسوسن علي علي الحرازي وإيداعهما بمركز الاحتجاز التابع للجماعة في مبنى البحث الجنائي في أمانة العاصمة بمنطقة السبعين، ومنع أسرتيهما من التواصل معهما.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم (أ.ع.ع.ح) و(أ.ع.س)

فإن أفراداً مسلحين تابعين لإدارة أمن العاصمة صنعاء الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، قاموا في الساعة (3) من عصر يوم الجمعة الموافق 2018/5/4م باعتقال كلٍ من زايدة حسن علي الحيمي وزوجة أخيها سوسن علي علي الحرازي وطفلها، أثناء خروجهما من منزلهما الكائن في السنينة لشراء حاجتهما من السوق، واقتيادهما إلأى مبنى البحث الجنائي في منطقة السبعين وإيداعهما سجن البحث، وبعد بحث وتواصل من والدة الضحية زايدة، ذهبت إلى مبنى الأمانة ووجدت ابنتها وزوجة ابنها وبجوارهن عسكريات، وعندما حاولت استفسار مدير البحث عن سبب الاحتجاز رفض الحديث معها، وعند زيارتها لهما في اليوم الثالث تم إبلاغها أنهما لم تعودا موجودتان بالبحث الجنائي، وأنهما متهمتان بالحرب الناعمة المرتبطة بالعدوان، والزنا، وتم نقلهما إلى مكان آخر لأجل توعيتهن وتدريسهن، ولم تعرف أسرة الضحيتين مصيرهما أو مكأنهما، حيث تم إخفائهما لمدة ثمانية أشهر، ظهرتا بعدها في السجن المركزي حيث تم توجيه التهمة لهن بالتورط في الحرب الناعمة وشبكات الدعارة، وقد تم بعدها إحالتهما إلى نيابة جنوب شرق، ومن ثم محاكمتهما دون توفير أي ضمانات قانونية للمحاكمة العادلة، والحكم عليهما بالجلد 100 جلدة وتنفيذ الحكم والإفراج عنهما، ولا زالت آثار التعذيب ظاهرة عليهما.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود وما تضمنه ملف القضية من وثائق، فإنه تأكد للجنة مسئولية جماعة الحوثي وقيأدتها في أمانة العاصمة وإدارة البحث الجنائي في أمانة العاصمة عن اعتقال كلٍ من زايدة حسن علي الحيمي وسوسن علي علي الحرازي، وتقييد حريتهما وتعرضهما للتعذيب والحرمان من التواصل مع أسرتهما ومحاكمتهما دون ضمانات لمحاكمة عادلة.

3- واقعة الاعتقال والمعاملة المهينة للضحية الصحفية نائلة سعيد محمد العبسي – خور مكسر- عدن بتاريخ2019/1/16م:

تتلخص الواقعة: في قيام شرطة التواهي بالعاصمة المؤقتة عدن باعتقال الصحفية نائلة سعيد محمد العبسي من فندق تاج الوفاء بمديرية خور مكسر، في الساعة (10) صباحا يوم الأربعاء الموافق 2019/1/16م، ووضعها في مركز الاحتجاز في شرطة التواهي والتحقيق معها بالمخالفة للقانون ومصادرة مقتنياتها الشخصية.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم (ز.أ.ق) و(ج.م.م) الذين أفادوا : أن الصحفية نائلة العبسي نزحت من صنعاء إلى عدن بسبب مضايقة جماعة الحوثي للنساء وعملها الصحفي والاجتماعي، وأنها قامت مع عدد من الصحفيين والنشطاء بتشكيل لجنة سميت (لجنة الإعلاميين والسياسيين النازحين- ميديا سنتر) وتواصلت مع الهلال الأحمر الإماراتي الذي دعم هذا المركز، وبعد فترة وجيزة تم القبض على رئيس المركز بسبب بشكوى كيدية أنه جاسوس ومتخابر، وبسبب ذلك قام مجموعة من شرطة التواهي باقتحام فندق الوفاء الذي تنزل فيه الصحفية نائلة سعيد محمد العبسي، وذلك في الساعة (10) صباح يوم الأربعاء

الموافق 2019/1/16م، وأخذها إلى قسم شرطة التواهي غير المختص مكانيا كون القبض تم في مديرية أخرى، وفي هذا القسم بقت الضحية محتجزة إلى الساعة 10:30 ليلا، تم خلالها التحقيق معها بطرق غير قانونية ورفض توفير محامٍ لها، واتهامها تارة بأنها حوثية وتارة أنها مؤتمرية، ومصادرة (2) تلفون سامسونج وبطائقها الشخصية والوظيفية واثنين جوازات وفلاش خاص بعمل المنظمة، واثنين أختام خاصة بالعمل، إضافة ذواكر ذواكر وشرائح تلفونات وأوراق شخصية، وتم إعادة التلفونات والبطاقة الشخصية فقط بعد عشرين يوماً من واقعة الاحتجاز، وفي اليوم التالي للاعتقال وبعد الإفراج عنها آخر الليل، تم استدعائها عصراً بحجة تسليمها مقتنياتها وإعادة التحقيق معها بتهم جديدة منها الرفع بإحداثيات للحوثيين، والاستجواب عن محتوى التلفون من صور ومحادثات شخصية بعد أن سحبوا كل محتواه واستمر التحقيق حتى (11) مساءً، ولم يطلق سراحها إلا بضمانة مدير الفندق - وبعد أن تم حرمأنها من توفير محامٍ لها، كما أفاد الشهود: أنه تم إغلاق مركز النازحين الإعلاميين والسياسيين كانت تعمل فيه ومصادرة جميع أثاث المركز، والكمبيوتر الشخصي والمكتبي، وتقديم طلب إلى الهلال الأحمر الإماراتي بتحويل الأثاث إلى قسم الشرطة، إلا أنه رفض هذا الطلب، ثم أن الضحية وبسبب كل تلك المضايقات أُضطرت للنزوح والمغادرة إلى القاهرة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود وما تضمنه ملف القضية من وثائق، فأنه تأكد لدى اللجنة مسئولية إدارة أمن عدن وتحديداً مدير وضباط قسم شرطة التواهي عن احتجاز الصحفية نائلة العبسي، وتعرضها للمعاملة المهينة وحرمأنها من الحق في الدفاع وإغلاق مركز النازحين الإعلاميين والسياسيين الذي كانت قد أسسته وتعمل فيه.

4- الاعتداء على دار أمان لإيواء الناجيات من العنف – مدينة مأرب بتاريخ 2022/1/10م :

تتلخص الواقعة بقيام أفراد تابعين لإدارة أمن مأرب باقتحام دار أمان لإيواء الناجيات من العنف في الساعة (10) صباح يوم الاثنين الموافق 2022/1/10م، وكسر البإب والعبث بمحتوياته وتفتيش تلفونات نزيلات الدار، ومصادرة كاميرا الرقابة الخاصة بالدار.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ وتقرير الفريق المكلف بالنزول إلى دار الايواء، والصور والفيديوهات التي حصلت عليها اللجنة، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم (هـ. ع. م) و (م. ع. م) والذي أفادوا أن: دار الأيواء للناجيات والذي تستوعب عدد (30) ناجية من العنف، وكادره ومديرته هيفاء عبدالفتاح محمد الأحصمي، تعرض للمضايقات وعرقلة عملية تقديم الخدمات النفسية والقانونية والصحية والإيواء التي يقدمها الدار برغم ممارسته لأعماله بترخيص قانوني من الجهات المختصة الممثلة بمكتب الشئون الاجتماعية في محافظة مأرب، وبالرغم من الخدمات التي يقدمها و المشاريع الناجحة التي ينفذها ومنها مشروع بالشراكة مع مؤسسة الوصول الإنساني بتمويل من الأمم المتحدة. ويتم من خلاله استقبال النساء الراغبات في الالتحاق بدار أمان، إلا أن هذا لم يشفع للدار حيث قام في الساعة (10) من صباح يوم الاثنين الموافق 2022/1/4م أفراد مسلحون تابعون لشرطة مأرب بمعية عدد(3) من الشرطة النسائية باقتحام المبنى الكائن في منطقة الميل مدينة مأرب، ودون أي مبرر قانوني، وإثارة الفزع بنزيلات الدار وتفتيش هواتفهن، وشتمهن بكلمات نابية، والعبث بمحتويات وأثاث المركز، ومصادرة كاميرا الرقابة التابعة للدار، ثم الانصراف دون توضيح أي مبرر أو الاعتذار، وعلى إثر ذلك قدمت رئيسة المركز شكوى إلى النيابة وإلى اللجنة الوطنية للتحقيق لرفع الضرر والإنصاف، إلا أن هذا لم يوقف عملية التهديد والاعتداءات على الدار ورئيسته، حيث تم رفض تجديد تصريح العمل ومنع التعاقدات مع الدار وعرقلة حصوله على أي دعم أو مشاريع، والضغط على مديرة الدار بسحب شكواها الخاصة باقتحام المبنى برغم لقاءات إدارة الدار مع قيادات السلطة المحلية ومكتب الشئون الاجتماعية، وفي يوم الثلاثاء الموافق 2022/5/24، وأثناء متابعة مديرة الدار هيفاء الأحصمي للسلطة المحلية بناء على تواصل مسبق، تم منعها من دخول مبنى السلطة المحلية واحتجازها لساعتين وفحص تلفونها وتفتيش ما فيه من محادثات وصور وفيديوهات، ونسخه إلى جهاز لابتوب، إضافة إلى تعرضها للشتم والسب، وقد قامت اللجنة بتحرير مذكرة إلى مدير أمن مأرب للاستفسار عن الواقعة، إلا أن اللجنة لم تحصل على الرد على مذكرتها حتى الآن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية وما ورد في شهادات الشهود وما تحكيه الصور والوثائق المرفقة بالملف فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي إدارة شرطة محافظة مأرب بقيادة العميد يحي علي حميد.

القسم الرابع: وقائع قصف الطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز)

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم رصد واقعتي ادعاء بانتهاك تتعلق بقيام ما يسمى بالطائرات الأمريكية بدون طيار، باستهداف مدنيين، تم توثيقها وجمع المعلومات بشأنها، والتحقيق فيها من قبل اللجنة، حيث تشير الإحصاءات إلى سقوط ثمانية ضحايا، جميعهم من المدنيين، بينهم طفل وامرأتين.

- قصف طيران الدرونز لمنطقة يفعان، مديرية ذي ناعم - محافظة البيضاء، بتاريخ 1/29/ 2018م.

تتلخص الواقعة وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في تمام الساعة (12.00) مساءً بتاريخ 1/29/ 2018م، أطلقت طائرة بدون طيار أمريكية صاروخاً على مجموعه من أفراد مقاومة البيضاء، قتل على أثرها شخصان بينهما طفل، في حين أصيب شخص ثالث؛ تم على إثر القصف إسعافه إلى إحدى المستشفيات في العاصمة المؤقتة عدن.

أسماء القتلى:

م	الاسم	العمر
1	يحي عبدالله صالح محمد	14 سنة
2	عبدالعزيز محمد أحمد المشرفي	39 سنة

أسم الجريح:

م	الاسم	العمر
1	أحمد فضل سالم الدمدمي	27 سنة

وقد قام فريق اللجنة المكلف برصد الواقعة بالانتقال إلى الموقع والاستماع إلى إفادات عدد من ذوي الضحايا وشهادة الشهود ومنهم: (م. أ. ع. ع) و (ي. ع. ع. أ) والذين شهدوا بأنه في الساعة 12.00 مساءً وبتاريخ 1/29/ 2018م، وأثناء قيام الطفل يحي عبدالله صالح محمد برعي أغنامه مصدر رزقه وعائلته في منطقة قملين – يفعان بمديرية ذي ناعم بمحافظة البيضاء، قصفت طائرة بلا طيار نقطة المقاومة الكائنة في الشارع العام في تلك المنطقة بصاروخين، وترتب على ذلك وفاة الطفل على الفور، وإصابة شخصين من أفراد المقاومة بجروح.

النتيجة:

من خلال ما قامت به اللجنة من أعمال تحقيق في حالات الادعاءات المشار إليها، بالإضافة إلى عدد من الوقائع الأخرى المتعلقة بقصف الطائرات الأمريكية لمواطنين مدنيين، خلصت اللجنة إلى مسئولية القوات الأمريكية، بالشراكة مع الحكومة اليمنية التي سمحت بمثل هذه التدخلات المؤدية إلى ارتكاب هذا النوع من الانتهاكات.

سابعاً: التحديات والصعوبات

واجه عمل اللجنة كغيرها من الجهات العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان والوصول إلى الضحايا، وكذلك العمل في المجال الإنساني والإغاثي عدد من الصعوبات والتحديات، بعض من هذه التحديات مستمرة بسبب الوضع الأمني والعسكري منذ نهاية عام 2014م وبعضها حديثة بسبب مستجدات الأرض التي حدثت خلال فترة التقرير، ولم تقف تلك التحديات حائلا دون قيام اللجنة بمهامها المنصوص عليها في القرار الجمهوري المنشئ للجنة وصولا إلى التحقيق في كافة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من كافة الأطراف.

ومن خلال هذا التقرير تشير اللجنة إلى بعض التحديات العامة التي تواجهها في عملها، والتي تراها مؤثرة على وضع حقوق الإنسان بشكل عام، وتحتاج إلى تكثيف الجهود من قبل الجميع من أجل تخطّيها، والتغلب عليها، وتحسين بيئة العمل، ووضع حقوق الإنسان في اليمن، وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يأتي:

1. استمرار الحرب في اليمن منذ قرابة ثمان سنوات واتساع دائرتها في الفترة الأخيرة وما نجم عنها من أعمال عسكرية وزيادة في عدد الانتهاكات المختلفة.

2. تكرار مخالفة أطراف النزاع لالتزاماتهم المتعلقة بتطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني الخاصة بالتمييز، والتناسب أثناء تنفيذ الهجمات العسكرية، وارتكابها لانتهاكات خطيرة بحق الأشخاص والأعيان المحمية.

3. عدم تعاون بعض أطراف النزاع -لاسيما جماعة الحوثي- مع اللجنة الوطنية للتحقيق مما أدى لاكتفاء اللجنة بالاعتماد على الراصدين والباحثين الميدانيين التابعين لها، وكذلك تأخر بعض الأطراف في الرد على الاستفسارات الموجهة من اللجنة بشأن الادعاءات بالانتهاكات المنسوبة اليها.

4. صعوبة الحصول على بعض الوثائق والمحررات الطبية والجنائية والكشوفات الرسمية الخاصة بالضحايا بسبب توقف عمل بعض المؤسسات الرسمية، وخاصة في مناطق النزاع المسلح.

5. الجهد المضاعف التي تتطلبه عملية التحقيق في الانتهاكات القائمة على أساس النوع الاجتماعي، خصوصاً العنف الجنسي ضد الإناث، وإحجام الكثير

من الضحايا عن التبليغ عنها، إضافة إلى صعوبة رصد الانتهاكات المتعلقة بالأمراض، وسوء التغذية، والأوبئة.

6. النزوح الكثير والمتكرر لعدد من الضحايا وأسرهم وانتقال الشهود بسبب استمرار الحرب، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التمكن من استكمال ملفات بعض الوقائع.

7. صعوبة التنقل في المناطق الخطرة خصوصاً المزروعة بالألغام وتردي خدمات الاتصالات والكهرباء الذي صعب من تواصل الباحثين وإرسال المعلومات من قبلهم.

ثامناً: التوصيات

حرصاً من اللجنة على تنبيه أطراف النزاع إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه إعمال حقوق الإنسان الواردة في أحكام القانون الدولي الإنساني، أو المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحميل الأطراف والجهات مسئوليتها في حماية حقوق الإنسان، عملت اللجنة على تقديم عدد من التوصيات إلى كافة أطراف النزاع والجهات وذلك في كافة تقاريرها الدورية السابقة وفي بياناتها الصحفية.

أولاً: توصيات عامة لجميع أطراف النزاع:

توصي اللجنة أطراف النزاع بالآتي:

1. الوقف الشامل للحرب والبدء بخطوات تحقيق سلام مستدام قائم على حقوق الإنسان والمشاركة الكاملة للضحايا، والنساء، والشباب، والأقليات.
2. حماية المدنيين ووقف جميع أعمال العنف الموجهة ضدهم، والتأكد من امتثال جميع العمليات العسكرية لمبادئ التمييز والتناسب والضرورة العسكرية، والاحتياط في الهجوم؛ خاصة الأسلحة العشوائية بطبيعتها أو التي تسبب خسائر فادحة في أرواح المدنيين أو التي تلحق أضرارًا بالأعيان المدنية والبنى التحتية والمنشئات التعليمية والطبية.
3. إحترام حق المدنيين في الحصول على الضروريات الأساسية من الغذاء والماء والعلاج والخدمات، وتسهيل المرور السريع والآمن وغير المقيد للإغاثة الإنسانية لجميع المدنيين في أنحاء اليمن، وإزالة العوائق التي تعترض العمل في المساعدات الإنسانية والطبية.
4. الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين تعسفياً، والتوقف عن عمليات تقييد الحريات بسبب الانتماء، أو المنطقة، أو الرأي، أو الجنس والمعتقد، أو غيره بدون مسوغ قانوني، وإحترام حقوق وكرامة المحتجزين والموقوفين والمحرومين من حريتهم.
5. القيام بإجراءات المحاسبة للمتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، وتعويض الضحايا وجبر ضررهم خاصة عن الانتهاكات الجسيمة المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني.
6. عدم التذرع بالظروف الأمنية والاستثنائية وظروف الحرب للقيام بأعمال القتل خارج نطاق القانون والمداهمات وتقييد الحريات والتهجير القسري ومنع الحركة والتنقل، ومضايقة النشطاء والناشطات والإعلاميين والإعلاميات ومؤسسات المجتمع المدني في كافة المناطق التي تشهد هذه الأشكال من الانتهاكات.

7. التعاون مع اللجنة الوطنية وتسهيل أعمالها، وإتاحة الفرصة لوصول أعضائها وفريق التحقيق المساعد والراصدين إلى جميع الأماكن والأشخاص والجهات وتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة، والرد على استفساراتها المتعلقة بالتحقيقات التي تجريها في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان.

ثانياً: توصي اللجنة الوطنية للتحقيق الحكومة اليمنية بالآتي:

1. الوفاء بالتزامات اليمن المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكفالة العيش الكريم وتوفير الخدمات التي لاغنى للناس عنها، خاصة قطاعات الكهرباء والمياة والنظافة والتعليم والأمن، ودفع المرتبات للموظفين في كافة المحافظات، وكذا توفير المشتقات النفطية بسعر مناسب لقدرات المواطنين.
2. التوقف عن كافة أشكال الاعتقال التعسفي والتعذيب ومضايقة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بسبب ممارستهم لحقهم في حرية الرأي والتعبير.
3. حوكمة الجهاز الأمني للدولة ورفع قدرات منتسبيه بالالتزام بضمانات إحترام وكفالة وإعمال وحماية حقوق الإنسان.
4. رفع مستوى التعاون مع اللجنة الوطنية للتحقيق، والتجاوب مع توصياتها، وسرعة التفاعل مع مراسلات اللجنة، وتوفير المعلومات والمعطيات المطلوبة في أجل معقول.
5. توفير الدعم اللائق وخدمات الحماية للأطفال والنساء خاصة ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، وضمان وصولهم لكافة الخدمات الأساسية وفي مقدمتها الأمن والغذاء والصحة والتعليم والدعم النفسي.
6. القيام بخطوات جادة تساعد في إيقاف الإجراءات المعقدة والجبايات في نقاط التفتيش بين المدن والمعيقة لوصول المساعدات الإنسانية والتدفقات التجارية والوقود للمحافظات.
7. انشاء محكمة ونيابة مختصة بالنظر في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من كافة الأطراف والجهات.

ثالثاً: توصي اللجنة جماعة الحوثي بالآتي:

1. الالتزام ببنود الهدنة الإنسانية التي أعلنت في بداية شهر أبريل 2022م ووقف جميع الهجمات العشوائية والمباشرة على المدنيين والأعيان المدنية خاصة في محافظات تعز والحديدة ومأرب والضالع ولحج، ورفع الحصار عن تعز وفتح الطرق الرئيسية في جميع المحافظات.
2. وقف أعمال تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح؛ والقيام بتسريح جميع الأطفال الذين تم تجنيدهم أو استخدامهم لأغراض عسكرية.
3. التوقف عن سياسات قمع النساء والعنف المرتكب ضدهن بكافة أشكاله، بسبب آرائهن ومشاركتهن السياسية والمجتمعية وحريتهن الشخصية، والإفراج الفوري عن كافة المحتجزات بالمخالفة للقانون.
4. إيقاف الممارسات المنهجية الماسة بالحق في الحرية المتمثلة بالاعتقالات التعسفية، والإخفاءات القسرية واستخدام مراكز احتجاز غير قانونية.
5. اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإلغاء أحكام الإعدام والمحاكمات غير القانونية بحق الصحفيين والمعارضين والسياسيين، والأقليات، وعدم استخدام القضاء في مصادرة أملاك ومنازل المواطنين.
6. الوقف الفوري لزراعة الألغام المضادة للأفراد والمركبات وتسليم خرائط المناطق التي تم زراعتها بالألغام.
7. الامتناع عن استخدام الأعيان المدنية لأغراض عسكرية وأعمال التعبئة وخطاب التحريض على العنف والكراهية.

رابعاً: توصي اللجنة قيادة التحالف العربي بالآتي:

1. التحديث المستمر لقائمة المرافق الطبية والأعيان المدنية والثقافية والبنى التحتية التي يمنع قصفها واستهدافها بموجب القانون الدولي الإنساني، وإشراك الهيئات والمنظمات العاملة في تقديم المساعدات الإنسانية في تحديث تلك القوائم.
2. زيادة المساعدات المقدمة لمؤسسات الدولة في اليمن من أجل الوفاء بالتزاماتها في توفير الخدمات العامة بما في ذلك التعليم والصحة.
3. سرعة الرد على مذكرات اللجنة الوطنية المتعلقة بالاستفسارات حول بعض وقائع قصف الطيران التي يتم التحقيق فيها من قبل اللجنة.
4. تنفيذ توصيات اللجنة الواردة في التقارير الدورية السابقة لاسيما المتعلق منها بإجراء تقييم شامل للأضرار الناتجة عن وقائع قصف الطيران والاستمرار بتقديم التعويضات عن الوفيات والإصابات التي لحقت بالمدنيين بشكل غير مشروع.

- توصي اللجنة المجتمع الدولي:

1. تكثيف الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار تمهيدا لإحلال سلام دائم في اليمن قائم على احترام حقوق الإنسان والمشاركة الكاملة للنساء والشباب والأقليات، وتحقيق الانصاف وجبر الضرر للضحايا.

2. رفع مستوى التمويل لخطط الاستجابة الإنسانية الطارئة وجهود الإغاثة الإنساني والمشاريع والمنح المقدمة للدولة، مع الأخذ بالاعتبار إحتياجات النساء والأطفال والنازحين/ات وذوي الإعاقة.
3. زيادة مستوى الدعم المقدم من مجلس حقوق الإنسان للجنة الوطنية للتحقيق في مجالات الدعم الفني والتقني والمشورة ورفع القدرات بما يضمن قيامها بمهامها على أكمل وجه.
4. الضغط على أطراف النزاع في اليمن للالتزام بضمانات حماية حقوق الإنسان والحد من الانتهاكات وتسمية الطرف المرتكب للانتهاك.

الجمهوريـــــة اليمنيـــــة

اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات

انتهـــاكات حقـــوق الإنســـان

آليـة وطنيـة للرصـد والتحقيـق في ادعـاءات إنتهـاكات حقـوق الإنسـان المرتكبـة على أراضي الجمهوريـة اليمنيـة مـن قبـل جميـع الأطـراف, أنشـئت بموجـب القـرار الجمهـوري رقـم (140) لسـنة 2012م وتعديلاتـه ,واسـتنادا الى نصـوص المبـادرة الخليجيـة وآليتهـا التنفيذيـة، وقـرار مجلـس الأمـن رقـم "2051" لسـنة 2012م والقـرار رقـم "2140" لسـنة 2014م وقـرارات مجلـس حقـوق الانسـان ذات الصلة.